

# حَكِيمُ قَارَلَى الصَّالِحُ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تِمِيرِيَّة  
(رَحْمَةُ اللَّهِ)

ضَبَطَ نَصَّهَا، واعْتَنَى بِهَا

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّعْمَانِيِّ الْأَشْرَقِيِّ  
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

رَاجِعَهَا وَقَدْمَهَا

الشَّيْخُ عَلَى بْنُ حَسَنٍ الْأَجَلِيِّ الْأَشْرَقِيِّ  
وَالشَّيْخُ مُشْهُورُ بْنُ حَسَنٍ الْأَسْلَمَانِ

طَارَابِنِ حَذْرَمَ

بِحَمْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ وَلَا شَرِيكَ لَهُ

الطبعة الأولى

١٤٦١ م - ٢٠٠٣ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص ١٤ / ٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

مُحَكَّمٌ مِنَ الْمُحَكَّمَاتِ

رِشَّاقُ الْإِسْلَامِ إِبْرَاهِيمُ مُحَمَّدُ

(جَعْلَةُ اللَّهِ)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة فضيلة الشيخ / علي بن حسن الحلبي - حفظه الله -

الحمدُ للهِ حَقَّ حَمْدِهِ، والصَّلاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَبْدِهِ، وَعَلَى أَلِيِّهِ وَصَاحْبِهِ وَوَفْدِهِ.

أما بعد :

فإنَّ الصَّلاةَ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمْوَارِ الْمُهِمَّةِ فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ؛ لِمَا تُورِثُهُ فِي نُفُوسِ أَصْحَابِهَا مِنْ إِشْرَاقٍ وَنُورٍ وَضِياءٍ . . .

وَتَرْكُ الصَّلاةِ أَمْرٌ خَطِيرٌ، وَشَأنٌ كَبِيرٌ؛ قَدْ يُوقَعُ الْمُتَلَبِّسُ بِهِ فِي دَائِرَةِ الرَّدَّةِ وَالتَّكْفِيرِ - عِيَادًا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ - .

وَمَعَ هَذَا وَذَاكَ؛ فَإِنَّ حُكْمَ تَارِكِ الصَّلاةِ مَعْدُودٌ فِي مَسَائلِ الْخَلَافِ (الْفَقِيْهِيِّ) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأئمَّةِ - وَفِي إِطَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ -؛ فَهَذَا الْإِمامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي كِتَابِهِ «الْإِجْمَاعِ» (ص ١٥٨) - عِنْدَمَا ذَكَرَ تَارِكَ الصَّلاةِ - قَالَ :

«لَمْ أَجِدْ فِيهِ إِجْمَاعًا».

وعليه؛ فإنَّ اختيارَ قولٍ على قولٍ، وترجيحَ رأيٍ على آخرٍ: لا يكونُ سبباً - بتاتاً - لقطيعةٍ، أو خصومةٍ، أو تنازعٍ بالألقاب... . فإنِّي رأيتُ بعضَ شبابِ الكتاب يجعلُ القولَ بعدمِ تكفيرِ تاركِ الصلاة: باباً من أبواب الإرجاء!! غُفرانك اللَّهُمَّ؛ فهلْ جماهيرُ الأمةِ كذلك؟! فالإرجاءُ ضلالٌ مُبينٌ، وفسادٌ مُشينٌ، وإفسادٌ مهينٌ؛ طَهَّرَ الله - سبحانه - منه علماءَ الأمة، والدعاةَ إلى الكتاب والسنة . . .

وهذه الرسالةُ التي أقدمَ لها - بعد طلبٍ من كاتبها - هي تجربةٌ حسنةٌ في هذا الباب، تذكرُ فيها الدلائل، وتُنفتحُ من خلالها المسائل . . .

فلا تحرجَ صدورُه، ولا تضيقَ نفوسُه؛ فالعلمُ بابٌ يلجهُ ذوو الحجَّةِ والبرهان، ويدخلُه أصحابُ البيئةِ والبرهان . . . دون عواطفٍ تُغرِّقُ، ولا حماساتٍ تُفرقُ!

نعم؛ بابُ الترهيبِ من تركِ الصلاة، والتنفيرِ من التساهلِ فيها، بابٌ واسعٌ جدًا، بل هو الأصلُ - بشرطِ التقييدِ بنصوصِ الشرع -، حتى لا يتَّكئَ المتخاذلون، أو يتهاونَ المُنحرِفونَ، ولن يكونَ هذا رادعًا لهم عن الاستمرارِ في غيَّهم؛ تاركينَ للصلاة، عاصِينَ اللهَ، مُخالفينَ لهُداه . . .

فجزى اللهُ أَخَاناً أبا عبدِ اللهِ فؤادَ بنَ الششتاكِي خيراً على رسالته هذه، سائلًا الله - سبحانه - لنا ولهُ المزِيدَ مِنَ التوفيقِ، والهدَايةَ لأقوامِ طرِيقِ . . .

وإن كان لي ملاحظةٌ على ما كتبَ فهي أنَّه طولَ - سددَه الله - في التخريجِ والعلوِّ، وليس هذا مما يُناسبُ هذا المقام - فيما أرى -، إضافةً إلى أنَّ المسألةَ - باعتبارها من المهمات - تحتاجُ إلى مزيدٍ ومزيدٍ من البحثِ والتحري . . .

وليس يغيب عنّي أنْ أقولَ: إنَّ أيَّ عَمَلٍ بشرِّيٍّ -علميًّا كان أم غيره- هو عُرْضَةٌ للخطأ، والنقد، والتقويم.. ولكنْ: بالقولِ اللَّيْنَ، الكلام الهَيْنَ، دون نَبْزٍ أو تجريح، ومن غير قدحٍ أو تقييح... .

فَاللهَ أَسْأَلُ التوفيقَ والسداد، والهدايةَ والرشاد؛ إِنَّهُ -سبحانه- وليُّ ذلك  
والقادر عليه.

### وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

الزرقاء الأردنية:

ضحي يوم الاثنين لسبعين ماضين من

شهر شوال سنة (١٤١٩ هـ)<sup>(١)</sup>

(١) وكان قد اطلع على هذه الرسالة قبل الصَّفَّ الأخ الشَّيخ أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان -حفظه الله-، فأنهى عليها خيراً، ولكن لم تيسَّر له قراءتها بعد الصَّفَّ ليكتب لها مقدمةً كما وَعَدَ، فالله المستعان.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمُدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّورِ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهَ فَلَا يُضْلِلُ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَابِلِهِ، وَلَا تَمُونُ إِلَّا وَآتَيْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا أَنَّاسُ آتَقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقُوكُمْ مِنْ تَقْسٍ وَجِنَّةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَآتَقُوا اللَّهَ الَّذِي سَأَءَلَّوْنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَقُلُولًا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَارَ فَزَّاعَظِيمًا﴾.

أما بعد: فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدى هديُّ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ مُحدثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالٌ، وكلَّ ضلالٍ في النار<sup>(١)</sup>.

(١) هذه الخطبة تُعرف بـ(خطبة الحاجة)، ويُسَمِّيُّ أن تُفتح بها الخطب بأنواعها، وبين يدي كلٍ حاجة؛ لما ثبت عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-، وغيره أن النبي ﷺ كان يُعلمُهم إِيَّاهَا بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ حاجَةٍ.

روى ذلك: أحمد في «مسنده» (١/٤٣٢، ٣٩٢-٣٩٣)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٢١١٨)، والترمذني في «جامعه» (رقم: ١١٠٥)، والنسائي في «سننه» (٦/٨٩)، وأبي ماجه في «سننه» (رقم: ١٨٩٢)، والطيالسي في «مسنده» (رقم: ٣٣٨)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (رقم: ١٠٤٤٩)، وأبي الجارود في «المتنقي» (رقم: ٦٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/١٨٣-١٨٢)، والبيهقي في «ال السنن الكبرى» (٧/١٤٦)، وغيرهم من طرق عن ابن مسعود، قال: «علمنا رسول الله ﷺ خطبة =

= الحاجة: . . . (فذكرها)».

زاد الطيالسي، والبيهقي عن شعبة قال: قلتُ لأبي إسحاق: «هذه خطبة النكاح وفي غيرها؟» قال: «في كل حاجة».

قال الترمذى: « الحديث حسن . رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن النبي ﷺ، ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله عن النبي ﷺ، وكلا الحديثين صحيح؛ لأن إسرائيل جمعهما، فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبدالله مرفوعاً . . .».

قلت: وهذه الخطبة مروية عن ستة من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم: ابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وبيط بن شرط -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-، وعن الزهرى -أيضاً- وهو تابعى جليل، خرج أحاديثهم كلها شيخنا العلامة الألبانى -حفظه الله- في رسالته له مستقلة بعنوان: «خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه».

(فائدة): قال شيخنا الألبانى: «هذه الخطبة تفتح بها جميع الخطب، سواء كانت خطبة نكاح، أو خطبة جمعة، أو غيرها؛ فليست خاصة بالنكاح كما قد يظن، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود التصريح بذلك -كما تقدم-، وقد أيد ذلك عمل السلف الصالح؛ فكانوا يفتحون كتبهم بهذه الخطبة» أهـ.

قلت: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٢٨٧/١٨) مؤيداً هذا القول: «إإن ابن مسعود لم يخص النكاح، وإنما هي خطبة لكل حاجة في مخاطبة العباد بعضهم بعضاً، والنكاح من جملة ذلك».

وقال السندي في «حاشيته» على «سنن النسائي» (٨٩/٦): «الظاهر: عموم الحاجة: للكنوح وغيره، ويؤيده بعض الروايات فينبغي أن يأتي الإنسان بهذا؛ يستعين به على قضائها وتمامها».

قلت: وقد ذهب أهل الظاهر وغيرهم إلى وجوب البدء بهذه الخطبة، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في «فتح الباري» (٢٠٢/٩): «وهو شاذ».

قلت: وممَّا يرده: ما رواه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٥٠٣٠)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ١٤٢٥)، وغيرهما عن سهل بن سعد الساعدي في قصة المرأة التي جاءت تهُب نفسها للنبي ﷺ، فلم يردها النبي ﷺ، فقال رجُل: «يا رسول الله! إن لم

أما بعد:

فإن للصلوة متزلة في الإسلام لا تعدلها أيه عبادة أخرى؛ فإنها رُكْنُه الأعظم بعد الشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ كما قال النبي ﷺ: «بُنْيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجَّ الْبَيْتِ»<sup>(١)</sup>.

● وهي عمود الدين، كما قال سيد المرسلين ﷺ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْحِجَّادُ»<sup>(٢)</sup>.

= يكن لك بها حاجة فزوجنيها». فسأله النبي ﷺ عن شيء يقدمه لها مهراً، فلم يجد الرجل، ثم سأله ﷺ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قال: معي سورة كذا وسورة كذا -عدهما-، فقال رسول الله ﷺ: «تَقْرُؤُهُنَّ عَنْ ظَهِيرَ قَلْبِ؟» قال: نعم. قال: «اذهب، فَقَدْ مَلَكتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

فلم يرد ذكر الخطبة في شيء من طرق الحديث، فدل على سُنْتها، والله أعلم.

(١) متفق عليه:

رواه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٨)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ١٦) وغيرهما عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

(٢) حديث صحيح. وهو قطعة من من حديث طويل لمعاذ -رضي الله عنه-.

رواه أحمد في «مسنده» (٥/٢٣١)، والترمذى في «جامعه» (رقم: ٢٦١٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» -كما في «التحفة» (٨/٣٩٩)-، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ٣٩٧٣)، وعبدالرازق في «المصنف» (١١/١٩٤)، وعبد بن حميد في «الم منتخب» (رقم: ١١٢)، وابن نصر المروزى في «تعظيم قدر الصلاة» (١/١٩٦-٢٢٠-٢١٩)، مختصرًا، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٣٠-١٣١)، والبيهقي في «الأداب» (ص: ٢٣٤)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم: ١١) و«معالم التنزيل» (٥/٢٢٤)، والجصاص في «أحكام القرآن» (٣/٣٥٣)، وغيرهم من طريق معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وايل عن معاذ قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فأصبحت يوماً قريباً منه ونحن نسير، فقلت: يا رسول الله! أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني عن النار. قال: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لِيُسِيرٌ عَلَىٰ مَنْ يُشَرِّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ =

= شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجج البيت، ثم قال: «ألا أذلك على أبواب الخير؟» قلت: بلـ يا رسول الله! قال: «الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيبة كما يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل في جوف الليل، ثم تلا قوله تعالى: ﴿تَجَافِ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِع﴾ حتى بلغ ﴿يَعْمَلُون﴾، ثم قال: «ألا أخبرك برأـس الأمر كلهـ، وعـمودـهـ، وذرـوةـ سـنـامـهـ؟!» قلت: بلـ يا رسول الله! قال: «رأـسـ الـأـمـرـ: الإـسـلـامـ، وعـمـودـهـ: الصـلـاـةـ، وذـرـوـةـ سـنـامـهـ: الـجـهـادـ»، ثم قال: «ألا أخـبـرـكـ بـمـلـاـكـ ذـلـكـ كـلـهـ؟!» قلت: بلـ يا نـبـيـ اللهـ! قال: «كـفـتـ عـلـيـكـ هـذـاـ» وأـشـارـ إـلـىـ لـسـانـهـ. قـلـتـ: يا نـبـيـ اللهـ! وإنـاـ لـمـؤـاخـذـوـنـ بـمـاـ نـتـكـلـمـ بـهـ؟ فـقـالـ: ثـكـلـتـكـ أـمـكـ يـاـ مـعـادـ! وـهـلـ يـكـبـثـ النـاسـ فـيـ النـارـ عـلـىـ وـجـوـهـهـمـ -أـوـ عـلـىـ مـنـاخـرـهـمـ- إـلـاـ حـصـائـدـ السـيـتـهـمـ!».

قال الترمذـيـ: «ـحـدـيـثـ حـسـنـ صـحـيـحـ!»

قلـتـ: فـيـ نـظـرـ مـنـ وجـهـيـنـ:

**الأول:** ضـعـفـ إـسـنـادـهـ؛ فـإـنـهـ مـنـقـطـعـ بـيـنـ أـبـيـ وـائـلـ -وـهـ شـقـيقـ بـنـ سـلـمـةـ- وـمـعـادـ؛

قالـ الحـافـظـ اـبـنـ رـجـبـ -رـحـمـهـ اللهـ- فـيـ «ـجـامـعـ الـعـلـمـ وـالـحـكـمـ» (صـ: ٢٣٦ـ طـ: دـارـ الفـكـرـ): «ـلـمـ يـثـبـتـ سـمـاعـ أـبـيـ وـائـلـ مـنـ مـعـادـ، وـإـنـ كـانـ قـدـ أـدـرـكـ بـالـسـنـ، وـكـانـ مـعـادـ بـالـشـامـ وـأـبـوـ وـائـلـ بـالـكـوـفـةـ، وـمـاـ زـالـ أـلـأـمـةـ -ـكـأـحـمـدـ وـغـيـرـهـ- يـسـتـدـلـوـنـ عـلـىـ اـنـتـفـاءـ السـمـاعـ بـمـثـلـ هـذـاـ، وـقـدـ قـالـ أـبـوـ حـاتـمـ الرـازـيـ فـيـ سـمـاعـ أـبـيـ وـائـلـ مـنـ أـبـيـ الدـرـداءـ: «ـقـدـ أـدـرـكـهـ، وـكـانـ بـالـكـوـفـةـ، وـأـبـوـ الدـرـداءـ بـالـشـامـ، يـعـنـيـ: أـنـهـ لـمـ يـصـحـ مـنـهـ سـمـاعـ». وـقـدـ حـكـيـ أـبـوـ زـرـعـةـ الـدـمـشـقـيـ عـنـ قـوـمـ أـنـهـمـ تـوـقـفـوـاـ فـيـ سـمـاعـ أـبـيـ وـائـلـ مـنـ عـمـرـ أوـ نـفـوهـ، فـسـمـاعـهـ مـعـادـ أـبـعـدـ».

**الثـاني:** المـخـالـفةـ؛ فـقـدـ خـالـفـ مـعـمـراـ حـمـادـ، فـرـواـهـ عـنـ عـاصـمـ عـنـ شـهـرـ عـنـ مـعـادـ؛

روـاهـ أـحـمـدـ فـيـ «ـمـسـنـدـهـ» (٥/٢٤٢، ٢٣٢) -ـجـمـلـةـ قـيـامـ اللـيلـ-، وـالـطـبـرـانـيـ فـيـ «ـالـمعـجمـ الـكـبـيرـ» (٢٠/١٠٣) رـقـمـ (٢٠٠) مـطـولاـ.

قالـ الدـارـقـطـنـيـ فـيـ «ـالـعـلـلـ» (٦/٧٩): «ـوـقـولـ حـمـادـ بـنـ سـلـمـةـ أـشـبـهـ بـالـصـوـابـ؛ لـأـنـ

الـحـدـيـثـ مـعـرـفـ مـنـ روـاـيـةـ شـهـرـ». .

قلـتـ: شـهـرـ بـنـ حـوـشـ ضـعـيفـ، لـاـ يـحـجـجـ بـهـ لـكـثـرـةـ خـطـهـ، قـالـ فـيـ الحـافـظـ اـبـنـ حـجـرـ فـيـ «ـالـتـقـرـيبـ» (١/٣٤١): «ـصـدـوقـ، كـثـيرـ الـإـرـسـالـ وـالـأـوـهـامـ»، وـقـدـ اـخـتـلـفـ عـلـىـ

شـهـرـ فـيـ:

فرواه عبد الحميد بن بهرام عنه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ.  
 أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٦/٥) - جملة الصمت منه -، و(٥/٤٥-٤٦-٢٤٦)  
 مطولاً، والبزار في «مسنده» (٢/ق: ٤٧-٤٦ - مخطوط)، والطبراني في «المعجم  
 الكبير» (١١٥/٦٣/رقم: ٦٧٤) مطولاً، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (رقم: ٨) - جملة  
 الصمت مختصرة -، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٦٧٤/رقم: ٨٧٩) مطولاً.  
 وعبد الحميد بن بهرام صدوق؛ كما في «تقريب التهذيب» لابن حجر  
 (٤٣٦).

وتابع عبد الحميد على هذا الإسناد: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين:  
 أخرجه البزار في «مسنده» (٤٧/٢/ق: ٤٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة عنه به.  
 قلت: وعبد الله هذا ثقة؛ كما في «التقريب» (٤٠٤/١)، وشعيب ثقة؛ كما في  
 «تهذيب الكمال» للزمي (٥١٨/١٢).

وتابع شعيباً عن أبي حسين: إسماعيل بن عياش:  
 أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٥/٥): ثنا الحكم بن نافع عنه به.  
 قلت: وإسماعيل بن عياش ضعيف في روایته عن غير أهل بلده، كما نصّصَ  
 على ذلك أكثر من عشرين إماماً من أئمة أهل الحديث، منهم ابن معين كما في «الكامل»  
 لابن عدي (٢٨٩/١)، وأبو حاتم الرازى كما في «المجروجين» لابن حبان (١٢٥/١)،  
 والإمام أحمد كما في «العلل» رواية المروذى (ص: ١٤١)، والبخارى في «التاريخ  
 الكبير» (٣٦٩-٣٧٠/١)، وابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص: ٢٧)، وهذه  
 الرواية منها.

وذكر الدرقطني في «العلل» أن إبراهيم بن نشيط ومسلم بن خالد روايه عن ابن  
 أبي حسين بهذا الإسناد.  
 وإبراهيم بن نشيط ثقة؛ كما في «التقريب» (٦٠/١)، ومسلم بن خالد حسنُ  
 الحديث.

وقد خالفهم جميعاً ابن سمعان وإبراهيم بن نشيط؛ فرواه عن ابن أبي حسين عن  
 شهر عن معاذ. فلم يذكرا عبد الرحمن بن غنم.  
 رواه ابن عبد الحكم عن ابن وهب عنهما به؛ كما في «العلل» للدرقطني  
 (٧٧/٦).

قلت: ابن سمعان - وهو عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي - قال في الحافظ ابن حجر في «التربي» (رقم: ٣١١): «متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره».

وخالف مؤلِّف جميـعاً: محمد بن عجلان؛ فرواه عن أبيان بن صالح وابن أبي حسين، كلاهما عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم مرسلاً. فلم يذكرها معاذًا. ذكر ذلك الدرقطني في «العلل» (٧٨/٦).

قلت: ومحمد بن عجلان في حفظه شيء يسير، فلا ينزل عن رتبة الحسن؛ قال ابن حجر في «التربي» (٢٠٠/٢): «صـدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة». أما أبيان بن صالح فقد قال فيه في «التربي» (٤٥/١): «وثقـه الأئمة».

فالصواب روایة مَنْ رَوَى موصولاً مثبتاً ابن غنم بين شهر ومعاذ.

قال الإمام الدارقطني - رحمـه الله - في «العلل» (٦/٧٧): «وأحسـنـها إسنـادـاً حـديثـ عبدـ الحـمـيدـ بنـ بـهـراـمـ، وـمـنـ تـابـعـهـ عنـ شـهـرـ عنـ ابنـ غـنمـ عنـ معـاذـ أـهـ».

قلـتـ: وقد تـابـعـ عبدـ الحـمـيدـ -أـيـضاـ- عـلـىـ هـذـاـ إـسـنـادـ: مـسـلـمـ بنـ خـالـدـ؛ ذـكـرـ ذـكـرـ الإـلـامـ الـحـافـظـ أـبـوـ الـحـسـنـ الدـارـقطـنـيـ - رـحـمـهـ اللهـ - فيـ «ـالـعـلـلـ» (٦/٧٧).

ومسلم بن خالد - وهو المخزومي؛ المعروف بالزنجي - لا يأس به، صـدـوقـ إنـ شـاءـ اللهـ -.

وتـابـعـ شـهـرـاـ عنـ ابنـ غـنمـ عنـ معـاذـ - رـضـيـ اللهـ عـنـهـ - ثـلـاثـةـ:

الأـولـ: عـطـاءـ الـخـراسـانـيـ.

ذـكـرـهـ الدـارـقطـنـيـ فيـ «ـالـعـلـلـ» (٦/٧٨).

وعـطـاءـ وـثـقـهـ أـبـيـ مـعـينـ، وـأـبـوـ حـاتـمـ الرـازـيـ، وـأـبـوـ الـبـخـارـيـ، وـالـدارـقطـنـيـ، وـغـيرـهـمـ، وـتـكـلـمـ فـيـ الـبـعـضـ بـكـلـامـ يـسـيرـ، فـانـظـرـ: «ـتـهـذـيبـ الـكـمـالـ» (٢٠/١٠٩ـ ٢١٩).

الـثـانـيـ: أـيـوبـ بـنـ كـرـيزـ:

آخرـهـ الطـبـرـانـيـ فيـ «ـالـمعـجمـ الـكـبـيرـ» (٢٠/٧٣ـ ٧٤ـ رـقـمـ ١٣٧)، وـابـنـ نـصـرـ المـرـوزـيـ فيـ «ـتـعـظـيمـ قـدـرـ الصـلـاـةـ» (١/٢١٩ـ ١٩٥) - مـخـتـصـرـاـ -، وـالـدارـقطـنـيـ - كـمـاـ فيـ «ـأـطـرافـ الـغـرـائـبـ وـالـأـفـرـادـ» (٤/٢٩٤) - وـ«ـالـمـؤـتـلـفـ وـالـمـخـلـفـ» (٤/١٩٥ـ ١١٠) منـ طـرـيقـ المـبارـكـ بـنـ سـعـيدـ عنـ أـيـهـ عـنـ أـيـوبـ بـهـ .

قال الدارقطني: «تفرد به المبارك بن سعيد عن أبيه سعيد بن مسروق عن أبوبن كريز عنه».

قلت: المبارك صدوق، وأبوه ثقة؛ كما في «التقريب» (رقمي: ٨٢٨٧، ٢٦٣٩)، على التوالي، وأبوبن كريز ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢١/١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٥٦/٢)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

الثالث: عمير بن هانئ العنسى:

رواہ ابن حبان فی «صحیحه» (رقم: ٢١٤)، والطبرانی فی «الکبیر» (٢٠/رقم: ١٢٢)، و«مسند الشاميين» (١/١٣٩) -بأوله-، والبزار فی «مسنده» (١/٢٣/رقم: ٢٧) من طريق علی بن الجعد -وهو فی «مسنده» (رقم: ٣٤٣٩) -: أنا ابن ثوبان عن عمیر به.

وسنده حسن؛ من أجل ابن ثوبان -وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان-؛ فيه کلام يسير، فلا يتزل حدیثه عن رتبة الحسن؛ لذا قال الحافظ في «التقريب» (٤٤٣/١): «صدق»، وعمير هذا ثقة؛ كما في «التقريب» -أيضاً- (٩٢/٩٣).

فبهذا المتابعات يصح الحديث، والحمد لله.

ثم وقفت على متابع رابع لشهر، وهو ابن شهاب الزهرى: رواه الطبرانى في «المعجم الكبير» (٢٠/٦٤-٦٥) من طريق أبي المغيرة: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن تميم: ثنى الزهرى به -دون جملة الصمت-.

قلت: وسنده ضعيف؛ عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، ضعفه أبو حاتم، وابن معين، وقال البخاري: «عنه مناكير»، وضعفه ابن حجر في «التقريب» (٤٦٦/١).

واللحديث طرق أخرى عن معاذ:

الأولى: من طريق شعبة عن الحكم عن عروة بن التزال عن معاذ -رضي الله عنه-:

رواها أحمد في «مسنده» (٥/٢٣٣، ٢٣٧)، والنسائي في «ال السنن الكبرى» -كما في «الأطراف» (٨/٤٣١)-، وأبوبن داود الطیالسي في «مسنده» (رقم: ٥٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/٢٨٦-٢٨٧ و٩/٦٥ و١١/٨)، وفي «الإيمان» (ص: ٢/رقم: ١)، والطبرانى في «المعجم الكبير» (٢٠/١٤٧)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم: ٧)، و«الجهاد» (١/١٥٥).

## حكم تارك الصلاة

---

الثانية: من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة عن ميمون ابن أبي شبيب عن معاذ به.

رواهما ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٨) و«الإيمان» (ص: ٢/رقم: ٢)، وهناد في «الزهد» (رقم: ١٠٩٠)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (رقم: ٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦/٢، ٤١٢-٤١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠/٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٢٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣٧٦/٤)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٢٢٠)، والطبراني في «تفسيره» (١٠٢/٢١).

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيحيين! ووافقه الذهبي!!

قلت: وفيما قاله نظر؛ إذ إنه منقطع بين ميمون ومعاذ؛ كما قال الحافظ ابن رجب في «الجامع» (ص: ٢٣٧)، ومن قبله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٨)، وقد قال أبو داود: لم يدرك ميمون بن أبي شبيب عائشة. وعائشة تأخرت بعد موت معاذ نحوً من ثلاثين سنة، والأعمش وحبيب مدلسان، لكن حبيباً تبع.

والطريق التي قبلها منقطعة -أيضاً؛ عروة بن الزفال لم يدرك معاذاً؛ كما في «الترغيب» (٤/٢٤٣) -وانظر: «تحفة الأشراف» (٨/٤١٠)-، ثم إن عروة هذا قال فيه الذهبي: «لا يُعرف»، وذكره ابن حبان في «الثقة» (٥/١٩٦)، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢/٢٣): «مقبول».

الثالثة: عن ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول عنه.

رواهما ابن حبان في «الصحيح» (رقم: ٢١٤) و(ص: ٣٦-موارد)، وهناد في «الزهد» (٢/٥٣٠-٥٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٦٦).

وستدُّه ضعيفٌ؛ فإنه منقطع بين مكحول ومعاذ، ومكحول مدلس؛ قال ابن حجر في «التقريب» (٢/٢٧٨): «ثقة، فقيه، كثير الإرسال» أهـ. وقد عنعن ههنا.

الرابعة: عن أبي سلمة عنه.

رواهما هناد بن السري في «الزهد» (٢/٥٣١)، والطبراني في «الكتير» (٢٠/١٧٥) من طريق محمد بن عمرو: ثنا أبو سلمة به -مختصرًا-.

قال المنذري في «الترغيب» (٤/٢٤٣): «رواه الطبراني بإسناد جيد، إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي سلمة ومعاذ بن جبل».

قلت : وكذلك أعمله العراقي في «تخریج الاحیاء» (٣/١١٠) بالانقطاع .  
 الخامسة : عن عمرو بن عبدالله النخعي : ثنا أبو عمرو الشيباني عنه :  
 رواها الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٠٦ / رقم: ٢٥٨) ، وابن البناء في  
 «الرسالة المغنية» (ص: ٢٧) من طريق أبي أحمد الزبيري عن أبي معاوية عمرو بن عبدالله  
 به - جملة الصمت - .

وتحرّف في «معجم الطبراني» إلى : «ثنا طاهر بن أحمد الموسري : ثنا أبي !!»!  
 قلت : وهذا إسناد صحيح ، عمرو بن عبدالله هذا ثقة ؛ كما في «التقریب»  
 (رقم: ٥١٠٢-ط : دار العاصمة) ، وانظر ترجمته في «تهذیب الکمال»  
 (١١٥/٢٢)، وأبو عمرو الشيباني - وهو سعد بن إیاس - قال هبة الله الطبری :  
 «مجمع على ثقته». انظر : «تهذیب الکمال» (١٠/٢٥٨-٢٦٠).

قلت : ولا يمكن القول - هنا - بأن هذه الطرق سوى الطريق الخامسة يصلح أن  
 يقوّي بعضها بعضاً - مع أن ضعفها غير شدید ، لأن الانقطاع وقع فيها جمیعاً في طقةٍ  
 واحدةٍ ، فيمكن أن يكون التابعُ الواسطةُ واحداً في كل هذه الطرق ، فترجع حينئذ كلها  
 إلى طريق واحدةٍ ، لا يُعرف تابعيها عیناً ولا حالاً فمن صحّه من الفضلاء بهذه الطرق  
 - أو ببعضها - فقد وهم ، أو لعله لم يتتبّه لهذا .

هذا ، ولفقرة الصلاة والجهاد طريق آخر :

رواہ أحمد في «مسنده» (٥/٢٣٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٥٤) من طريق  
 أبي بكر بن أبي مريم : ثني عطيه بن قيس عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال :  
 «الجهاد عمود الإسلام ، وذروة سنامه».

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/١٤٠) : «وهذا إسناد متصل ، ورجاله ثقات غير أبي  
 بكر - وهو ابن عبدالله بن أبي مريم الشامي - ، وهو ضعيف ؛ لاختلاطه ، وقد أخطأ في  
 متن الحديث ؛ حيث جعل «عمود الإسلام» وصفاً للجهاد - أيضاً - ، بينما هو في الطرق  
 المتقدمة وصف للصلوة فقط .

قلت : وقد أعلَّ - أيضاً - بالانقطاع بين عطيه ومعاذ .  
 وللمزيد انظر : «علل الدارقطني» (٦/٧٧-٧٩) ، فقد أطال وفصل - رحمه الله - .  
 ولكثير من فقرات الحديث شواهد - أيضاً - ، منها :  
 ما روأه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٥٥) - مختصرًا ، والحاكم في

● فحظى المرء من دينه على قدر حظه من صلاته ورغبتة في الإسلام، وحبه له على قدر رغبته في الصلاة وحبها.

● وهي دعامة كل الأديان؛ فقد كانت أقدم عبادة فرضت علىبني الإنسان، ولم تخُل منها شريعة من الشرائع السماوية، وكلَّ الله بها جميع الرسُل والأئمَّاء، وقاموا هم بتبليلها إلى أقوامهم، وحثُّوا عليها ورغبوا فيها؛

= «المستدرك» (٤/٢٨٦-٢٨٧) - مطولاً - من طريق ابن وهب: أخبرني أبو هانيء عن عمرو بن مالك الجوني عن فضالة بن عبيد عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - مرفوعاً به.

وفي آخره زيادة : «فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ينكُّ عن شرّ، قولوا خيراً تغنموا، واسْكُنُوا عن شرّ تسلموا».

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيدين! ووافقه الذهبي!»

قلت: فيه نظر؛ أبو هانيء - وهو حميد بن هانيء - لم يحتاج به البخاري في «ال الصحيح»، بل في «الأدب المفرد»، وهو من رجال مسلم وحده، وقد قال فيه أبو حاتم: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وكذا قال ابن حجر في «التقريب» (١/٢٠٢).

وعمرو بن مالك - وهو أبو علي الجوني - لم يحتاج به البخاري ولا مسلم في «صحيحيهما»، بل أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وهو ثقة؛ كما في «التقريب» (٢/٨٣)، فالصواب أن السندي حسن فقط.

وثم شواهد أخرى في الباب عن أبي هريرة وأبي اليسر وغيرهما.

والحديث صحيح الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/٣٨٩-٥: عبد الرحمن الوكيل)، وكذا شيخنا الألباني - حفظه الله - في «صحيح الترغيب والترهيب» (رقم: ٧٣٨ - ط: مكتبة المعارف)، وهو آخر كتاب تكلم فيه الشيخ على الحديث، بخلاف «الإرواء» (رقم: ٤١٣)؛ فقد حكم هناك بضعف الحديث سوى جملة الصلاة والجهاد، فحسنتها بطريق أحمد (٥/٢٣٤) المذكور قبل قليل، والله تعالى أعلم.

ثم سأله أخونا إسلام بن صالح المصري عن هذا الحديث، فأفاده أنه يقول الآن بصحته، فالحمد لله على توفيقه.

لما لها من الأثر العظيم في تهذيب النفس والقربي من الله تعالى؛ فليس شيء يصلح النفس ويقويها ويرؤضها على أمهات الفضائل ومكارم الأخلاق كالصلة.

● فقد جاء على لسان إبراهيم -عليه السلام- داعياً ربَّه عَزَّ وجَلَّ: «رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبِّنَا وَتَبَّعْلُ دُعَاءَ» [إبراهيم: ٤٠].

ولما ترك زوجته هاجر وابنه إسماعيل -عليه الصلاة والسلام- عند البيت الحرام قال: «رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بَوَادِ غَيْرِ ذِي دَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمَ رَبِّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَأَتَعْلَمُ أَفْعَدَهُ مِنْ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَأَرْزُقُهُمْ مِنَ الشَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ» [إبراهيم: ٣٧].

● وقال تعالى في شأن إسماعيل -عليه السلام-: «وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالرَّكُوعِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًا» [مريم: ٥٥].

● وقال عن إسحاق ويعقوب: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهَدُونَ بِإِمْرِنَا وَأَوحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكُورَةِ وَكَانُوا لَنَا عَبْدِينَ» [الأنياء: ٧٣].

● وأخبر سبحانه عن شعيب -عليه السلام- أنه كان يصلّى، وأن قومه قالوا له: «يَسْعَيْبُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَرْكَ مَا يَعْبُدُ إِبْرَاهِيمَ أَوْ أَنْ تَقْعُلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَّطْتُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ» [هود: ٨٧].

● وقال جَلَّ ذِكره مخاطبًا نبئه موسى -عليه السلام-: «إِنَّمَا أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» [طه: ١٤]، وقال: «وَأَوحَيْنَا إِلَيْ مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمَكُمَا بِمِصْرَ مِيَوْنَا وَاجْعَلُو بِيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» [يونس: ٨٧].

## حكم تارك الصلاة

- ووصى بها سبحانه نبيه عيسى عليه السلام -؛ كما جاء في القرآن الكريم على لسان عيسى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَّاً أَيْنَ مَا كُثِنَتْ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكُوْةِ مَا دَمَتْ حَيَاً﴾ [مريم: ٣١].
- ونادت الملائكة مريم بنت عمران، ووصتها بالصلاه، فقالت: ﴿يَعْرِفُ أَقْنُتُ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدُ لِرَبِّكَ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].
- ولما أخذ الله تعالى ميثاق بني إسرائيل؛ كانت الصلاه من أهم عناصره ومواده؛ كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا أَخْذَنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَمْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدِينِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَفُؤُلُوا لِلنَّاسِ حُسْنَاتِهِ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوْةَ﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوْةَ وَأَذْكُوْمَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿وَمَا أَرْمُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حُنَفَاءُ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكُوْةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البيت: ٥].
- وأمر جل شأنه نبيه محمدًا ﷺ أن يأمر أهله بها؛ قال تعالى: ﴿وَأَمْرَ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].
- وهي أكثر الفرائض ذكرًا في القرآن الكريم، وتتنوع ذكرها: فتارة يخصها بالذكر؛ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُنْصِعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وتارة يقرنها بالزكاة؛ قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوْةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وتارة يقرنها بالصبر؛ قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِنُوا بِالصَّبَرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، وتارة يقرنها بالسُّكُن، قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَسُكُونِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وتارة يفتح بها أعمال البر ويختتمها بها؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِزَكُوْةِ فَنَعْلُونَ﴾.

وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفَظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلْوَمِينَ . فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ لَا مُنَتَّهُمْ وَعَهْدُهُمْ رَعُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَواتِهِمْ يَحْفَظُونَ . أُولَئِكَ هُمُ الْوَرِثُونَ . الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَلِيلُونَ» [المؤمنون: ١-١١].

● وهي أول ما افترض الله جل شأنه من العبادات؛ فإن وجوبها كان قبل وجوب الزكاة والصيام والحجج. وقد فرضها الله تعالى على نبيه ﷺ من فوق سبع سماوات ليلة الإسراء والمعراج، من غير واسطة؛ إشارة لعلوه منزلتها وسمو مكانتها، وعظم شأنها. وكانت خمسين صلاة أول الأمر، فما زال النبي ﷺ يسأل ربَّ التخفيف، حتى وصلت خمس صلوات، قال جل شأنه: «ما يُدَلِّلُ الْقَوْلُ لِدَيْ وَمَا أَنَا بِظَلِيلٍ لِلْقَيْدِ»، هي خمس في العمل، وخمسون في الأجر والثواب<sup>(١)</sup>.

● وهي واجبة على كل مسلم بالغ عاقل، ذكرًا كان أم أنثى، حرًا أو عبدًا، غنياً أو فقيراً، مقيماً أو مسافراً، صحيحاً أو مريضاً؛ فلا تسقط الصلاة عن المريض ما دام عقله ثابتاً حتى الموت، لا كما يزعم أهل البدع والضلال<sup>(٢)</sup>.

● وهي واجبة في اليوم والليلة خمس مرات، بخلاف غيرها من بقية الأركان؛ فإن منها ما لا يجب في العُمر إلا مرة واحدة - كالحجج -، أو في كل سنة مرة واحدة - كالصيام -؛ قال ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: « صحيح البخاري » ( رقم: ٣٢٠٧ ) ، و « صحيح مسلم » ( رقم: ١٦٢ ) .

(٢) انظر ما سبأتهي (ص: ١٠٣-١٠٥) .

(٣) متفق عليه:

رواه البخاري في « صحيحه » ( ١٠٦ / ١ - فتح ) ، ومسلم في « صحيحه » ( ١٦٦ / ١ - نووي ) ، وغيرهما من حديث طلحة بن عبد الله - رضي الله عنه -.

● وقد بلغَ مِنْ عِنَادِيَةِ الْإِسْلَامِ بِالصَّلَاةِ أَنْ أَمَرَ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَالْأَمْنِ وَالْخَوْفِ، فَقَالَ جَلَّ شَانِهِ: « حَفِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَدِيرِينَ إِنْ خَفَتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكَبًا فَإِذَا آمِنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ » [البقرة: ٢٣٨-٢٣٩]، وَرَحْصَ فِيهَا مَا لَمْ يُرْخَصْ فِي غِيرِهَا حَتَّى لَا يَقِنَ عُذْرًا لِمُعْتَدِرٍ يَعْتَذِرُ بِهِ عَنْ عَدَمِ إِقَامَتِهَا:

- فَرَحْصَ لِمَنْ فَقَدَ الْمَاءَ أَوْ عَجَزَ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَصْلِيَ بِتِيمِ؛ قَالَ تَعَالَى: « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهِرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاهَةً أَهْدِنُكُمْ مِنَ النَّفَاطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا فَأَمْسَحُوهَا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَا كِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلَيُتَمِّمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ شَكُورُونَ » [المائدة: ٦].

- وَرَحْصَ لِمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَصْلِيَ قَاعِدًا، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّى عَلَى جَنْبِ، كَمَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَسْنَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ بِي بِوَاسِيرٍ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: « صَلُّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ »<sup>(١)</sup>.

- وَقَدْ كَانَ ﷺ يَأْمُرُ نُوَابَهُ وَرَسُولَهُ أَنْ يَبْدُوا بِالدَّعْوَةِ إِلَيْهَا بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ فَقَالَ لِمَعَاذَ: « سَنَاتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلَيْكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ »<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري في « صحيحه » (رقم: ١١١٧) من حديث عمران - رضي الله عنه -.

(٢) متفق عليه:

رواه البخاري في « صحيحه » (رقم: ١٣٩٥)، ومسلم في « صحيحه » (رقم: ٢٩) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهم -.

● وهي آخر وصيّة وصَّى بها رسول الله ﷺ وهو يلْفُظُ أنفاسه الأخيرة في مَرْضٍ مَوْتِهِ، فكان يقول : «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(١)</sup>.

### (١) حَدِيثُ صَحِيحٍ :

رواه الحاكم في «المستدرك» (٥٧/٣)، والطحاوي في «المشكل» (٤/٢٣٥)، وغيرهما من طرق عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كان آخر وصيّة رسول الله ﷺ حين حضرة الموت : . . . (فذكره)، وزاد أنس: «وما زال يغرس بها في صدره، وما يفيض بها لسانه».

قال الحاكم: «قد اتفقا على إخراج هذا الحديث، وعلى إخراج حديث عائشة: آخر كَلِمَةٍ تَكَلَّمُ بِهَا: اللَّهُمَّ إِنِّي رَفِيقُ الْأَعْلَى». ووافقه الذهبي.  
قلت: وفيه نظر؛ إذ إنّهما لم يخرجا حديث أنس هذا. وسنده صحيح، رجاله رجال البخاري.

أما حديث عائشة؛ فقد رواه البخاري في «صحيحة» (رقم: ٤٤٦٣)، ومسلم في «صحيحة» (رقم: ٢٤٤٤)، وغيرهما.

وهذا الحديث رواه - أيضاً - أَحْمَدُ فِي «مسندِه» (١١٧/٣)، والنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرَى» - كما في «التحفة» (رقم: ١٢٢٩)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ٢٦٩٧)، وأبو يعلى في «مسندِه» (رقم: ٢٩٣٣)، والطحاوي في «المشكل» (٤/٢٣٥)، وفي «شرح المتشكل» (٣٢٠٢)، وابن حبان في «صحيحة» (رقم: ١٢٢٠ - موارد)، وابن سعد في «الطبقات» (٢٥٢/٢) من طريق سليمان التيمي عن قتادة عن أنس به.

قلت: فزاد بين التيمي وأنس قتادة، ورجاله ثقات، وحسن إسناده شيخُنا أبو عبد الله المغربي - رحمه الله - في «فضائل الأعمال» (١١٣/٦١).

ثم رواه ابن سعد في «الطبقات» (٢٥٣/٢)، والطحاوي في «المشكل» (٤/٢٣٥) من طريق وكيع عن الثوري عن سليمان عن سمع أنساً عن أنس به.

قلت: وهذا الإسناد ضعيف؛ لإبهام الراوي عن أنس، ولعله قتادة، والله أعلم.  
وللحديث شواهد، منها:

١ - حديث أم سلمة - رضي الله عنها - مرفوعاً به.

أخرجه أَحْمَدُ فِي «مسندِه» (٦/٣١١، ٣٢١)، والنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرَى» - كما في «التحفة» (١٢/١٣)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ١٦٢٥)، وعبد بن حميد =

## حكم تارك الصلاة

---

= في «المسندة» (رقم: ١٥٤٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (رقم: ٦٩٣٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٠٥/٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٢٥٤/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم: ٢٤١٥)، كلهم من طريق همام عن قتادة عن أبي الخليل عن سفيينة عن أم سلمة به.

قال البوصيري في «المصباح» (١/٥٤٠): «هذا إسناد صحيح على شرط الشيختين».

قلت: هو كذلك، إلا أن قتادة مدلس وقد عنعن!  
وأخرجه أحمد في «مسنده» (٦/٣١٥، ٢٩٠)، والطحاوي في «المشكل» (٤/٢٣٥-٢٣٦) من طريقين عن قتادة عن سفيينة عن أم سلمة به.  
٢- حديث علي -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

أخرجه أحمد في «مسنده» (١/٧٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم: ١٥٨)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٢٦٩٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (رقم: ٥٩٦)، والبيهقي في «ال السنن الكبرى» (٨/١١) من طريق محمد بن الفضيل عن المغيرة عن أم موسى عن علي به.

قلت: وسنته حَسَنٌ كما قال شيخُنا أبو عبدالله المغربي في «فضائل الأعمال» (٦١/١)، خلافاً لِمَنْ تَدَبَّبَ قبل أن يَتَحَصَّرَ! وَطَارَ وَلَمَا يُرِيشَ!! وقال: «لا يمكن القول بتحسينه»!!.

ومحمد بن الفضيل وثقه ابن معين، وابن المديني، والدارقطني، وغيرهم، وقال أبو زرعة: «صدق»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وللحصر حاله ابن حجر فقال: «صدق، عارف، رumi بالتشيع». انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩٧/٢٦)، و«التقريب» (٢٠٩/٢).

أما أم موسى هذه - وهي سُرِّيَة علي رضي الله عنه - فقد قال الدارقطني : «حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتباراً»، ووثقها العجلي بقوله: «كوفية، تابعية، ثقة»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢/٥٣٦): «مقبولة». أي: إن تُوبَعَتْ، وإنَّا ضعيفة. وقد تُوبَعَتْ:

فروي أحمد في «مسنده» (١/٩٠) من طريق عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد عن علي به.

● وهي صلةٌ بينَ العَبْدِ ورَبِّهِ جَلَّ وَعَلا، تَقِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى تُنَاجِيهُ وَتُنَاجِيكُ، تَدْعُوهُ فَيَسْمَعُ لِدُعَائِكُ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْقَدِيسِيِّ<sup>(١)</sup> الَّذِي يَرُوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ جَلَّ شَانَهُ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾». قَالَ: حَمَدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾؛ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾؛ قَالَ: مَجْدَنِي عَبْدِي -أَوْ قَالَ مَرَّةً: فَوَضَّعَ إِلَيَّ عَبْدِي -. فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنِ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهَدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾؛ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ»<sup>(٢)</sup>. فَمَنْ ضَيَّعَهَا فَقَدْ انْقَطَعَتْ صِلَتُهُ بِرَبِّهِ جَلَّ وَعَلا.

● وهي مَاحِيَّةٌ لِلذُّنُوبِ وَالخَطَايا كَمَا يَمْحُو الْمَاءُ وَسَخَّ الثَّوْبَ وَالْبَدْنَ؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا يَابِرُ أَخْدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ أَوْحَى إِلَيَّ اللَّهُ، أَوْ مَا أَشْبَهُ ذَلِكَ».

= قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ نعيم بن يزيد هذا مجھول كما قال أبو حاتم الرازى، = وغیره. انظر: «تهذيب الكمال» (٤٩٩/٢٩)، و«تقريب التهذيب» (٣١١/٢).

(١) والْحَدِيثُ الْقَدِيسِيُّ: هُوَ مَا رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ -بِلِفَظِهِ هُوَ- عَنْ رَبِّهِ جَلَّ وَعَلا، بِقَوْلِهِ: «قَالَ اللَّهُ»، أَوْ: «يَقُولُ اللَّهُ»، أَوْ: «قَالَ رَبِّكُمْ»، أَوْ: «يَقُولُ رَبِّكُمْ»، أَوْ: «أَوْحَى إِلَيَّ اللَّهُ»، أَوْ مَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

وتارة يكون بواسطة جبريل عليه السلام، وتارة بالإلهام، وتارة بالمنام، وغير ذلك.

ويسمى بالْحَدِيثِ الإِلَهِيِّ، وَالْحَدِيثِ الْقَدِيسِيِّ، وَالْحَدِيثِ الْرَّبَانِيِّ.

وقد ذكرت تعريفه بتوسيع، والفرق بينه وبين الحديث النبوى من جهة، وبينه وبين القرآن الكريم من جهة أخرى في مقدمتي لشرح الحديث القدسي «بِإِيمَانِي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، فليرجع إلىه من شاء البسط.

(٢) رواه مسلم في «صحیحه» (رقم: ٣٩٥)، وغیره من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-.

كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَاتٍ، هَلْ يَقِنُ مِنْ دَرَبِهِ شَيْءً؟ قَالُوا: لَا يَقِنُ مِنْ دَرَبِهِ شَيْءً. قَالَ: «فَكَذَلِكَ مُثُلُ الصلواتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَّ الْخَطَايَا»<sup>(١)</sup>.

وقال -أيضاً- في فضليها: «الصلواتُ الْخَمْسُ، وَالجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا يَسْهَنَ إِذَا اجْتَنَبَتِ الْكَبَائِرِ»<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

● وهي مطهرةٌ من الأخلاقِ الدينيَّةِ، والصفاتِ القيحةِ؛ كما قال جل شأنه: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ حُلُوقٌ حُلُوقًا إِذَا مَسَهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَهُ الْخَيْرُ مَنْوَعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ١٩-٢٣]، فَلَمْ يَسْتَئِنْ رَبُّنا أَحَدًا مِنْ جِنْسِ الإِنْسَانِ إِلَّا الْمُصَلِّينَ.

● وهي مانعةٌ صاحبها من ارتكاب المعاشي والذُّنوب؛ لأنَّه إذا قام بين يدي رَبِّه سبحانه، خاشعاً، متذللاً، مُسْتَشِعراً هيبةَ ربِّه جلَّ وَعَلا، خائفاً تقديره في عبادته كل يومٍ خمسَ مَرَاتٍ؛ عَصَمَهُ ذلك عن افتخارِ المعاشي، والامتناعُ عن المعصيةِ فرضٌ، وفي ذلك يقول رَبُّنا جلَّ جلاله:

### (١) مُتَفَقُّ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٥٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ٦٦٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

قال الإمام ابن العربي -رحمه الله-: «وجه التمثيل أن المراد كما يت遁س بالأقدار المحسوسة في بدنـه وثوبـه، ويظهره الماء الكبير، فكذلك الصلوات تظهر العبد من أقدار الذنوب حتى لا تبقى له ذنبـاً إلا أسقطـته وكفرـته».

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (رقم: ٢٣٣) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٣) انظر نحو ما سبق في «مجموع الفتاوى» (٤٣٠-٤٢٧/٣) لشيخ الإسلام، و«حكم تارك الصلاة» للإمام ابن القيم (ص: ٣٢-٣١)، و«فقه السنة» (٧٨-٧٩/١) للشيخ سيد سابق، و«أكمل البيان في معنى الإسلام والإيمان والإحسان» (ص: ٢٥-٢٩)، و«الأربعون المنبرية» (ص: ٤١-٤٤)، كلامـها للأـخـ الحـبيبـ المـفضلـ الشـيخـ عبدـ العـظـيمـ بدـوـيـ حـفـظـهـ اللـهـ وـرـعـاهـ، وـ«صلـاةـ الجـمـاعـةـ للـدـكتـورـ صالحـ السـدـلـانـ» (ص: ١٤-١٥).

﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِ النَّهَارِ وَرُلْفًا مِنَ الْيَلَى إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ الَّسِئَاتَ﴾ [هود: ١١٤]، ويقول -أيضاً- ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

● وهي نور للMuslim ونجاة له ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ يَوْمَ ﴿يَعْضُ الظَّالِمُونَ عَلَىٰ يَدِيهِ يَقُولُ يَنْلَايْتَنِي أَخْذَتُ مَعَ الرَّسُولِ سِيلًا﴾ يَوْمَ يَقُولُ ﴿الْكَافِرُ يَلْتَئِمُ كُثُرًا تُرْبَابًا﴾، ذلك يَوْمُ الْقِيَامَةِ، يَوْمُ الْحَسْنَةِ وَالنَّدَامَةِ، ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَّايرُ﴾، وَتُكَشَّفُ الْبَوَاطِنُ، ﴿يَوْمَ يَهْرُبُ الْمَرْءُ مِنْ أَغْيَهِ وَأَمْهِ وَأَيْهِ وَصَاحِبِهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَ يُنْزَلُ شَانٌ يُقْنِيَهُ﴾، يقول النبي ﷺ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى الصَّلَاةِ كَانَ لَهُ نُورًا، وَبُرْهَانًا، وَنَجَاهًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . .»<sup>(١)</sup>، فَهِيَ نُورُ الْمُؤْمِنِ وَبُرْهَانُهُ وَنَجَاهُهُ .

### (١) حَدِيثُ حَسَنٌ:

رواه أَحْمَدُ في «مسندِه» (٢/١٦٩)، والدارمي في «سننه» (٢/٣٠١)، وعبد بن حميد في «المُنتَخَب» (رقم: ٣٥٣)، وابن حبان في «صَحِيحِهِ» (رقم: ١٤٦٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» -كما في «مجمع الزوائد» (١١/١٩٢)-، و«المعجم الأوسط» (٢/٢١٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٦٨٣/٨٩٥) من طريق سعيد بن أبي أيوب: ثنا كعب بن علقة عن عيسى بن هلال الصدفي عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ ذكر الصلاة يوماً، فقال . . . (فذكره).

قلت: وَسَنْدُهُ جَيِّدٌ؛ كما قال الحافظ ابن عبد الهادي -رحمه الله- في «تنقية التحقيق» (٢/١٢٦٧)؛ عيسى بن هلال روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان (٥/٢١٣)، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/٢٩٠/١٦١١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ووثقه الفسوبي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٥١٥)، وقال فيه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢/١٠٩): «صَدُوقٌ»، وقال الذهبي في «الكافش» (٦/٣٨٦): «وَقِيقٌ»، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/١٩٢): «وَرِجَالٌ أَحْمَدُ ثَقَاتٍ»، وقال المنذري في «الترغيب» (١/٤٤٠): «رواه أَحْمَدٌ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ».

**(فائدة):** قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-: «تارك المحافظة على الصلاة إما أن يشغله ماله أو ملكه أو رياسته أو تجارته: فمن شغله عنها ماله فهو مع قارون، =

## حكم تارك الصلاة

● وقد مَدَحَ الله الذين يحافظونَ عليها، ووَعَدَهُم بالفردوسِ -أعلى درجاتِ الجنة-؛ فقال: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ» إلى قوله: «أُولَئِكَ هُمُ الْوَرِثُونَ . الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفَرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ».

● وذمَّ الذين يُضيِّعونَها ولا يُحافظونَ عليها، فقال سبحانه: «فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ حَلْفًا أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عِنَّا» [مريم: ٥٩]. (غَيْرِ) هذا، قيل: إنه وادٍ في أسفل جهنم، يسيل فيه دمٌ وقيحٌ وصَدِيدٌ أهل النار، فما أشدَّ هُولَهُ! وما أَخْبَثَ طَعْمَهُ! وما أَتَنَّ رِيحَهُ!!... كُلُّ هذا لِمَنْ أَضَاعَ الصَّلَاةَ؛ فإنَّ مُضيِّعَهَا لِغَيْرِهَا أَضْبَعَ<sup>(١)</sup>.

● كما توعدَ سبحانه السَّاهِينَ عنها بالويل والجحيم؛ فقال: «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّيْنَ . الَّذِينَ هُمْ عَنِ الصَّلَاةِ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يَرَاءُوْنَ . وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ» [الماعون: ٤-٧]، وقال -أيضاً-: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةً . إِلَّا أَخْبَبَ الْيَتَمِّينَ . فِي جَنَّتٍ يَسَّاءُوْنَ . عَنِ الْمُجْرِمِينَ . مَاسَلَكُمْ فِي سَقَرَ . قَالُوا لَرَنَكَ مِنَ الْمُصَلِّيْنَ . وَلَرَنَكَ نُطِعْمُ الْمِسْكِيْنَ . وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَاطِيْبِينَ . وَكُنَّا نُكَذِّبُ يَوْمَ الْدِيْنَ . حَتَّىٰ آتَنَا الْيَقِيْنَ . فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِيْنَ» [المدثر: ٣٨-٤٨].

فقد توعدَهم سبحانه بسَقَرَ «وَمَا أَذْرَكَ مَا سَقَرُ . لَا نُقْبِي وَلَا نَذْرُ . لَوَاحَةٌ لِلْبَشَرِ . عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشَرَ» [المدثر: ٢٧-٣٠].

● لذلك كان من حرص النبي ﷺ على أمته ورحمته ورأفته بهم أن شدَّ عليهم في أمرها، حتى قال ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.

= ومن شغله عنها مُلْكُه فهو مع فرعون، ومن شغله عنها رياسته فهو مع هامان، ومن شغله عنها تجارته فهو مع أبي بن حلف». (١)

(١) وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- الآتي (ص: ١٢٦).

(٢) رواه مسلم في «صححه» (رقم: ٨٢)، وغيره عن جابر -رضي الله عنه-.

وقال -أيضاً- : «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ ذَمَّةُ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

(١) حَدِيثُ صَحِيقٍ لِغَيْرِهِ:

رواه أحمد في «مسنده» (٤٢١/٦)، وعبد بن حميد في «مسنده» (رقم ١٥٩٢) -  
المتخبب، وابن السكن في «صححه» كما في «الإصابة» (٤/٤٣) -، والبيهقي في  
«السنن الكبرى» (٣٠٤/٧)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/٨٨٦)،  
وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/٨١/أ)، وغيرهم من طرق عن سعيد بن عبد العزيز  
عن مكحول عن أم أيمن - مولاة النبي ﷺ - مرفوعاً به مطولاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ مكحول مدلس كما في «التقريب» (٢٧٨/٢)، وقد عنun، ثم إنه لم يسمع من أم أيمن، كما قال ابن السكن، والبيهقي، والهيثمي في «المجمع» (٢٩٥)، والمتندرى في «الترغيب» (٣٨٥/١).

وقال ابن عساكر عقبه: «وقد روي من وجه آخر مرسلاً». ثم ساقه من طريق ابن صaud: نا الحسين بن الحسن: أنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن جابر قال: سمعت مكحولاً يقول: . . . (فذكره مرسلاً).

قلت: وسنده صحيح. وله طريق آخر -أيضاً:-

رواية ابن نصر المرزوقي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/٨٨٨) من طريق محمد بن إسحاق عن مكحول قال: .... (ذكره مرسلًا).

قلت: وسنته ضعيف؟ محمد بن إسحاق مدلس صدوق؟ كما في «القريب» (١٥٣/٢)، وقد عنون هنأنا. لكن للحديث شواهد، منها:  
١- حديث أبي ذر -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

رواية ابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٨٨/٢) من طريق مكحول  
عن رجل عنه به.

قلت: وسنه ضعيف كما هو ظاهر؛ لتدليس مكحول وعننته، وإيهام شيخه.  
٢- حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٥/١): «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه  
بقية بن الوليد، وهو مدلس، وقد عننه» أهـ.

وقد عزاه المنذري في «الترغيب والترهيب» للطبراني في «الأوسط»، وقال: «لا يأس بإسناده في المتابعات. وحسن شيخنا في «صحيحة الترغيب والترهيب» (رقم: ٥٦٦- ط مكتبة المعارف)، فهذا فيه على الأقل موافقة المنذري.

## حكم تارك الصلاة

وَرَغْبَهُمْ فِيهَا، وَرَهْبَهُمْ مِنْ تَرْكِهَا إِضَاعَتِهَا، فَقَالَ عَلِيُّ اللَّهِ: «مَنْ حَفَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنجَاهًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بُرْهَانٌ وَلَا نُورٌ وَلَا نَجَاهٌ، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَهَامَانَ وَفِرْعَوْنَ وَأَبْيَ ابْنَ خَلْفٍ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمْرَ بِتَشْتِيهِ الصَّغَارِ عَلَيْهَا، وَضَرِبَهُمْ عَلَيْهَا إِذَا بَلَغُوا سِنَّ الْعَاشرَةِ وَلَمْ يَحْفَظُوهَا عَلَيْهَا، فَقَالَ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

= ثم أوقفني عليه الأخ الفاضل الشيخ علي الحلي - حفظه الله - في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٠/٢٢٣، ٢٣٣: رقم ٢٣٤)، فإذا هو من طريق بقية بن الوليد عن أبي بكر ابن أبي مريم: سمعت حرث بن عمرو الحضرمي يُحدِّثُ عن معاذ به. قلت: فتبين لي خطأ إعلال الهيثمي له بعنونة بقية؛ إذ إنه قد صرَّح بالتحديث في الطريق الثانية، فالصواب إعلاله بأبي بكر بن أبي مريم؛ فقد قال الحافظ في «التفريغ» (٧٩٧٤: رقم ٨٩٠/٢)؛ «ضعيف»، وكان قد سُرِّق بيته فاختلط». ول الحديث معاذ طريق آخر:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٨٢: رقم ١٥٦)، و«المعجم الأوسط» (٧٩٥٦: رقم ٢٢٠٤)، و«مسند الشاميين» (رقم: ٢٢٠٤)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٢٠٤/٨٩٠: رقم ٢) من طريق عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس الخواراني عنه به.

قال الطبراني: «لم يَرِدْ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يُونُسَ إِلَّا عَمْرُو بْنُ وَاقِدٍ، وَلَا يُرُوِيُ عَنْ مَعَاذِ إِلَّا بِهَذَا الإِسْنَادِ».

قلت: وسنده ضعيف جدًا؛ عمرو بن واقد هذا متوكلاً الحديث؛ كما قال النسائي والدارقطني، وقال فيه البخاري: «ليس بشيء». انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢٦-٢٨٩).

٣- حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرفوعاً بنحوه: رواه الأصبhani في «الترغيب» (رقم: ١٩٠٠) بسنده ضعيف، وعزاه المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/٣٨٥) له بصيغة التمريض.

(١) حَدِيثُ حَسَنٍ، سَبَقَ تَخْرِيجَهُ قَرِيباً.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيقٌ لِغَيْرِهِ، وَسَيَّأَتِي تَخْرِيجَهُ (ص: ١١٧-١١٩).

أقول: ولمَّا كانَ للصلَاةِ فِي الإسْلَامِ هَذِهِ الْمَتْزُلْلَةُ الْعَالِيَّةُ، وَالْمَكَانَةُ السَّامِيَّةُ، وَرَهَبَ الشَّارِعُ مِنْ تَرْكِهَا، وَتَوَعَّدَ بِالْعَذَابِ مُضِيَّهَا، ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ -قَدِيمًاً وَحَدِيثًاً- إِلَى القولِ بِكُفُرِ تَارِكِ الصلَاةِ كُفُرًا أَكْبَرَ، وَاسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بِعَضِ النَّصْوصِ الشَّرِعِيَّةِ، مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ النَّبُوَّيَّةِ.

يَنِمَا تَلَطَّفَ الْبَعْضُ الْآخَرُ فِي ذَلِكَ -لَمَّا رَأَوْا مِنْ نَصْوصٍ شَرِعِيَّةً أُخْرَى مُفَادِعًا أَنَّ تَارِكَ الصلَاةِ غَيْرُ خَارِجٍ مِنَ الْمَلَةِ، فَجَمَعُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّصْوصِ الْأُخْرَى الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّكْفِيرُ-؛ فَقَالُوا: تَارِكُ الصلَاةِ مَعَ إِقْرَارِهِ بِفِرَضِهَا فَاسِقٌ، مُرْتَكِبٌ كَبِيرًا مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؛ فَإِنْ إِثْمُهُ أَعْظَمُ مِنْ إِثْمِ قَتْلِ النَّفْسِ، وَأَعْظَمُ مِنْ إِثْمِ الرِّزْنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ، فَهُوَ مُعَرَّضٌ لِعَقَوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَخَطِهِ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الرَّدَّةِ عَنِ الدِّينِ، وَاللُّحُوقِ بِالْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَمِنَ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَيَوْمِ الدِّينِ، فَهُوَ هَالِكٌ إِنْ لَمْ يَتَبَعَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ تَنَادَرَ كُهْ رَحْمَةُ اللَّهِ وَمَغْفِرَتُهُ جَلَّ وَعَلَا.

فَانظُرْ -يَا أَخِي- وَقَالَ اللَّهُ شَرَّ الْخِزْيِ وَالْعَذَابِ، انْظُرْ إِلَى حُكْمِ تَارِكِ الصلَاةِ! إِمَا أَنَّهُ كَافِرٌ -وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحةِ مَا عِنْدَهُ-، إِمَا أَنَّهُ فَاسِقٌ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْكُفُرِ الْأَكْبَرِ، «فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ يَأْمُرُهُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَسِيقِينَ»<sup>(١)</sup>.

(١) قال صاحب «المعني» -رحمه الله-:

«تَارِكُ الصلَاةِ إِمَا أَنْ يَكُونَ جَاهِدًا لِوْجُوبِهَا، أَوْ غَيْرَ جَاهِدٍ؛ فَإِنْ كَانَ جَاهِدًا لِوْجُوبِهَا، نُظْرُ فِيهِ:

فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ، وَهُوَ مَمَّنْ يَجْهَلُ ذَلِكَ -كَالْحَدِيثِ الإِسْلَامِ، وَالنَّاشرِيَّةِ-؛ عُرْفُ وَجُوبِهَا، وَعُلُّمُ ذَلِكَ، وَلَمْ يُخْكِمْ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمَّنْ يَجْهَلُ ذَلِكَ -كَالنَّاشرِيَّةِ- بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى-؛ لَمْ يُعْذَرْ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ أَدْعَاءُ الْجَهَلِ، وَحُكْمُ الْجَهَلِ بِكُفْرِهِ...، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا.

## حكم تارك الصلاة

ونظراً لما يترتب على حكم تارك الصلاة -إن قلنا بکفره- من أحكام شرعية دينية خطيرة: كفسخ نكاحه من زوجته وتحليلها لغيره، فإذا استمتع بها كان استمتاعه زناً، وأولاده منها بعد رثته لا يكونون أولاً ديناً شرعاً، وسقوطه ولايته، وتحريم دخوله مكة وحرماها، وتحريم ما ذبحه بنفسه، وأنه يجب قتله إذا استمر على رثته، ولا يغسل؛ لأنه لا يطهرون الماء وهو كافر، ولا يصلح عليه ولا يستغفر له ولا يدعى له بالرحمة، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يرثه أقاربه، -ولا يورث إن كان حيَا وتاركاً للصلاة-، ومصير ماله بيت مال المسلمين، وفي الآخرة يحرم دخول الجنة، ويدخل جهنم حالداً فيها أبداً<sup>(١)</sup>.

نظراً لهذا كله؛ أردت بحث هذه المسألة بحثاً موضوعياً، دون تعصبٍ لرأي على الآخر، فجَمِعْتُ أدلة كُلّ مِنَ القولين، وأخذت أناقشها، وأنظر في كُلّ دليلٍ ما له وما عليه، وبعد وقتٍ غير قليل ترجح عندي قولٍ مَنْ قال: إن تارك الصلاة غير جاحد لها مُسْلِمٌ فاسقٌ، يُخْسِي عليه من الردة، مجرمٌ، يُخْسِي عليه مِنَ العذاب الأليم، إن لم يتتب أو تذركه الرحمة والمغفرة<sup>(٢)</sup>.

= وإن تركها لمرض أو عجزٍ من أركانها وشروطها؛ قيل له: إن ذلك لا يُسقط الصلاة، وإنه يجب عليه أن يصلح على حسب طاقته -إإن تركها تهاوناً أو كسلًا؛ دعي إلى فعلها، وقيل له: إن صلحت وإن قتلتـ فإن صلي، وإن وجب قتله.. أهـ.

انظر: «المعني» (٣٥١-٣) ط: هجر)، و«المجموع» للنووي (١٦/٣-٢٠)، و«الذخيرة» للقرافي (٤٨٢-٤٨٣).

(١) انظر: «الضيء اللامع من الخطب الجوامع» (٢/٣٩٤) و«حكم تارك الصلاة» (ص: ٢١-٢٨) كلاماً للشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين -حفظه الله-.

(٢) وهذا هو قول جمahir أهل العلم -كما هو معلوم-، بل قد حكى بعض الحنابلة قدِيماً إجماع أهل العلم على ذلك، وقد قال به الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك بن أنس، والإمام الشافعي -رحمهم الله تعالى-؛ كما في «الأم» (١١/٢٩١-٢٩٢)، دار الفكر،

ثم قُمت ببحث المسألة مرةً أخرى، لكن بحثاً شفويّاً، مع عدد غير قليلٍ من أهل العلم وطَلَبَتِهِ، سواءً كان قائلاً بما أقولُ به أو مُخالفاً، فما أجده قناعيٌ إلا وقد ازدادت مرةً تلوَ الأخرى بما ترَجَحَ عندي، فَعَلِمْتُ أَنَّ الْحَقَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَحَمَدْتُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ وَقَلْتُ: إِنَّ مِنْ تَمَامِ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ أَشْرُرَ مَا عَلِمْتُهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَأَتَيْتُ عَلَى أَقْوَى مَا عِنْدَ أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ مِنْ أَدِلَّةٍ، وَذَكَرْتُهَا - كَمَا سَيَّأَتِي - بِطَرِيقَةٍ مُبْسَرَةٍ - إِنْ شاءَ اللَّهُ -، ثُمَّ ناقَشْتُ أَدِلَّةَ الْمُخَالِفِ، وَبَيَّنْتُ كَيْفِيَّةَ تَوْجِيهِهَا وَصَوَابَ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ، كُلُّ هَذَا بِالْخَتْصَارِ - خَصْوَصًا وَأَنَّ هَذِهِ مَقْدَمَةٌ بَيْنِ يَدِي كَلَامِ شِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ؛ دَاعِيَاً الْمَوْلَى سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَا إِخْرَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، فَيَقْفِيْ المُكَفَّرُ، وَيَتُوبُ التَّارِكُ.

فَمَنْ أَرَادَ بَسْطَ الْمَسْأَلَةِ وَالتَّوْسُعَ فِيهَا؛ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى كِتَابِ «الصَّلَاةِ وَحُكْمِ تَارِكِهَا» لِلإِمامِ ابْنِ الْقِيمِ، وَرِسَالَةِ «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» لِشِيخِنَا الْعَلَمَ ابْنِ عَثِيمِيْنَ، وَرِسَالَةِ «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» لِشِيخِنَا الْعَلَمَ الْأَلْبَانِيِّ<sup>(١)</sup>

= و«مختصر المزنبي» مع «الحاوي الكبير» (١٥٨/٣-١٥٩)، و«المجموع» للنووي = (٣٢٧/١)، و«روضة الطالبين» (١٤٦/٢-١٤٧)، و«معنى المحتاج» (١/٣٢٧-٣٢٨)، و«مختصر الخلافيات» للبيهقي (٢/٣٨٩) رقم: (١٨٤)، و«الدر المختار» لعلاء الدين الحصকفي مع حاشيته «رد المختار» لابن عابدين (١/٣٥٢)، و«مقدمات ابن رشد» (ص: ١٠٠)، و«بداية المجتهد» (١/٧١)، «شرح الحرثسي» (١/٢٢٧)، و«المغني» (٢/٣٠٢-٢٩٨)، و«فتاوی ابن تیمیة» (٧/٣٧١)، و«نيل الأوطار» (١/٣٦٩). وهو أصح الروایتين عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -: كما في «مسائل عبد الله له» (ص: ٥٥، ٥٦)، و«الإنصاف» للمرداوي (١/٤٠٢)، و«الشرح الكبير على المقنع» (١/٣٨٥)، ونسبها إليه ابن الجوزي؛ كما في «تنقیح التحقیق» (٢/٢٧٢: م/١٢٦٦) (٢/٢٧٢)، وابن تیمیة في كتاب «الإیمان» (ص: ٢٨٧)، وابن مفلح في «الفروع» (١/٢٩٦)، و«غاية المرام شرح معنی ذوی الأفہام» لعبد المحسن بن ناصر آل عیکان (٣/٦١).

(١) ومن العجب أن شکك بعضهم في نسبة لشیخنا الالباني - حفظه الله - !!

وكتاب «فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار» للأخ الشيخ عطاء بن عبد اللطيف أحمد - وقد استفدت منه، على ما لي عليه من بعض تحفظات-، و«الرد عليه» لممدوح بن جابر عبد السلام، والرد عليه: «فيض من رب الناس بابطال رد ممدوح بن جابر من الأساس» لعطاء عبد اللطيف -نفسه-، إلى غير ذلك مما أُلْفَتَ في هذا الموضوع.

هذا، وقد يعترضُ بعضُ الأفضلِ على خروج هذه الرسالة في هذا الوقتِ الذي تهاونَ فيه الكثيرونَ من المسلمينَ بأمرِ الصلاةِ، فيقول: إن القولَ بعدم تكثير تارك الصلاة إفسادٌ في الأرض؛ لأنك لو قُلْتَ للناسَ -على ما فيهم من ضعفِ الإيمان-: إن تَرَكَ الصلاةَ ليس بـكُفرٍ [يُخْرِجُ عن المِلَّة][!!] تركوها، والذي يصلّى لا يغتسلَ من الجناةِ، ولا يستنجي إذا بالَّ، فيصبحُ الإنسانُ على هذا بهيمةً، ليس همَّه إلا أكلٌ وشُربٌ وجماعٌ فقط!

وهذا قد قاله بعضُهم! فلهم نقول:

إِنَّ حُكْمَ اللَّهِ لَا بَدَّ مِنْ إِظْهَارِهِ وَبِيَانِهِ، وَلَا يَجُوزُ كُتْمَاهُ وَإِخْفاؤُهُ عَنِ النَّاسِ  
لِمِثْلِ هَذَا الْمُحَظَّوْرِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ  
وَأَهْمَدُوا مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَنَا لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْمُلْكُونُ﴾  
[البقرة: ١٥٩].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ -رحمه الله- في «تفسيره» (١٩٠/١): «هذا وَعِيدٌ شديدٌ لمن يكتمُ ما جاءَتْ به الرُّسُلُ من الدَّلَالاتِ البَيِّنَاتِ على المقاصدِ الصحيحةِ والهدي النافع للقلوبِ من بعده ما بيَّنهُ اللَّهُ تَعَالَى لعبادِهِ في كُتبِهِ التي أنزلَها على رُسُلِهِ . . . وقد وَرَدَ في الحديثِ المسندِ من طرائقِ يشدُّ بعضُها بعضاً عن أبي هريرةٍ وغيره أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ»؛

**الْجِنَّمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِّنْ نَارٍ<sup>(١)</sup>.**

### (١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ :

ورد من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو - رضي الله عنهم:  
أما حديث أبي هريرة:

فأخرجه أحمد في «مسنده» (٢/٤٩٥، ٣٥٣، ٣٤٤، ٣٠٥، ٢٩٦، ٢٦٣)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٣٦٥٨)، والترمذى في «جامعه» (رقم: ٢٦٤٩)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ٢٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٥/٩)، والطیالسی في «مسنده» (رقم: ٢٥٣٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (رقم: ٦٣٨٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٢٥٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤١٤٠، ١٥٩٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٤٥)، والخطيب في «تاریخ بغداد» (٢/٢٦٨) و«الکفاية» (ص: ٣٧)، والقضاعی في «مسند الشهاب» (٤٣٢)، والبغوی في «شرح السنة» (رقم: ١٤٠)، والطبرانی في «المعجم الأوسط» (٢٣١١/١٥٣)، و«المعجم الصغیر» (١/١٦٢، ١١٤، ٦٠)، وابن حبان في «الصحيح» (رقم: ٩٥)، والحاکم في «المستدرک» (١/١٠١)، والبیهقی في «المدخل» (٥٧٤)، وابن الجوزی في «العلل» (١/١٠٣، ١٠٢)، وغيرهم من طرق عن عطاء بن أبي رباح عنه به.

قلت: وإن ساده صحيح؛ كما قال الحافظ الذهبي في «الكبائر» (ص: ١٢٢)،  
وصحح الحديث شيخنا في «صحيح الترغيب» (رقم: ١١٥-٦: مكتبة المعارف).  
وأما حديث عبد الله بن عمرو:

فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (رقم: ٩٦)، والحاکم في «المستدرک» (١/١٠٢)، والبیهقی في «المدخل» (٥٧٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٥)، وابن المبارك في «الزهد» (١١٩)، والخطيب في «تاریخ بغداد» (٥/٣٨-٣٩)، وابن الجوزی في «الواهیات» (١/٩٩)، وغيرهم من طريق ابن وهب: ثني عبد الله بن عیاش عن أبيه عن أبي عبد الرحمن الحبلي عنه به.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ من أجل ابن عیاش هذا؛ فإنه صدوق يغلط، أخرج له  
مسلم في الشواهد، كما في «التقریب» (١/٤١٣)، وباقی الرجال رجال مسلم. ويشهد  
لل الحديث ما قبله، وقد صححه شيخنا في «صحيح الترغيب» (رقم: ١١٦).

نعم؛ هنَاكَ مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا سَمِعَ الْقَوْلَ بِأَنْ تَارِكُ الصَّلَاةِ غَيْرُ خَارِجٍ مِنِ الإِسْلَامِ ! ! تَهَاوَنَ فِي شَأنِ الصَّلَاةِ، لَكِنْ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَالدُّعَاءِ أَنْ يَبِيِّنُوا مَا تَرْجَحَ لَهُمْ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ - مِنْ جَهَةِ -، وَعِقَابُ تَارِكِ الصَّلَاةِ - مِنْ جَهَةِ أُخْرَى -، وَبِذَلِكَ يُقْضِي عَلَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَرَبَّطَ عَلَى بَيَانِ هَذَا الْحُكْمِ؛ فَإِنَّهُ كَمَا يَتَهَاوَنُ الْبَعْضُ عِنْدَمَا يَعْلَمُ هَذَا الْحُكْمَ؛ أَيْضًا يُسْرِفُ الْكَثِيرُ مِنَ الشَّابِّ فِي تَكْفِيرِ كُلِّ تَارِكٍ لِلصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِ مُحَافَظٍ عَلَيْهَا لِسَمَاعِهِ لِمَنْ يَقُولُ بِتَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ !

فَالصَّوابُ - الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ - أَنْ يَبِيِّنَ الْحَقَّ فِي حُكْمِ التَّارِكِ مَعَ بَيَانِ عَقوَبَةِ الْمُتَهَاوِنِ الْمُتَكَاسِلِ .

- أَلَا تَرَى إِذَا وُجِدَ مَنْ يَكْفُرُ تَارِكُ الزَّكَاةِ - مِثْلًا - وَيَقُولُ: هَذَا الْحُكْمُ إِنَّمَا هُوَ سَدَّاً لِلَّدَرِيعَةِ، فَهَلْ نُوَافِقُهُ وَنَقْبِلُ قَوْلَهُ وَنَحْنُ لَا نَرَى تَكْفِيرَ تَارِكَهَا بِغَيْرِ جُحْدِ لَهَا؟! أَمْ نُنَكِّرُهُ - مِنْ جَهَةِ -، وَنَبِيِّنُ عِقَابَ تَارِكِ الزَّكَاةِ - مِنْ جَهَةِ أُخْرَى -؟! لَا شَكَّ أَنَّهُ الثَّانِي .

- وَأَيْضًا: فَلَوْ انتَشَرَ - عِيَادًا بِاللَّهِ - الزَّنَا، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بَعْضِ الْبَلَادِ الْيَوْمِ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ يَتَسَبَّبُ إِلَى الْعِلْمِ بِكُفْرِ الزَّانِي، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنَ النَّصْوَصِ الَّتِي بِمُفْرِدِهَا قَدْ تُسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ؛ زَعْمًا مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا بَدَّ مِنْهُ لِيَرْتَدِعَ النَّاسُ وَيَنْزَجُرُوْا عَنِ هَذَا الْفِعْلِ، فَهَلْ نُوَافِقُهُمْ عَلَى

= وقد ظن ابن الجوزي أن ابن وهب هذا هو الفسوسي - أو النسوبي -، فوهى الحديث جداً وليس كذلك؛ فابن وهب هذا هو الإمام عبد الله بن وهب المصري المشهور، من أصحاب مالك، متقدم عن النسوبي هذا، فإنه يروي عن يزيد بن هارون وطبقته.

ورُوِيَ الحديث عن جمع آخرين من الصحابة، بعضها ضعيف، وأكثراها بأسانيد واهية جداً، فأعرضت عن ذكرها، فانظر: «الواهيات» لابن الجوزي (١٠٥-٩٦/١).

قولهم هذا؟! أم أننا نبيّن حكم الله تعالى كما يَظْهِرُ لنا مَعَ بيان عقوبة هذا الفِعلِ والترهيب منه؟!

فهذه كتلكَ تَمَاماً، لا فَرْقَ والله أعلم.

هذا، وأرجو الله تبارك وتعالى أن أكون قد وُفِّقتُ للصَّوابِ، وأُوتِيتُ أَجْرِينَ على ما ذهبتُ إليه، والله الهادي والموفقُ للصَّوابِ.

وإليك العَرْضُ المُوجَزُ:

**أولاً: أقوى أدلة القائلين بـكفر تارك الصلاة مطلقاً:**

**أ- الأدلة من كتاب الله تعالى:**

١- قول الله تعالى في سورة التوبه: «إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكُوْهَ فَإِخْرَجْنَاهُمْ فِي الْدِيْنِ» [الآية: ١١].

وجه الدلالة من الآية: أن الله تعالى اشترط لثبت الإخوة بيننا وبين المشركيين ثلاثة شروطٍ: أن يتوبوا من الشرك، وأن يقيموا الصلاة، وأن يؤتوا الزكاة؛ فإن تابوا من الشرك ولم يقيموا الصلاة ولم يؤتوا الزكاة، فليسوا بإخوة لنا، وإن أقاموا الصلاة ولم يؤتوا الزكاة؛ فليسوا بإخوة لنا... وبهذا علمنا أن ترك الصلاة كفرٌ مخرجٌ من الملة؛ إذ لو كان فسقاً أو كفراً دون كفرٍ؛ ما انتفت الأخوة الدينية به... .

فإن قال قائلٌ: هل ترون كفر تارك إيتاء الزكاة كما دلَّ عليه مفهوم آية التوبه؟

قلنا: ... الراجح عندنا أنه لا يكفر، لكنه يعاقب بعقوبة عظيمة ذكرها الله تعالى في كتابه، وذكرها النبي ﷺ في سنته، ومنها ما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ ذكر عقوبة مانع الزكاة، وفي آخره: «ثُمَّ يُرَى سَبِيله إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، وقد رواه مسلم بطوله في باب: «إِنَّمَا مانع الزكاة»<sup>(١)</sup>، وهو دليل على أنه لا يكفر؛ إذ لو كان كافراً ما كان له سبيلاً إلى الجنة.

(١) (رقم: ٩٨٧)

فيكون منطوقًـ هذا الحديث مُقدَّماً على مفهوم آية التوبة، لأن المنطوق مقدَّمٌ على المفهوم كما هو معلومٌ في أصولِ الفقه<sup>(١)</sup>.

٢- قوله تعالى في سورة مريم: ﴿فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِ خَلْفَ أَصْبَاغُوا الصَّلَاةَ وَأَتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيْرًا إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنَ وَعَمِلَ صَلِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [الآية: ٥٩-٦٠].

وجه الدلالة من الآية: «أن الله قال في المضيدين للصلوة، المتبعين للشهوات: «إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنَ»، فدلَّ على أنهم حين إِصْبَاغِهم الصلاة واتباع الشهوات غير مؤمنين»<sup>(٢)</sup>. وأيضاً: «قد جعل الله تعالى هذا المكان (غَيْرًا) من النار لمنْ أَصْبَاغَ الصلاةَ واتبعَ الشهوَاتِ، ولو كانَ مع عصَّاءِ المسلمين؛ لكانوا في الطبيعة العلية مِنَ النار، ولم يكونوا في هذا المكان الذي هو في أسفلها؛ فإنَّ هذا ليسَ من أمكنةِ أهْلِ الإسلامِ، بل من أمكنةِ الكفارِ»<sup>(٣)</sup>.

### بـ- الأدلة من سُنَّةِ رسول الله ﷺ:

١- قول النبي ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ تَرَكُ الصَّلَاةِ»<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أنَّ النبي ﷺ «عبرَ بـ (الـ) الدالة على أنَّ المراد بالكفر حقيقةُ الكُفْرِ، بخلاف كلمة «كُفْر» منكراً، أو كلمة «كَفَرَ» بلفظ الفعل؛

(١) انظر: رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص: ٦-٩) لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين -حفظه الله تعالى ، ونفعنا بعلومه-.

(٢) المصدر السابق.

(٣) من كتاب «الصلاحة وحكم تاركها» (ص: ٤١) للإمام ابن القيم - رحمه الله -.

(٤) رواه مسلم في «صحيحة» (رقم: ١٣٤)، وغيره من حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنه-.

## حكم تارك الصلاة

فإنه دالٌ على أن هذا من الكُفر، أو أنه كَفَرَ في هذه الفِعلَةِ، وليس هو الكُفر المطلق المخرج عن الإسلام<sup>(١)</sup>.

٢- قول النبي ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيَّنَا وَبَيَّنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أن «المراد بالكُفر هنا المخرج عن الملة؛ لأن النبي ﷺ جَعَلَ الصلاةَ فاصِلاً بين المؤمنين والكافرين، ومن المعلوم أن ملة الكُفر غير ملة الإسلام، فمن لم يأت بهذا العَهْدِ فهو من الكافرين»<sup>(٣)</sup>.

ثم إن قوله ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيَّنَا وَبَيَّنَهُمْ» يؤكّد أن المراد من كلمة [كَفَرَ] الكُفر الأكْبَرُ؛ إذ النبي ﷺ يتكلّم عن الفارق بين المسلمين وبين الكفار الحقيقين، ولم يكن يومئذ قوم يُطلق عليهم على حِلَةٍ أنهم كفار كفرا دون كفرا !

٣- قوله ﷺ: «سَتَكُونُ أُمَّاءُ، فَتَغْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بِرَيَءَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِيمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَ» قالوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قال: «لَا؛ مَا صَلَوُا»<sup>(٤)</sup>.

٤- قوله ﷺ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُمْ وَيُبغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قيل: يا رسول الله ! أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيِّفِ؟ قال:

(١) رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص: ٩) لشيخنا العلامة ابن عثيمين - حفظه الله -.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيفٌ، سِيَّانِي تخرِيجه (ص: ١١٠-١١١).

(٣) رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص: ٩) لشيخنا العلامة ابن عثيمين - حفظه الله -.

(٤) رواه مسلم في «الصحيح» (رقم: ١٨٥٤) من حديث أم سلمة - رضي الله عنها -.

«لَا؛ مَا أَقَامُوا فِيهِمُ الصَّلَاةُ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة من الحديثين: أن مقاتلتهما الأماء ومنابذتهم بالسيف معلقٌ بتركهم إقامة الصلاة، ولا تجوز -أصلاً- منازعة الولاة وقتلهم إلا إذا أتوا كفراً صريحاً عندنا فيه برهانٌ من الله تعالى؛ لقول عبادة بن الصامت -رضي الله عنه-: دعانا رسول الله ﷺ، فبأيَّنا، فكان فيما أخذ علينا: أَنْ بَأَيَّنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَشْتَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرَنَا وَيُسْرَنَا، وَأَثْرَهُ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، قال: «إِلَّا أَنْ تَرَوُا كُفُرًا بُوَاخًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا: فيكون تركهم للصلاة الذي علق عليه النبي ﷺ منابذتهم وقتلهم بالسيف كُفُرًا بُوَاخًا عندنا فيه من الله برهان<sup>(٣)</sup>.

فهذه هي أقوى ما استدل به القائلون من علمائنا -علماء أهل السنّة والجماعة- بـكفر تارك الصلاة كفراً أكبر مطلقاً، سواء كان جاحداً لفرضيتها أو مقرّاً لها.

(١) رواه مسلم في «ال الصحيح» (رقم: ١٨٥٥) من حديث عوف بن مالك -رضي الله عنه-.

(٢) مُتَفَقُّ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «ال الصحيح» (رقم: ٧٠٥٦)، ومسلم في «ال الصحيح» (رقم: ١٧٠٩) من حديث عبادة -رضي الله عنه-.

والكافر البوح: هو الكفر الظاهر الذي لا يحتمل تأويلاً.

(٣) انظر رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص: ١٠) للعلامة الشيخ ابن عثيمين -حفظه الله-.

### ثانياً: أقوى أدلة القائلين بعدم كفر تارك الصلاة مطلقاً:

#### أ- الأدلة من كتاب الله تعالى:

١- قول الله تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [الآية: ٤٨].

وجه الدلالة: أن هذه الآية ناطقةً بأن كلَّ ذَبْتٍ يغفره اللهُ تعالى لمن يشاء إلا أن يكون شرِكَاً به سبحانه وتعالى، حتى الكُفر بمفهوم هذه الآية داخلٌ فيما يمكن أن يغفره اللهُ تعالى! لكن هذا المفهوم مردودٌ بما في آياتٍ كثيرة وأحاديثٍ وفيَرَةٍ من أن الكُفر لا يمكن أن يغفر، قوله تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا لَمْ يَكُن اللَّهُ لِيغْفَرُ لَهُمْ وَلَا لِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [الآية: ١٣٧]، قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَ لَهُمْ سَعِيرًا . خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الآيات: ٦٤-٦٥]، قوله تعالى في سورة البينة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَبِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شُرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [الآية: ٦]، ولقول النبي ﷺ: «يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ أَزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَى وَجْهِهِ آزَرَ قَرَّةٌ وَعَبْرَةٌ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: أَلَمْ أَقْلُ لَكَ لَا تَعْصِنِي؟ فَيَقُولُ أَبُوهُ: فَالْيَوْمَ لَا أَعْصِيكَ . فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبَّ! إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُحْزِنِنِي يَوْمَ يُعْثُرُونَ، فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْرَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي حَرَمْتُ الجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ»<sup>(١)</sup>، فدللت هذه الأدلة على أن الكُفر ذَبْتٌ لا يغفره اللهُ تعالى أبداً.

(١) رواه البخاري في «ال الصحيح» (رقم: ٣٣٥٠) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-

ومن هذه الأدلة نخلص إلى أن الله تبارك وتعالى يغفر الذنوب جميعاً إلا الشرك والكفر به سبحانه، والمراد بالشرك والكفر: الشرك الأكبر والكفر الأكبر - كما هو معتقد أهل السنة والجماعة -؛ فإنهما ذنبان لا يغفران إلا إذا تاب الإنسانُ منهما؛ كما دلَّ عليه القرآنُ والحديثُ، وهو الصوابُ عند جماهير أهلِ العلمِ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -<sup>(١)</sup>.

«ولهذا؛ استدلَّ أهلُ السُّنَّةَ بهذه الآية على جوازِ المغفرةِ لأهلِ الكبائرِ في الجُمْلَةِ، خلافاً لمن أوجَبَ تُفُوزَ الوعيدَ بهم من الخوارجِ والمعترلة»<sup>(٢)</sup>.

وقد قال الإمام مالك - رحمه الله -: «إن العبد لو ارتكبَ جميعَ الكبائرِ بعد أن لا يُشْرِك بالله شيئاً رجوتُ له أرفعَ المنازلِ؛ لأن كلَّ ذنبٍ بين العبد وربِّه هو منه على رجاء»<sup>(٣)</sup>.

وحيث إنه لم تَصِح دلالة أي دليلٍ على أن تركَ الصلاة مع الإقرار بفرضيتها واعتقادِ وجوبها من الكُفرِ الأكبر - كما سيأتي -؛ فإنه يكون داخلاً تحتَ المشيئة<sup>(٤)</sup>.

### ب- الأدلة من سنة رسول الله ﷺ:

١- قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة الطويل - بعد ذكره أهواه من أهواه يوم القيمة، وبعد مرور الخلاائق على الصراط -: «حتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ

(١) انظر: «شرح الحديث القدسي: يا عبادي إنِّي حرَّمتُ الظُّلمَ على نَفْسي» لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (ص: ١٤٧-١٥٠ - بتحقيقى).

(٢) «شرح الحديث القدسي» (ص: ١٦٣ - بتحقيقى).

(٣) انظر: «الاعتصام» (٢/٧٥٤) - ط: دار ابن عفان) للإمام أبي إسحاق الشاطبي - رحمه الله -.

(٤) انظر: «فتح من العزيز الغفار» (ص: ١٨١-١٩٠) للأخ الشيخ عطاء عبد اللطيف.

مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِكِهِ ! مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَأْشِدَ مُنَاسِدَةَ اللَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ  
الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ : رَبَّنَا !  
كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيَحْجُونَ ! فَيَقَالُ لَهُمْ : أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ،  
فَتَحَرَّمُ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، قَدْ أَخَذْتِ النَّارَ إِلَى نِصْفِ  
سَاقِيهِ، وَإِلَى رُكْبَتِيهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ! مَا بَقَيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمْرَتَنَا بِهِ، فَيَقُولُ  
اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ارْجِعُوْا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ  
فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ! لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ  
أَمْرَتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ : ارْجِعُوْا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ  
فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ! لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمْرَتَنَا  
أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ : ارْجِعُوْا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ،  
فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ : رَبَّنَا ! لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا، - وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ  
الْخُدْرَى يَقُولُ : إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ : « إِنَّ اللَّهَ لَا  
يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَعِّفُهَا وَيُؤْتَ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » - فَيَقُولُ اللَّهُ  
عَزَّ وَجَلَّ : شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا  
أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قُطُّ  
- قَدْ عَادُوا حُمَّامًا -، فَيَلْقِيَهُمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ . نَهَرُ الْحَيَاةِ،  
فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحَجَةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ . . . ، فَيُخْرِجُونَ كَاللَّوْلَوَ، فِي  
رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِيمُ، يَعْرُفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ : هُؤُلَاءِ عُتْقَاءُ اللَّهِ [مِنَ النَّارِ] الَّذِينَ  
أُدْخَلُهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٌ قَدَّمُوهُ »<sup>(١)</sup>.

(١) مُتَفَقُ عَلَيْهِ :

آخرجه البخاري في « صحيحه » (رقم: ٧٤٣٩)، ومسلم في « صحيحه »  
(رقم: ١٨٣)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

وجه الدلالة من الحديث: «أن الدفعة الأولى شملت المصلين بعلامة أن النار لم تأكلْ وُجُوهَهُمْ، فما بعدها من الدفعات ليس فيها مصلون بداعها»<sup>(١)</sup>.

علمًا بأن آخر دفعة -الذين هم عتقاء الرحمن- لم يعملا خيراً قط سوى أصل الإقرار بالشهادتين وقولهما؛ كما قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-<sup>(٢)</sup>: دليل ذلك حديث أنس في الشفاعة، وفيه أن النبيَّ ﷺ يُشفعُ إلى الله تعالى، فيؤذن له، فيشفع فيمن كان في قلبه مثقال حبة من بُرٍ أو شعير من إيمان، ثم فيمن في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، ثم في الرابعة يقول: «يا رب ! ائذن لي فيمن قال: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)»، فيقول له الله تعالى: «لَيْسَ ذَاكَ لَكَ، وَلِكُنْ وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَكِبْرِيائِي، وَعَظَمَتِي ! لَاخْرَجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

وهو لاء ليس معهم صلاة بداعها؛ إذ لو كان لذكرها النبيُّ ﷺ ولا خرجهم مع من قبلهم، ولكنه صريح في أنه إنما استأذن ربَّه تعالى في قومٍ لم يجد معهم إلا كلمة التوحيد، وأنعم بها.

- قال بعض العلماء: «إن المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين؛ كما تدل عليه بقية الأحاديث» أهـ. نقله عنهم الإمام الزركشي مُقرًّا لهم في «التقىح»، وأقربهم عليه الحافظ ابن حجر في «الفتح» .(٤٢٩/١٣)

(١) من رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص: ٦١) لشيخنا الألباني -حفظه الله-.

(٢) انظر: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٤٢٩/١٣) للحافظ ابن حجر.

(٣) متفق عليه:

آخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٧٥١٠)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس -رضي الله عنه-.

- قال الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- في كتابه «التحريف من النار» (ص: ٢٥٦): «والمراد بقوله: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ» من أعمال الجوارح، وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يُحرِّقوه بعد موته بالنار إنه لم يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ غير التوحيد<sup>(١)</sup>، خرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً.

ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي ﷺ في حديث الشفاعة قال: «فأقول: يَا رَبِّ! اثْنَنْ لِي فِيمَنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيائِي وَعَظَمَتِي! لَا يُخْرِجَنَّ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ»، وعند مسلم «فَيَقُولُ: لِيَسَ ذَاكَ -أَوْ لِيَسَ ذَلِكَ- إِلَيَّكَ»<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على أنَّ الَّذِينَ يُحرِّجُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ مِنْ غَيْرِ شَفَاعَةٍ مَحْلُوقٌ هُمْ أَهْلُ كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ الَّذِينَ لَمْ يَعْمَلُوا مَعَهَا خَيْرًا قَطُّ بِجَوَارِحِهِمْ» أَهـ.

● وقال في «فتح الباري» (٩٥/١):

«كَلْمَةُ التَّوْحِيدِ وَالإِيمَانِ الْقَلِيلِيَّ -وَهُوَ التَّصْدِيقُ- لَا تَقْتَسِمُهُ الْغُرَمَاءُ بِمَظَالِمِهِمْ؛ بَلْ يَقْعِي عَلَى صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْغُرَمَاءَ لَوْ اقْتَسَمُوا ذَلِكَ لَخَلَدَ بَعْضُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَصَارَ مَسْلُوبًا مَا فِي قَلْبِهِ مِنَ التَّصْدِيقِ وَمَا قَالَهُ بِلِسَانِهِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عُصَمَةُ الْمُوَحَّدِينَ مِنَ النَّارِ بِهُذِينِ الشَّيْئَيْنِ». أَهـ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيفٌ:

آخرجه أحمد (١/٣٩٨ و٢/٣٠٤) من طريق أبي رافع عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً به. وسنده صحيح.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

سبق تخريرجه قبل حديث.

● وقال فيه -أيضاً- (١٢١/١):

«ومعلوم أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة -كما سبق ذكره». أهـ.

-وقال الشيخ عبد الله الغنيمان في «شرح كتاب التوحيد» (١٣٢/١): قوله: «بَعِيرُ عَمَلِهِ وَلَا خَيْرٌ قَدَّمُوهُ» يعني: أنهم لم يعملوا صالحًا في الدنيا، وإنما معهم أصل الإيمان الذي هو شهادة أن لا إله إلا الله والإيمان برسولهم. قال الكرمني: ليس معهم إلا مجرد الإيمان دون أمر زائد عليه من الأعمال والخيرات، وعلم منه أن شفاعة الملائكة والنبيين والمؤمنين فيما كان له طاعة غير الإيمان الذي لا يطلع عليه إلا الله».

فدلل هذا الحديث دلالة صريحة واضحة على أن ترك الصلاة مع الإقرار بفرضيتها ليس كفراً أكبر، يخلد صاحبه في نار جهنم؛ إذ لو كان كذلك، لما كان لهم سبيلاً إلى الجنة.

وعليه؛ فيجب -وجوباً- حمل كل لفظ يدل على أن ترك الصلاة كفر وشرك على أن المراد به الشرك الأصغر، والكفر الأصغر؛ جمعاً بين النصوص.

٢- قوله ﷺ: «ثَلَاثٌ أَحْلَفُ عَلَيْهِنَّ: لَا يَجْعَلُ اللَّهُ مِنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمٌ لَهُ -وَسَهَمُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ، وَلَا يَتَوَلَّ اللَّهُ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا فَيُؤْلِيهِ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ مَعْهُمْ، وَالرَّابِعَةُ -لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا أَرْجُو أَلَا آتَمْ -: لَا يَسْتَرُ اللَّهُ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

١) حديث صحيح لغيره:

= أخرجه أحمد في «مسنده» (٦/١٤٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» -كما في

## حكم تارك الصلاة

ووجه الدلالة: أن الحديث قد جعل لمن أدى الزكاة وترك الصلاة والصوم سهماً في الإسلام، وكذلك جعل لمن أتم الصوم ولم يؤدّ الزكاة وترك الصلاة سهماً في الإسلام، فلو كان ترك الصلاة مُخرجاً عن الملة؛ لما كان لتاريها - وإن صام أو زكي - سهماً في الإسلام، فدلّ هذا على أن ترك الصلاة ليس كفراً أكبر.

= «الأطراف» (١٢/٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٩/٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٠/٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٩/١ و٤/٣٨٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٦٨) من طريقين ضعيفين عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً به.

قلت: فهو بهما حسن.

وله شاهد من حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - بنحوه، إلا أنه ليس فيه «وسهماً» الإسلام ثلاثة: الصلاة، والصوم، والزكاة.

آخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٥/٨)، وأبو بكر الشافعي في «الرباعيات» (١/٢٠٦)، وأبو عبد الله الصادقي في «السداسيات» (٤/٢) - كما في «الصحيححة» (٣٧٧/٣) - بسند ضعيف عنه.

وله شاهد من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - مرفوعاً:

آخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٩/٨) بسند صحيح عنه.

وآخر عنه موقوفاً عليه:

آخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٧٥، ١٧٦) من طريقين - أحدهما من طريق عبد الرزاق في «المصنف» (١١/١٩٩) -، وكلاهما منقطع، لكنه لا يقال بالرأي والاجتهاد، خاصة وأنه - كما في متن الحديث - قد حلف على ذلك، فله حكم الرفع، كما أفادني بذلك شيخنا الألباني - حفظه الله -، فيتقوى بما سبق.

وله شاهد آخر من حديث عليٍّ مرفوعاً، دون قوله: «وسهام الإسلام ثلاثة: الصلاة، والصوم، والزكاة»، وقوله «والرابعة... إلخ».

آخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٤٠/٢)، و«الأوسط» - كما في «المجمع» (١٠/٢٨٠) -، وسنه حسن.

وبداهه: فإن قُولَ سهم من هذِه الأَسْهُم مع تَرْكِ غِيرِه مُشَروطٌ بِالإِيمانِ بِاللهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ، ويَكُلُّ مَا يَجِبُ الإِيمانُ بِهِ.

وعلى هَذَا: يَجِبُ حَمْلُ كُلَّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى كُفُرٍ أَوْ شُرُكَ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ وَالشُّرُكِ الْأَصْغَرِ.

٣- قوله ﷺ: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُورَيْ [وَمَنَارَيْ] يَبْيَأُ كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، فَمَنْ ذَلِكَ: أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَنَقَّمَ الصَّلَاةُ، وَتُؤْتَى الرِّزْكَاهُ، وَيُحَجَّ الْبَيْتُ، وَيُصَامَ رَمَضَانُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّسْلِيمُ عَلَى بَنِي آدَمَ، فَإِنْ رَدُوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْدُوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكَهُ، وَلَعَتَهُمْ أَوْ سَكَتَهُمْ عَنْهُمْ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ. وَمَنْ اتَّقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا؛ فَهُوَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ كُلَّهُنَّ فَقَدْ تَرَكَ الإِسْلَامَ»<sup>(١)</sup>.

#### (١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ:

رواوه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/٢١٧-٢١٨) من طريق محمد بن يونس الكديمي؛ ثنا روح بن عبادة؛ ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

قلت: وسنته ضعيف؛ الكديمي هذا فيه كلام كثير لأهل العلم، واتهمه ابن حبان وغيره، لكن الذي يميل إليه القلب أنه لا يصل إلى حد ترك حديثه في الشواهد، فانظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٦٦-٨٠)، لذا قال فيه الحافظ في «التقريب» (٢/٢٣٠): «ضعيف».

قلت: وقد تابعة الإمام أحمد وغيره من الأئمة الكبار -كما قال أبو نعيم عقبه-، ومحمد بن بشار -كما عند محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٤١)-، كلهم عن روح بن عبادة به.

وهذه متابعات صحيحة جليلة، يصح بها الحديث.

إلا أن يحيى بن سعيد العطار -وليس هو بالقطان- قد خالف روح بن عبادة، فزاد = رجالاً مبعهاً بين خالد بن معدان وأبي هريرة.

## حكم تارك الصلاة

---

.....

رواه أبو عبيد في «كتاب الإيمان» (رقم: ٣) - ومن طريقه: ابن بشران في «الأمالى» (رقم: ٥٢٧)، وعبد الغنى المقدسى في «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» (رقم: ٩) وقال: «رواه الطبرانى الحافظ فى كتاب المسند كذلك». -

وقد تحرف الإسناد في مطبوع «أمالى ابن بشران» هكذا: «عن نور بن يزيد عن خالد بن معدان قال: ...»، فذكره من قوله هو !!!

وهذه مخالفة لا تضر؛ إذ يحيى هذا ضعيف - كما قال ابن معين، والجوزجاني، وابن عدي، وغيرهم -؛ انظر: «تهذيب الكمال» (٣٤٣/٣٤٦). فالزيادة في إسناده منكرة.

أضف إلى ذلك أن رواها توبع على إسناده:

- فأخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (رقم: ٤٨٧): ثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث: ثنا هارون بن محمد بن بكار بن بلال: ثنا محمد بن عيسى بن سميح عن ثور به.

قلت: ومحمد بن عيسى هذا صدوق يخطيء، ويدلس؛ كما في «التفريغ» (٦٩٩٠).

- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٢١) من طريق محمد بن أبي السرى العسقلانى: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا ثور به.

وقال: «حديث صحيح على شرط البخاري ...»!

قلت: الصواب ضعف الإسناد كما بينه شيخنا الألبانى في «الصحيحه» (رقم: ٣٣٣).

وأخرجه ابن السنى في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٦٩)، والطبرانى في «مسند الشاميين» (١/٤٢٩-٤٢٩) من طريقين عن عيسى بن يونس عن ثور به.

قلت: عيسى هو ابن أبي إسحاق السبئي ثقة مأمون كما في «التفريغ» (رقم: ٦٠٠٧)، فالإسناد صحيح، والحمد لله.

وقد ذكر شيخنا الألبانى - حفظه الله - شاهداً لل الحديث من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - مرفوعاً بسند لا يأس به في الشواهد كما قال - حفظه الله - .

(فائدة): الصُّوى - جمع صُوَّة -: «وهي أعلامٌ من حجارةٍ منصوبةٍ في الفيافي والمَفَاؤِرِ المجهولة؛ يُستدلُّ بها على الطريق وعلى طرقها. أراد أن للإسلام طرائق وأعلاماً يهتدى بها». كذا في «السان العرب» (١٤/٤٧٢) - ط: دار الفكر) عن أبي عمرو ابن العلاء، واستحسنه ابن منظور.

ووجه الدلالة: أن هذا الحديث أفاد أن ترك الصلاة إنما هو ترك علامة من علامات الإسلام الدالة عليه، وليس تركاً للإسلام كله، فليس تركها ردداً، كما أنه ليس شركاً بالله تعالى؛ إذ قد عطف الصلاة والصيام والزكارة وغيرها على عدم الشرك بالله تعالى. والواو هنا للمعایير؛ إذ لو لم تكن كذلك؛ لكان نص الحديث -مثلاً-: «منها: أن يعبد الله ولا يشرك به شيئاً، ففَقَامَ الصَّلَاةُ، وَتَوْتَى الرَّكَأةُ، . . . إِلخ، فَتَكُونُ الْفَاءُ تَفْصِيلَةً<sup>(١)</sup>».

يؤيد ذلك أنه قال في آخر الحديث: «وَمَنْ انتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئاً . . .»، فهذا يقتضي أن المذكورات في الحديث علامات كثيرة، فتكون عبادة الله تعالى سهاماً، وعدم الإسراف سهاماً، وإقامة الصلاة سهماً، وإيتاء الزكاة سهماً، . . . وهكذا.

أضاف إلى هذا أن جميع العلامات المذكورة إذا قصر فيها فليست شركاً بالله تعالى.

- فإن قيل: إن التقصير في كل علامة من هذه العلامات قد خرج من عموم الشرك بالله تعالى بقرائن أخرى.

- قلنا: وكذلك ترك الصلاة، خرج بالقرائن التي نحن الآن بصدد ذكرها!

- فإن قيل: إن الحديث قد جعل عدم الشرك علامة من العلامات الدالة على الإسلام، فمن أشرك وفعل المذكورات (العلامات) الأخرى؛ فهو مُسْلِمٌ، وليس خارجاً من الإسلام! فهل تقولون بذلك؟!

- فالجواب: لا، والتعليق من وجهين:

(١) انظر: «فتح من العزيز الغفار» (ص: ٥٨).

## حكم تارك الصلاة

الأول: يمكن حَمْلُ الشَّرِكِ هنا على الشَّرِكِ الأصغر؛ إذ قد عُلِمَ بالأدلة القاطعة، والحجج الواضحة، والبراهين الساطعة، أن المُشْرِكَ بِاللهِ تعالى خارجٌ من الملة أصلًا، والإجماع مُنعقدٌ على ذلك، وهذا أمرٌ معلومٌ من الدِّينِ بالضرورة.

الثاني: أن يُحْمَلَ الشَّرِكُ في الحديث على الشَّرِكِ الأكبرِ، وحيثَنِي نسْتَنْي عدمَ الشَّرِكِ بِاللهِ تعالى منَ الأشياءِ المذكورة في الحديث؛ للأدلةِ القاضيةِ بأنَّ المُشْرِكَ بِاللهِ شِرِكًا أكبرَ خارجً عن الملة، وأنه مُخلَّدٌ في النار؛ لأنَّه لا يمكنُ الجمعُ -والحالَةُ هذه- بين تلك الأدلةِ وهذا الحديث، بخلافِ الصَّلاةِ -مَثَلًاً؛ فـيمكنُ حَمْلُ الكفرِ والشَّرِكِ في حقِّ تارِكِها على الكُفُرِ الأصغرِ والشَّرِكِ الأصغرِ، فلا مانعَ من ذلك.

ولا يقالُ باستثناءِ الصَّلاةِ من هُذه العلاماتِ كالشَّرِكِ؛ لأنَّ هُذا تخصيصٌ، والتخصيصُ لا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عَنْدَ تَعْدُرِ الجَمْعِ؛ قال الإمام الأمدي في «الإِحْكَام» (٤٦٥/٢): «إِذَا اجْتَمَعَ نَصَانِيْنَ مِنَ الْكِتَابِ: أَحَدُهُمَا عَامٌ، وَالآخَرُ خَاصٌّ، وَتَعْدُرُ الْجَمْعُ بَيْنَ حُكْمَيْهِمَا؛ فَإِمَّا أَنْ يُعْمَلَ بِالْعَامِ أَوْ بِالْخَاصِّ، فَإِنْ عُمِلَ بِالْعَامِ لَزِمَّ مِنْهُ إِبْطَالُ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ مُطْلِقًا؛ وَلَوْ عُمِلَ بِالْخَاصِّ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ إِبْطَالُ الْعَامِ مُطْلِقًا؛ لِإِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِ فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ كَمَا سَبَقَ، فَكَانَ الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ أَوْلَى...». أَهـ.

قلتُ: فالتفصيصُ -كما ترى- لا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عَنْدَ تَعْدُرِ الجَمْعِ بينِ الخاصِّ والعامِ بوجوهٍ من وُجُوهِ الجَمْعِ التي زادَتْ عَلَى المئَةِ وَجْهٍ، حتَّى يتحقَّقُ الْاحْتِجاجُ بِكُلِّ مِنَ الْعَامِ وَالْخَاصِّ دُونِ إِهْمَالٍ لِأَحَدِهِمَا، وَهُنَّا الجَمْعُ ممكِّنٌ بِالطَّرِيقَةِ السَّابِقةِ، وَلَا إِشْكَالٌ فِيهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وعليه: فهذا الحديث -كما قال شيخُنا الألباني حفظه الله في «الصحيحَة» (١/٩٣٥ - ط الجديدة)- «نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِّنْ أَسْهُمْهُ وَمِنْهَا الصَّلَاةُ، فَحَسْبُ التَّارِكِ أَنَّهُ فَاسِقٌ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهادَةٌ، وَيُؤْخَذُ عَلَيْهِ سُوءُ الْخَاتِمَةِ».

٤- قول النبي ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبْهُنَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ أَتَى بِهِنَ لَمْ يُضِيغْ مِنْهُنَ شَيْئاً اسْتِحْفَافاً بِحَقِّهِنَ؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَ؛ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَابٌ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

#### (١) حَدِيثٌ صَحِيفٌ:

رواه أحمد في «مسنده» (٥/٣١٥-٣١٦)، وأبو داود في «سننه» (٣١٩)، والنسائي في «سننه» (١/٢٣٠)، وابن ماجه في «سننه» (١٤٠١)، (رقم: ٤٢٠)، والدارمي في «سننه» (١/٣٧٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/٢٩٦)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤٥٧٥)، ومالك في «الموطأ» (١/١٢٣)، والحميدي (٣٨٨)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم: ١٠٥١، ١٠٥٢)، وابن حبان في «صححه» (٢٤١٧)، والبيهقي في «ال السنن الكبرى» (١/٣٦١، ٢/٤٦٧)، وغيرهم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن المخدجيٍّ (٢١٧/١٠)، وعن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

قلت: وسنده ضعيف؛ المخدجي هذا لم يزو عنه إلا عبد الله بن محيريز، ووثقه ابن حبان (٥/٥٧٠) -كما في «تهذيب الكمال» (٣١٦-٣١٥/٣٣)، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٢٢/٢): «مقبول». أي: عند المتابعة، وإلا ضعيف؛ كما نص عليه في المقدمة.

وقد تابعه ههنا ثقنان:

الأول: عبد الله الصنابحي:

رواه أحمد في «المسند» (٥/٣١٧)، وأبو داود في «السنن» (٤٢٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢١٥)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم: ٩٧٨) بسنده صحيح إليه، وصححه شيخُنا أبو عبد الله المغربي -رحمه الله- في «فضائل الأعمال» (١٠٦/٥٧).

الثاني: أبو إدريس الخولاني:

رواہ أبو داود الطیالسی فی «مسنده» (رقم: ٥٧٣)، وابن نصر فی «تعظیم قدر الصلاة» (رقم: ١٠٥٤) بسنّد ضعیف عنہ؛ فیه زمعة بن صالح الجنّدی -شیخ أبي داود- ضعیف کما فی «التقریب» (رقم: ٢٠٣٥ - ط: الرسالة).

وللحادیث شاهد من حديث کعب بن عُجْرَة -رضی اللہ عنہ- مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: مَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ لِوقْتِهَا، وَحَفَاظَ عَلَيْهَا، وَلَمْ يُضِيعْهَا اسْتَخْفَافًا بِحَقِّهَا؛ فَلَهُ عَهْدٌ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَصُلْ لِوقْتِهَا، وَلَمْ يَحَافِظْ عَلَيْهَا، وَضَيَّعْهَا اسْتَخْفَافًا بِحَقِّهَا؛ فَلَا عَهْدٌ لَهُ عَلَيَّ، إِنْ شِئْتَ عَذَّبْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ غَفَرْتَ لَهُ». .

آخرجه أَحْمَد فی «مسنده» (٤/٤٤)، والطبرانی فی «الکبیر» -کما فی «صحيح الترغیب» (٢٣٣/١)- من طریق عیسیٰ بن المسیب البجلي عن الشعیبی عن کعب. قلت: وسنده ضعیف؛ عیسیٰ بن المسیب ضعفه ابن معین، وأبو زرعة، وأبو داود، والنّسائي، والدارقطنی، وغيرهم. انظر: «المیزان» (رقم: ٦٦٠٧)، و«تعجیل المنفعه» (رقم: ٧٤٠).

وله طریق آخری:

آخرجه الدارمی فی «السنن» (١١/٢٧٨-٢٧٩)، وعبد بن حمید فی «المتختب» (رقم: ٣٧١) من طریق عبد الرحمن بن النعمان: ثني إسحاق بن سعد بن کعب بن عجرة عن أبيه عن کعب مثله.

قلت: وسنده ضعیف -أیضاً-؛ عبد الرحمن بن النعمان هذَا ضعفه ابن معین، وقال الدارقطنی: «متروک». وقال أبو حاتم: «محله الصدق». وقال الذهبی فی «المیزان» (٢/٤٩٩١ - رقم: ٥٩٤): «فضعفه راجح». وانظر: «تهذیب الکمال» (١٧/٤٥٨ - ٣٩٨٠/٤٥٩).

وله شاهد ثانٍ من حديث ابن مسعود:

رواہ الطبرانی فی «المعجم الكبير» (١٠/٢٨١ - رقم: ١٠٥٥٥): ثنا علي بن عبدالعزیز: ثنا مسلم بن إبراهیم، ثنا یزید بن قتبۃ الحرشی: ثنا الفضل الأغر الكلابی عن أبيه عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وفيه: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَزَّتِي وَجَلَّتِي لَا يُصَلِّيَهَا عَبْدٌ لِوقْتِهَا إِلَّا أَذْهَلْتُهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ صَلَّا هَا لِغَيْرٍ وَقُتِّهَا إِنْ شِئْتُ رَحْمَتِهِ، وَإِنْ شِئْتُ عَذَّبْتَهُ». .

.....  
.....

قال الحافظ المنذري كما في «صحيح الترغيب» (رقم: ٣٩٥) : «وإسناده حسن إن شاء الله تعالى».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣٠٢/١) : «وفيه يزيد بن قتيبة، ذكره ابن أبي حاتم، وذكر له راوياً، ولم يوثقه، ولم يجرحه». وثم شاهد آخر من حديث أبي قتادة -رضي الله عنه- مرفوعاً : «قال الله تعالى: افترضت على أمتيك خمس صلوات، وعهدت عندي عهداً أنه من حافظ عليهنَّ لوقتهنَّ أدخلته الجنة، ومن لم يحافظ عليهنَّ فلا عهداً له عندي».

آخرجه أبو داود في «سننه» -كما في «التحفة» (٢٤٣/٩)-، وابن ماجة في «سننه» (رقم: ١٤٠٣)، والطبراني في «الأوسط» (٦٨٠٧/٤٦/١) من طريق بقية بن الوليد: ثنا ضبارة بن عبد الله بن أبي السليم الألهاني: أخبرني دويد بن نافع عن الزهرى: قال سعيد بن المسيب أن أبي قتادة بن ربيع أخبره... (فذكره).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهرى إلا دويد بن نافع، ولا عن دويد إلا ضبارة، تفرد به بقية».

قلت: وبقية يدلس تدليس التسوية، وهو تدليس قبيح، وكان يُدلّس عن الضعفاء والمترؤكين، فلا يُقبل حدثه إلا إذا صرّح بالتحديث، وكان من فوقه -وكذا من تخته- ثقة، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤/١٩٢-٢٠٠).

وشيخه مجھول كما في «التقریب» (رقم: ٢٩٦٢).

أما دويد؛ فحسن الحديث -إن شاء الله- انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٤٩٨-٥٠٠). ويشهد لحديثنا هذا -أيضاً- حديث عائشة -رضي الله عنها- مرفوعاً، وفيه: «فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه؛ [من صوم يوم تركه، أو صلاة تركها]، فإن الله عزّ وجلّ يغفر ذلك ويتجاوز عنه إن شاء».

رواه أحمد في «المسنّد» (٦/٢٤٠) -واللفظ له-، والحاكم في «المستدرك» (٤/٥٧٥ - ٥٧٦)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٢) من طريق صدقة بن موسى: ثنا أبو عمران الجوني عن يزيد بن بابتوس عن عائشة.

قال الحكم: «صحيح الإسناد».

وردة الذهبي بقوله: «صدقة ضعفوه، وain بابتوس فيه جهالة».

قلت: أصحاب الذهبي -رحمه الله-؛ فالإسناد ضعيف؛ صدقة بن موسى ضعفه أبو حاتم، وابن معين، وأبو داود، والن sai، وغيرهم، وانظر: «الميزان» (رقم: ٣٨٨٠).

وجه الدلالة: أنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَذِهِ الصلواتِ مُعَذَّبًا بِجُوبِهِ دَاخِلًّا تحتَ مُشِيَّةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَلَوْ كَانَ كَافِرًا خَارِجًا عَنِ الْمَلَةِ؛ لَمَّا كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْمَغْفِرَةِ.

وفي بعض ألفاظِ الحديث: «وَمَنْ أَتَى بِهِنَّ وَقَدْ انتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِحْفَافًا بِحَقِّهِنَّ»، وهذه الرواية -أيضاً- تُقْدِّمُ ما أفادَهُ الأُخْرَى؛ بِرَهْنَ ذَلِكَ: أَنَّ كَلْمَةَ «شَيْئًا» نَكْرَةٌ، فَهِيَ تَشْمَلُ أَمْرَيْنِ:

الأول: الانتقادُ منَ الفريضةِ نَفْسِها.

الثاني: الانتقادُ منَ مَجمُوعِ الْفَرَائِضِ.

فإنْ كَانَ الثَّانِي؛ فَالدَّلَالَةُ وَاضِحةٌ، وَالْحَجَّةُ سَاطِعَةٌ، لَا غُبَارٌ عَلَيْهَا.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ؛ فَرِبِّما يَعْتَرِضُ مُعْتَرِضٌ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالانتقادِ هُنَا: الانتقادُ مِنْ سُؤَالِ الفريضةِ نَفْسِهَا، لَا مِنْ أَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا، وَبِذَلِكَ يَكُونُ الشَّخْصُ قَدْ أَتَى بِالصَّلَاةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُحْسِنْ وَضُوءَهَا، أَوْ انتَقَصَ مِنْ رُكُوعِهَا وَخُشُوعِهَا، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مَا هُوَ مُسْتَحْبٌ؛ لِقَوْلِهِ رَبِّكَ اللَّهُ: «مَنْ أَحْسَنَ وَضُوءَهُنَّ، وَصَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ، وَأَتَمَ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ...»<sup>(١)</sup>.

وَحِينَئِذٍ نَقُولُ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَرْدُودٌ بِأَمْرِ كَثِيرٍ مِنْهَا:

لَكُنَّ ابْنَ بَابِنُوسَ هَذَا، الرَّاجِحُ فِيهِ أَنَّهُ يُمَسِّي حَدِيثَهُ؛ قَالَ فِي الدَّارِقَطْنِيِّ: «لَا بَأْسُ بِهِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «كَانَ شَيْعِيًّا»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْنَّفَاتِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمَ الرَّازِيُّ: «مَجْهُولٌ». وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١١/٣١٦) (٦٠٧/٣١٦) لِلْحَافِظِ المِزَّيِّ.

هَذَا، وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ جَمِيعًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَابِنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالنَّوْوَيِّ، وَشِيخِنَا الْأَلْبَانِيَّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (١/٦١٦-٦١٧) (٣٢٤٢/٦١٦)، (٣٢٤٣).

(١) وَانْظُرْ -إِنْ شَتَّتَ-: «تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِابْنِ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ (٢/٩٦٨)، (٩٦٩، ٩٧١).

- أن في الرواية نفسها: «وَصَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ»، فهل إذا صَلَّاهَا لغير وقتها -إما قبل أو بعد- تكون صلاتُه مُجْزِئَةً مقبولةً -والوقت شرط لصحة الصلاة كما هو معلوم-؟!

- ثم إنكم قيَدْتُم الانتقاد بالانتقاد من السنة، مع أن قوله: «شيئاً يشمل الركن والشرط والمستحب! فتيلكُم هذا -بدون دليل- غير مقبول.

- ثم إن السنن (المستحبات) نفسها ليس عليها عِقاب ولا عذاب، فكيف يعاقب المصلي على ترك بعض -أو أكثر أو كل- سُنن الصلاة أحياناً -كما يفيدهُ الحديث- أو دائماً؟

إذن: فليس إلا حَمْلُ الانتقاد على الشرط أو الركن الذي تَبْطُلُ الصلاة بدونه، فمَنْ لم يأت بشرط لها أو ركن منها؛ فصلاته باطلة -ولو صلى هكذا طوال عمره- فهو كمن لم يصلّى، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية -كما سيأتي في (ص: ١٣٢)-: «وكل فرضٍ من فرائض الصلاة المُجمَعَ عليها إذا تركه عَمْداً؛ فإنه يُقتل بتركِه، كما أنه يقتل بتركِ الصلاة»، وقال الإمام ابن مُقلح الحنبلي -رحمه الله- في كتابه النافع الماتع «الفروع» (٢٩٥/١): «ومَنْ ترك شرطاً أو ركناً مُجَمِعاً عليه - كالطهارة -؛ فَكَرِكَهَا، وكذا مخالفاً فيه يعتقدُ وجوبه»، ومن قبلهما قال الإمام ابن قدامة -رحمه الله- في «المغني» (٣٥٩/٣): «ومَنْ ترك شرطاً مُجَمِعاً على صحته أو ركناً - كالطهارة، والركوع، والسجود -؛ فهو كَرِكَهَا، حُكْمُهُ حُكْمُهُ؛ لأنَّ الصلاة مع ذلك وجودها كعدمها، وإن ترك مخالفاً فيه - كإزالة النجاسة، وقراءة الفاتحة، والطمأنينة، والاعتدال بين الركوع والسجود أو بين السجدين -، معتقداً جواز ذلك؛ فلا شيء عليه، وإن تركه معتقداً تحريمه؛ لزمه إعادة الصلاة» أهـ، وقال العلامة البهوي في «كتشاف القناع» (٢٢٩/١): «وكذا لو ترك ركناً مُجَمِعاً عليه أو شرطاً مُجَمِعاً عليه - كالطهارة، والركوع، والسجود -؛ لأنه كَرِكَهَا، أو ترك ركناً أو شرطاً أو شرطاً مخالفاً فيه يعتقدُ وجوبه فهو كَرِكَهَا جميعها، ذكره ابن عَقِيل وغيره.

## حكم تارك الصلاة

قال ابن هبيرة: حتى إنَّ مِنْ أَسَاءَ فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يُتَمَّ رِكْوَعَهَا وَلَا سُجُودَهَا؛ فَإِنْ حُكْمَهُ حُكْمُ تَارِكِهَا» أَهْ باختصار، وبنحوه قال ابن القيم في «الصلاحة»<sup>(١)</sup>.

قلتُ: وهو داخِلٌ تحتَ المشيئَةِ، فكانَ مَنْ لَمْ يُصلِّيْ تَلَكَ الصلاةَ الباطلةَ التي لم تُجزِيْ صاحبَها - داخِلًا تحتَ المشيئَةِ، إِما المغفرةِ وإِما العذابِ، فكانَ غَيْرَ خارِجٍ مِنَ الْمَلَةِ<sup>(٢)</sup>.

لَكِنْ لَمَا كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ: «مَنْ أَتَى بِهِنَّ» يَفِيدُ أَنَّ الصلاةَ صَحِيحَةٌ، امْتَنَعَ حَمْلُ هَذَا الانتقادِ عَلَى انتقادِ الرُّكْنِ أَوِ الشَّرْطِ؛ لَأَنَّهُ - وَالحَالَةُ هَذِهِ - لَا يَصِدُّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَتَى بِهَا، فَلَكِي يَصِدُّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَتَى بِهَا لَابْدَ وَأَنَّ تَكُونَ صَحِيحَةً، فَلَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا حَمْلُ الانتقادِ عَلَى انتقادِ بَعْضِ الصلواتِ - سَوَاءَ كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا - .

وَلَمَا كَانَ فِي الْأَفْاظِ الْحَدِيثِ: «وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ» [أَيْ: بِكُلِّ الْمَذَكُورَاتِ] دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ حُكْمَ تَارِكِ بَعْضِهَا هُوَ حُكْمُ تَارِكِهَا بِالْكُلِّيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَكَلَاهُمَا داخِلٌ تحتَ المشيئَةِ، فَهُوَ غَيْرُ خارِجٍ عَنِ الْمَلَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الإمامُ أَحْمَدَ - رَحْمَهُ اللَّهُ -<sup>(٤)</sup>: «وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ تَابَ؛ رَجَعَ إِلَى الإِيمَانِ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا الشُّرُكُ بِاللهِ الْعَظِيمِ، أَوْ بِرَدَّ فِرِيْضَةَ مِنْ فِرِيْضَةِ اللهِ جَاهِدًا لَهَا، فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوِنًا وَكَسَلًا؛ كَانَ فِي مشيئَةِ اللهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَّا عَنْهُ» أَهْ.

(١) وانظر ما سيأتي (ص: ١٣٢) والتعليق عليه.

(٢) وانظر - غير مأمور -: «فتح من العزيز الغفار» (ص: ٧٩-٧٨، ٧٥، ٧٤).

(٣) انظر لزاماً المرجع السابق (ص: ٨١-٨٧)، وما سيأتي في الحاشية (ص: ١١٣-١١٦).

(٤) كما في «فضائله» (ص: ٢١٨) لابن الجوزي - رَحْمَهُ اللَّهُ - .

٥- حديث الرجل الذي «أتى النبي ﷺ؛ فأشلمَ على أن يُصلِّي صلاتينِ فَقَبِيلَ مِنْهُ»، وفي لفظ: «فأشلمَ على أنَّه لا يُصلِّي إلَّا صلاتينِ، فَقَبِيلَ ذلِكَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن النبي ﷺ قبل إسلامه مع تركه بعض الصلوات مع إيمانه بها -كما هو واضح ظاهر لا سيما من اللفظ الثاني-، ولو كان الإتيان بجميع الصلوات شرطاً في صحة الإسلام؛ لما قيل منه النبي ﷺ إسلامه.

٦- قوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسِبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَاةُ، يَقُولُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ -وهو أعلم-: انظروا في صلاة عبدِي، أَتَمَّهَا أَمْ نَقَصَهَا؟ فَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً كُتِبَتْ لَهُ تَامَّةً، وَإِنْ كَانَ انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْئًا قَالَ:

#### (١) حديث صحيح:

رواه أحمد في «المسندي» (٥/٢٤-٢٥، ٢٦٣)، من طريقين عن شعبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن رجل منهم أنه أتى النبي... (فذكره).

قلت: وهذا إسناد صحيح جداً، فلا يخشى من تدليس قتادة؛ لأن الراوي عنه هو شعبة بن الحجاج، وهو القائل: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»؛ كما ذكره البيهقي عنه في «معرفة السنن والآثار» (١٥٢/١١) - قلعجي)، وقال: «كنتُ أَنْقَدُ فَمَ قَتَادَةَ، فَإِذَا قَالَ: «حَدَّثَنَا»، أَوْ: «سَمِعْتُ»؛ حَفَظْتُهُ. وَإِذَا قَالَ: «حَدَّثَ فَلَانُ»؛ تَرَكْتُهُ»، رواه ابن أبي حاتم (١٦١/١٦٩ - تقدمته) بالإسناد الصحيح عنه، وانظر: «طبقات المدلسين»، (ص: ٨٨) للحافظ ابن حجر -رحمه الله-. وفي «تقديمة الجرح والتعديل» (١٦٢/١) لابن أبي حاتم بالإسناد الصحيح عن يحيى، قال: «كل شيء يحدث به شعبة عن رجل، فلا يحتاج أن تقول عن ذاك الرجل أنه سمع فلاناً؟ قد كفاك أمره، فخذلها فائدة عزيزة».

ووجهة الصحابي لا تضر؛ لأن الصحابة -رضي الله عنهم- كلهم عدول؛ كما هو قول السلف وجمهور الخلف، بل قد حكى الإمام الجويني الإجماع على ذلك، وانظر في التعليق على هذه المسألة: «الكافش في تصحيح حديث المعاذف» (ص: ٤٧-٤٩) لأخينا المفضل الشيخ علي الحلبي -حفظه الله-. فالحديث صحيح، والحمد لله.

## حكم تارك الصلاة

**انظروا: هل لعبدِي مِنْ تَطْوِعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطْوِعٌ قَالَ: أَتَمُوا لِعَبْدِي فَرِيضَتَهُ مِنْ تَطْوِعِهِ. ثُمَّ تُؤْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكُمْ»<sup>(١)</sup>.**

### (١) حَدِيثُ صَحِيقٌ لِغَيْرِهِ:

رواه أحمد في «المسنده» (٤/١٠٣)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٨٦٤، ٨٦٥)، والترمذني في «جامعه» (رقم: ٤١٣)، والنسائي في «سننه» (١/٢٣٢، ٢٣٣)، وابن المبارك في «الزهد» (٣٢٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (رقم: ٦٢٢٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٢٧/٣)، وابن نصر المرزوقي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/١٢١٦-٢١١)، والحاكم في «المستدرك» (١١/٢٦٢، ٢٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٨٦/٢)، وغيرهم من طرق عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً به.

واختلف على الحسن في شيخه اختلافاً شديداً:

بعضهم يزيد بينهما أنس بن حكيم الضبي، وبعضهم يزيد حرث بن قبيصة، وبعضهم يزيد صعصعة بن معاوية، وبعضهم يزيد ضبة بن محسن، وبعضهم يزيد رجلًا من بني سليط، وبعضهم هكذا بدون واسطة.

قلت: فلعل الحسن رواه عن كل واحد منهم، لكنه عنعن في كل الأسانيد، وهو مدلس، فتكون هذه الطرق كلها ضعيفة، لكنه يتقوى بالآتي:

- بما رواه أحمد في «المسنده» (٢/٢٩٠)، وابن ماجه في «السنن» (رقم: ١٤٢٥)، والبغوي في «شرح السننة» (٤/١٥٩)، وابن نصر المرزوقي في «تعظيم قدر الصلاة» (١١/٢١٠) من طريق علي بن زيد عن أنس بن حكيم الضبي عن أبي هريرة به.

قلت: وسنده ضعيف؛ علي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، وغيرهم، انظر: «تهذيب الكمال» (٤٣٩/٢٠).

- ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢/٥٦١) من طريق أبي الأشهب عن نافع عن أبي هريرة به.

قلت: وسنده ضعيف؛ أبو الأشهب - وهو جعفر بن الحارث الكوفي - ضعفه أبو حاتم، والنسائي، والعقيلي، وغيرهم، وقال ابن حجر في «التقريب» (١/١٣٤): «صدوق، كثير الخطأ».

- وللحديث شاهدٌ من حديث تميم الداري - رضي الله عنه - موقوفاً عليه بنحوه: رواه ابن أبي شيبة في «كتاب الإيمان» (رقم: ١١٣) عن هشيم، ورواه (برقم: ١١٢) قبله - وكذا البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٨٧) - عن يزيد بن هارون، كلاهما عن داود بن هند عن زراره بن أبي أوقي عنده.

= زاد يزيد في روايته: «إِنْ لَمْ تُكْمِلُ الْفَرِيضَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَطْوِعٌ؛ أَخِذْ بِطَرْفِيهِ، فَقُذِفَ فِي النَّارِ». وليس فيهما: «ثُمَّ تَؤْخُذُ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكُمْ».

قال شيخنا في تعليقه في على «الإيمان»: «إسناد كلّ منهما صحيحٌ موقوفاً».

قلت: وتابعهما -أيضاً- : خالد بن عبد الله، وبشر بن المفضل، كلامها عن قتادة عن داود به.

رواه ابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١٧/١). وسند الأول منها صحيح، والثاني حسن.

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٧/٢): «ووقفه كذلك سفيان الثوري، وحسين بن غياث، عن داود بن أبي هند» أهـ.

قلت: وهذا لا مجال فيه للرأي والاجتهاد، فله حكم الرفع، وقد ورد من حديثه -أيضاً- مرفوعاً:

فرواه أحمد في «مسنده» (٤/١٠٣)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٨٦٦)، وابن ماجه في «سننه» (١٤٢٦)، والدارمي في «سننه» (١/٣١٣)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٢١٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٥١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٢٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/٢٦٢-٢٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٨٧) من طرق عن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن زراره بن أبي أوفى عن تميم الداري مرفوعاً بنحوه دون آخره.

قلت: وسنته صحيح، وقد اختلف على حماد في إسناده اختلافاً شديداً؛ إلا أن هذا الإسناد الذي ذكرته هو أصحهم؛ لاجتماع أكثر أصحاب حماد عليه. وقد رجحه الحاكم في «المستدرك» (١/٢٦٣)، فانتظره -إن شئت-.

- وله شاهد ثانٍ من حديث أنس -رضي الله عنه-:

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٨٧): «ورواه يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ بمعنى حديث تميم الداري عن النبي ﷺ في الصلاة والزكاة، وأتم منه» أهـ.

قلت: رواه ابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٢١٨)، وأبو يعلى في «مسنده» -كما في «المجمع» (١/٢٨٨)- من طريق يزيد الرقاشي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أولُ ما افترضَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ دِينِهِ الصَّلَاةُ، وَآخِرُ مَا يَبْقَى مِنْ دِينِهِ الصَّلَاةُ، وَأولُ مَا يَحَاسِبُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ...». فذكره بنحوه.

ووجه الدلالة من الحديث: قوله ﷺ: «وَإِنْ كَانَ انتَقَصَ مِنْهَا شَيئًا»؛ فإنَّ النقصَ يحتملُ أن يُرادَ به ما انتقصَ من السننِ والهيئاتِ المشروعةِ المُرَغَّبَ فيها، ويحتملُ أن يُرادَ ما تَرَكَ من الفرائضِ رأساً، فلم يُصلِّهُ، فَعَوْضُ عَنْهُ مِنَ التَّطْوِيعِ.

فاما الاحتمالُ الأولُ فمردودٌ - ولا يصحُّ إلا الاحتمالُ الثاني -؛ لِمَا ثَبَّتَ في حديثِ تميمِ الداري - رضي الله عنه -: «فَإِنْ لَمْ تَكُمِّلِ الْفِرِيضَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ تطْوِيعٌ أَخِذْ بِطَرْفِهِ، فَقُدِّفَ فِي التَّارِ»؛ فإنه صريحٌ في أنَّ هذا النقصَ يُعدُّ

= قلتُ: وسندهُ ضعيفٌ؛ يزيدُ هذا - هو ابن أبيان - الراجح عندي ضعفه كما في «التفريج» (٣٧٠ / ٢).

- وله شاهد آخر من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - بنحوه، مع زيادات فيه:

عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للحاكم في «الكتني»، والجزء الذي فيه هذا الحديث لم يطبع بعد، فأنظر في إسناده. وقد ضعفه شيخنا الألباني - حفظه الله - في «ضعف الجامع الصغير» ( رقم: ٢١٣٦ )، وأحال في تخرجه على «السلسلة الضعيفة» ( رقم: ٣٣٤٤ )، ولم يطبع - أيضاً -.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، أعرضتُ عنه؛ لأنَّ في إسناده حصين بن مخارق متهم بالوضع. فلا يصلح للتقوية ولا كرامة !

وبالجملة: فالحديث صحيح بلا ريب بطرقه وشواهده، وقد صححه شيخنا في « الصحيح الجامع الصغير» ( رقم: ١٢٥٧ ).

(فائدة): هذا الحديثُ لا يعارضُ ما رواه الشیخان - البخاري ( رقم: ٦٥٣٣ )، ومسلم ( رقم: ١٦٧٨ ) - عن ابن مسعودَ أنَّ النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا يُقْضى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ»؛ لأنَّ حديثنا ( إنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ ) محمولٌ على حقِّ الله تعالى ، بخلافِ هذا الحديث؛ فمحمولٌ على حقوقِ الأَدْمِينَ فيما بينهم ، فأولُ ما يحاسبُ العبادُ على حقوقِ الله تعالى عليهم الصلاة ، وأولُ ما يحاسبُون على الحقوقِ فيما بينهم الدماء . والله أعلم .

وقد جمعهما حديثُ روى النسائي ( ١٦٣ / ٢ ) ، وغيره - كما في «الصحيحَ» ( رقم: ١٧٤٨ ) - أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةُ ، وَأَوَّلُ مَا يُقْضى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدَّمَاءِ» .

صاحبُهُ، ويعاقَبُ عليهِ، وَهُذَا لَا يَكُونُ فِي السُّنْنِ الْمَنْدُوبَاتِ -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ-

وَعَلَيْهِ؛ فَلَوْ كَانَ تَرْكُ الصَّلَاةِ مُحْرِجًا عَنِ الْمَلَةِ؛ لَبَطَلَتْ بَقِيَّةُ أَعْمَالِهِ وَمَا قُبِّلَتْ مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ النَّقْصُ قَابِلًا لِلإِكْمَالِ وَالإِتَّمَامِ؛ عُلِّمَ أَنَّ الْعَبْدَ مَا زَالَ فِي دَائِرَةِ الإِسْلَامِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْمَلَةِ بِتَرْكِهِ الصَّلَاةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- هُذَا؛ وَقَدْ احْتَجَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى عَدْمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ كَسَلَّاً -لَا جُحْوِدًا- بِأَنَّهَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَدْنِ، قَالَ: «فَلَمْ يَكُنْ يَكُفُّرُ بِتَرْكِهَا مَعَ اعْتِقَادِ وَجْوَبِهَا كَالْحَجَّ»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «الإشراف على مسائل الخلاف» (١٤٨/١) للقاضي عبد الوهاب المالكي -رحمه الله-.

## التَّرْجِيحُ، وَمَنَاقِشَةُ الرَّأْيِ الْمُخَالِفِ

وبالنظر في هذه الأدلة وغيرها، مما استدل به كُلُّ مِنْ أصحاب هذين القَوْلَيْنِ؛ ترجح عندي -كما ذكرت سابقاً- القول الثاني -وهو أن كفر تارك الصلاة كفر دون كفر، مالم يجحد وجوبها، وهو قول جماهير العلماء من السَّلَفِ والخَلَفِ كما سبق ذكره<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة في «المغني» (٢/٣٠١-٣٥٧ ط: هجر) : «ولأن ذلك إجماع المسلمين؛ فإننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة ترك تغسيله والصلاحة عليه ودفعه في مقابر المسلمين، ولا مبنع ورثته ميراثه، ولا مبنع هو ميراث مورثه، ولا فرق بين زوجين لترك الصلاة من أحدهما مع كثرة تاركي الصلاة، ولو كان كافراً؛ لثبتت هذه الأحكام كلها».

ونقله العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحم الله الجميع- في حاشيته على «المقْنَع» (٩٥-٩٦) لابن قدامة مُقِرّاً له.

وانظر : «المجموع» للنووي (٣/٢٠)، و«بداية المجتهد» (١/٩٢-٩٣).

ويمكن توجيه أدلة المخالفين، كالآتي :

**أولاً: أدلةهم من القرآن الكريم :**

١ - أما آية سورة التوبة: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَكَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَوَةَ فَإِنَّمَا كُنْكُمْ فِي الدِّيَنِ﴾ [رقم: ١١]؛ فنقول:

- أولاً: قلتُم: إن تارك الزكاة لا يكفر؛ لأنَّه سيعذبُ ويعاقبُ بعقوبة عظيمة ذكرها الله تعالى في كتابه، وذكرها النبي ﷺ في سنته، ثم يُركِّبُ سبيله

(١) انظر ما سبق (ص: ٣٢-٣٣).

إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ -كما في «صحيح مسلم»-، ولو كان كافِرًا ما كان له سبِيلٌ إِلَى الْجَنَّةِ.

فكذلك نحن نقول: إن تارك الصلاة لا يُكفر كُفُرًا أَكْبَرَ يُخْرِجُهُ عن الملة؛ لأنَّه قد وَرَدَ في الأحاديث الصحيحة -كما سبق- أنه دَاخَلَ تحت المشيئَة الإلهيَّة، فَإِمَّا المغفرة، وَإِمَّا النَّار، فلو كان كافِرًا ما كان له سبِيلٌ إِلَى مغفرة الله ورحْمَتِهِ، فَلِمَ فَرَقْتُم بَيْنَهُمَا؟!

- ثانِيًّا: إِنَّ شَرْطَ الْأُخْوَةِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ هُوَ التَّوْبَةُ مِنَ الشَّرِكِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَبْقَ فِي الْآيَةِ تَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِالْأُخْوَةِ إِلَّا بِهَا، «فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا هِيَ قَاعِدَةُ الْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ بِأَخْوَةِ الدِّينِ»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام المفسِّر ابنُ عطية -في تفسير قوله تعالى: «فَإِنْ تَابُوا»<sup>(٢)</sup>:-  
«رَجُعوا عَنْ حَالِهِمْ، وَالتَّوْبَةُ مِنْهُمْ تَضَمَّنُ الإِيمَانَ».

وزادَهَا وَضُوحاً الحافظُ ابنُ حِسْرَةَ، فقال في الفتح (١٠٦/١): «...لأنَّ المرادَ بالْتَوْبَةِ فِي الْآيَةِ الرَّجُوعُ عَنِ الْكُفُرِ إِلَى التَّوْحِيدِ».

وزادَ الوضوحَ إِيضاً شيخُ الإسلامِ ابنُ تِيمِيَّةَ -رحمهُ اللهُ-، فقال<sup>(٣)</sup>:  
«فَالْمَغْفِرَةُ الْعَامَّةُ لِجَمِيعِ الذُّنُوبِ نُوعَانُ:

أَحَدُهُمَا: الْمَغْفِرَةُ لِمَنْ تَابَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿فُلِّيَّتَبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا نَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَعْفُرُ الظُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾

(١) انظر: مقدمة «حكم تارك الصلاة» (ص: ١٤) لشيخنا العلامة الألباني -حفظه الله- بقلم أخيه الفاضل الشيخ علي الحلبي -حفظه الله-.

(٢) «المحرر الوجيز» (٨/١٣٩).

(٣) في «شرح الحديث القدسي»: يا عبادي إني حرمتُ الظلمَ على نفسي» (ص: ١٤٧-١٥٠/بتحقيقى).

## حكم تارك الصلاة

الْرَّحِيمُ وَأَنْبِيَا إِلَيْكُمْ وَأَسْلِمُوا لِلَّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا يُنَصَّرُونَ» [الزمر: ٥٣-٥٤]؛ فإنَّ اللهَ سبحانه لا يتعاظمُ ذنبُ أنْ يغفرَهُ لعبدِهِ التائبِ.

وقد دخلَ في هذا العموم الشَّرُكُ وغيرُه من الذُّنوبِ؛ فإنَّ اللهَ يغفرُ ذلك لمن تابَ منه؛ قال تعالى: «فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَافْعُذُوكُمْ كُلَّ مَرَّةٍ صَدِيقًا إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَإِنَّوْا بِالزَّكَوَةِ فَخَلُوا سَيِّلَاهُمْ» [التوبه: ٥]، وقال في الآية الأخرى: «فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَإِنَّوْا بِالزَّكَوَةِ فَإِخْوَنَكُمْ فِي الدِّينِ» [التوبه: ١١]، وقال: «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَاتَلُوا إِبْرَاهِيمَ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَتِهِ» إلى قوله: «أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» [المائدة: ٧٣-٧٤].

وهذا القولُ الجامعُ بالمعفورةِ لكلِّ ذنبٍ للتأيُّب منه - كما دلَّ عليه القرآنُ والحديثُ - هو الصَّوابُ عند جماهيرِ أهلِ الْعِلْمِ» أهـ.

قلتُ: فالعبرةُ - إذنْ - في الحكمِ لهم بأخوةِ الدِّينِ هي التوبهُ مِنَ الشَّرِكِ والكُفْرِ.

وعليه: «فيكونُ قولهُ تعالى: «فَإِخْوَنَكُمْ فِي الدِّينِ» في شأنِ إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكَاةِ مَحْمُولاً عَلَى كَمَالِ الْأَخْوَةِ، لَا أَصْلَى الْأَخْوَةِ»<sup>(١)</sup>، واللهُ أعلم.

- وأما آياتُ سورَةِ مريم؛ فالجوابُ عليهِمَا مِنْ وُجُوهِهِ منها:

أولاً: أنه لا بدَّ منَ الجَمْعِ بينهما وبينَ الأدلةِ السَّابقةِ في أنَّ تاركَ الصَّلاةِ لا يَكُفُرُ، وليس هناكَ وجْهٌ إلا أنْ نقولَ: تاركُ الصَّلاةِ عاصٍ، مُتَّبعٌ لهواه مُتوَعَّدٌ بالعذابِ إنْ لم يَتُبْ أو تُدْرِكْهُ رحْمَةُ اللهِ وَمَغْفِرَتُهُ. والمرادُ بقولِهِ تعالى: «إِلَّا مَنْ تَابَ وَإِمْرَأٌ»، أي: إِلَّا منْ تابَ مَمَا افْتَرَفَ مِنَ الْمَعَاصِي والذُّنُوبِ

(١) فتحُ من العزيز الغفار» (ص: ٢٠٠).

- من ترك الصلاة، واتباع الشهوات -، وأمن بالله إيماناً كاملاً حقاً بالإقلاع عن ترك الصلاة واتباع الشهوات -، إذ الإيمان يزداد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهذه معاصر تضعف الإيمان.

فهذا التفسير هو الصواب، وليس بعيد ولا منكر؛ فقد قال الله جل شأنه في سورة الفرقان [الآيات: ٦٧-٧٠]: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً». والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرمت الله إلا بالحق ولا يزنيون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً. يضعف له العذاب يوم القيمة ويخلد فيه مهاناً. إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صحيحاً فأولئك يبدل الله سعاداتهم حسنت و كان الله غفوراً رحيمًا»، فهل يفهم من هذه الآيات أن المسرف والقاتل والزاني كفار خارجون عن الملة لقوله تعالى: «إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَحِيلَحًا»؟

ثانياً: أو يقال: إن المراد بالإيمان هنا هو: المداومة على الإيمان والحفظ عليه، أما التوبه - فكما قلنا - هي الإقلاع عن الذنوب والمعاصي.

وأيضاً: هذا التفسير ليس بمنكر ولا بعيد؛ فقد قال الله عز وجل في سورة النساء [الآية: ١٣٦]: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَبِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَبِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ»، «فقوله: «ءَامَنُوا» هنا قصد به: داوموا على إيمانكم؛ لأنه لو كان قصد به الدخول في الإيمان؛ لما خاطبهم بقوله «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»؛ لأن هذا النداء يدلُّ يقيناً على أنهم كانوا مؤمنين<sup>(١)</sup>. يؤيد ذلك:

(١) المرجع السابق (ص: ١٩٥).

● أنه لم يعلم دليلاً لا من الكتاب ولا من السنة اشترط لدخول الكافر في الإسلام أن يتوب ثم يسلم، أو يسلم ثم يتوب، بل إن الأدلة متظاهرة متضارفة على طلب الإسلام أو الإيمان من الكافر دون ذكر للتوبة، أو طلب التوبة من الكافر دون ذكر للإسلام أو الإيمان؛ كقوله تعالى في سورة الأحقاف [الآية: ١٧]: «وَالَّذِي قَالَ لِوَالَّدِيهِ أُفِي لَكُمَا أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِهِ وَهُمَا يَسْتَغْيِثَانِ اللَّهَ وَتِلْكَ أَمْنَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ»، وقوله تعالى في شأن المنافقين في سورة التوبه [الآية: ٧٤]: «يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَاتَلُوا وَلَقَدْ قَاتَلُوا كَلِمَةَ الْكُفَّرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَاهِهِمْ وَهَمُوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ يَتُوبُوا إِلَيْكُمْ خَيْرًا لَهُمْ»، فاكتفى بالتوبة مع أنهم كفروا بنص الآية، ولم يقل: يتوبوا ويؤمنوا. وكقول النبي ﷺ لمن أتاها لكي يقاتل معه - وكان كافراً: «أَسْلِمْ ثُمَّ قَاتِلْ»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من التصوص الشرعية.

وما ذلك إلا لأن التوبة من الكفر تستلزم الإيمان، والإيمان من الكافر يستلزم التوبة، فلو ذكرنا معاً في حق الكافر؛ لما كان له معنى، ولكن لغوا لافائدة فيه، والقرآن متنزه عن ذلك، فلا بد - إذن - من حمل التوبة والإيمان في آية سورة مريم على أحد الأمراء اللذين سبق ذكرهما آنفاً. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

**تَنْبِيَهُ:** هذا التوجيه والردد إنما هو على الوجه الأول من دلالة الآية عندهم.

أما قولهم - ما ملخصه -: «إن (غيا) هو مكان الكفار، بعكس الطبقات العلية من النار فهي أمكنته عصابة المسلمين»!

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٢٨٠٨) عن البراء - رضي الله عنه -.

(٢) وانظر: «فتح من العزيز الغفار» (ص: ١٩٥-١٩٧).

فنقول لهم: ليس في الآية أن مُضيئَ الصلاة مُخلدٌ في نار جهنم، ولا يقتضي تعذيبه في مكانٍ من أمكنته الكفار - إن صحت الآثار - أنه خارجٌ من الملة؛ لأن الكفار أنفسهم ليسوا جميعاً في مكانٍ واحدٍ في النار، ومن الأدلة على ذلك: قول النبي ﷺ في شأن عمه أبي طالب: «إنه في ضحاص من النار، ولولا أنا لكان في الذرك الأسفلي من النار»<sup>(١)</sup>.

ولا يستلزم - أيضاً - تعذيب تارك الصلاة في مكانٍ من أمكنته الكفار أن يكون عذابه هو نفس عذابهم، قال تعالى في سورة النحل [الآية: ٨٨]: «الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ»، وقال النبي ﷺ: «أهونُ أهل النار عذاباً أبو طالب، وهو متعلٰٰ بنعلين من نارٍ يغلي منهما دماغه»<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك من النصوص.

فدل هذا كله على أن الكفار يختلفون في درجة العذاب، فكذلك المسلمين يختلفون في درجة العذاب، ويختلفون عن الكفار؛ لفضل ما عندهم من الإسلام والإيمان<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: أدلةهم من السنة النبوية:

١ - قول النبي ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةِ»<sup>(٤)</sup>  
فالردد عليهم فيه من وجهين:

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «صححه» (رقم: ٣٨٨٣)، ومسلم في «صححه» (رقم: ٣٥٧) عن العباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه-

(٢) رواه مسلم في «ال الصحيح» (رقم: ٢١٢) عن ابن عباس -رضي الله عنهما-

(٣) انظر: «فتح من العزيز الغفار» (ص: ٢٣٨-٢٣٩).

(٤) رواه مسلم، وسبق تخرجه (ص: ٣٩).

## حكم تارك الصلاة

الوجه الأول: تقيدُ الترک هنا بالجحود؛ جمعاً بينه وبين ما سبقَ من الأدلة على فرضِ أن المراد بالکفر الأکبر -، وهذا التقید لا بد منه في هذه الحاله.

ولا يقال: إن هذا التقید إلغاء الوصف الذي اعتبره الشارع وعلقَ الحكم به، أو إنه اعتبارٌ وصفٌ لم يجعله الشارع مناطاً للحكم؛ لأن هذا التقید ليس من عند أنفسنا، إنما حَتَّمَهُ وأوجَبهُ علينا أدلة أخرى<sup>(١)</sup>.

(١) ألا ترى إذا سُئلْتَ -مثلاً- عن حُکْمِ مَسَنَ الذَّكَرِ، هل ينقضُ الوضوءُ أم لا؟ فإنك ستقول: إن كان مسه بشهوة فهو ناقضٌ للوضوء، وإن كان مسه بغير شهوة فغير ناقض للوضوء. مع أن النبي ﷺ يقول: «مَنْ مَسَ ذَكْرَهُ؛ فَلَيَتَوَصَّا»<sup>(٢)</sup>.

فالظاهر لي الآن أنك قد أغفيت الوصف المعتبر شرعاً -وهو المس-، واعتبرت وصفاً آخر لم يجعله النبي ﷺ في هذا الحديث، فهل تردد قولكَ هذا أم نسألوك: ما الدليل على ذلك؟! والجواب -بداهة- هو الثاني، فإذا سألك: قلت: عندي قولُ النبي ﷺ =

### (أ) حديث صحيح:

رواه أحمد في «مستنه» (٢٢٣/٢ و٦/٤٠٦-٤٠٧)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ١٨١)، والترمذى في «جامعه» (رقم: ٨٤، ٨٢)، والنسائي في «سننه» (١٠٠/١)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ١٧٩)، والدارمى في «سننه» (١٨٥/١)، ومالك في «الموطأ» (رقم: ٥٨)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (رقم: ٤١٢)، وابن الجارود في «المستقى» (رقم: ١٨-١٦)، وابن خزيمة في «صحیحه» (رقم: ٣٣)، وابن حبان في «صحیحه» (رقم: ١١١٦)، والطحاوى في «شرح معانى الآثار» (٧١/١)، والدارقطنى في «سننه» (رقم: ٤-١)، والحاکم في «المستدرک» (١/١٣٦)، والبیهقی في «السنن الكبرى» (١/١٢٨-١٣٠)، وغيرهم بأسانید صحيحة.

وصحح الحديث جمِعُ من الأئمة؛ كابن معين، وأحمد، والترمذى، والدارقطنى، والحاکم، وقال البخارى: «هو أصحُ شيء في هذا الباب»، فانظر: «التلخیص العجیب» (١٢٣/١)، و«إرواء الغلیل» (رقم: ١١٦)، و«بلغ المرام» (رقم: ٦٧-بتحقيقی).

= لما سُئل عن مَسْنَ الذِّكْرِ، فَقَالَ: «هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِّنْكَ!»<sup>(١)</sup>، فَمَقْتَضِيُّ الْجَمْعِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ: أَنَّ مَسْنَ الذِّكْرِ لَا يَنْقُضُ الْوَضْوَءَ مَا دَامَ مَسْنَكَ لَهُ كَمَسْنَكَ أَيَّ عُضُوٍّ أَخْرَى مِنْ أَعْصَاءِ جَسْمِكَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَالَةِ مَسْنَهِ بَدْوَنِ شَهْوَةٍ، فَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ زَدَتُ الْوَصْفَ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، فَحِينَتِنِي تَقُولُ لَكَ - وَلَا بَدْ - كَلَامُكَ عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَنْ هَوَىٰ وَتَشَهَّدُ، بَلْ لِدَلِيلٍ وَاتِّبَاعٍ.

بل إنه في مسألتنا هذه قُلْتُمْ: إِنَّ الَّذِي لَا يُؤْدِي الزَّكَاةَ مُقْرَأً بِوُجُوبِهَا غَيْرَ جَاجِدٍ لَهَا لِيُسْبِّهُ بِكَافِرٍ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَبَ الْأُخْرَى فِي الدِّينِ عَلَى إِيَّاهُ الرَّزْكَةَ دُونَ الْإِقْرَارِ بِوُجُوبِهَا، وَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَقْرَبُوا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ ! فَأَنْتُمْ قَدْ أَعْنَيْتُمُ الْوَصْفَ الَّذِي اعْتَبَرْتُمُ الشَّارِعَ وَعَلَيْهِ الْحُكْمُ بِهِ، وَاعْتَبَرْتُمْ وَصْفًا آخَرَ لَمْ يَجْعَلُهُ الشَّارِعُ مِنَاطِّا لِلْحُكْمِ؛ إِنَّ جَهْدَ وَجْبِ الزَّكَاةِ مُوجَبٌ لِكُفُرِ مَنْ لَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ فِيهِ، سَوَاءً أَدَى الزَّكَاةَ أَمْ لَا، فَلَوْ أَدَى شَخْصٌ الزَّكَاةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ، لَكُنَّهُ جَاجِدٌ لَوِجُوبِهَا بَدْوَنِ عُذْرٍ لَهُ فِيهِ كَانَ كَافِرًا مَعَ أَنَّهُ يُؤْدِيَهَا !!

فَهَلْ نَرَدُ قُولَكُمْ فِي التَّفَصِيلِ فِي حُكْمِ مَنْ لَا يُرِكِّي أَمْ نَسَأْلُكُمْ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى تَفَصِيلِكُمْ هَذَا؟! لَا شَكَ أَنَّهُ الثَّانِي وَلَا بَدْ، وَحِينَتِنِي تَذَكُّرُ لِي - مِثْلًا - قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَرْوِيِّ فِي «صَحِيفَ مُسْلِمٍ» (رَقْم: ٩٨٧) فِي عُقُوبَةِ مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَالَّذِي فِي آخِرِهِ: «تُمَّ يُرَى سَيِّلَةٌ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، فَحِينَتِنِي لَا بَدَّ لِي مِنْ قَبْوِلِ قُولَكُمْ؛ لَأَنَّهُ اتِّبَاعًا، وَلَيْسَ هَوَىٰ . وَقُلْ مِثْلًا هَذَا فِي كُلِّ مَسَأَلَةٍ فِيهَا نُصُوصٌ عَامَةٌ مُحَصَّصَةٌ بِآخَرِي، وَمُطْلَقَةٌ مُقَيَّدةٌ بِنُصُوصٍ أُخْرَى .

#### (١) حَدِيثٌ صَحِيفٌ:

رواهُ أَحْمَدُ فِي «مسندِه» (٤/٢٣)، وَأَبُو دَاوُدُ فِي «سَنْتَهُ» (رَقْم: ١٨٢)، وَالترْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (رَقْم: ٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سَنْتَهُ» (١٠١/١)، وَابْنُ ماجِهِ فِي «سَنْتَهُ» (رَقْم: ٤٨٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيفَهِ» (رَقْم: ١١١٩)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَعْانِي» (١/٧٦)، وَالدارِقَطْنِيُّ فِي «سَنْتَهُ» (رَقْم: ١٧، ١٨)، وَالحاكِمُ فِي «الْمُسْتَدِرِكِ» (١/١٣٩)، وَالبيهِقِيُّ فِي «الْسِنْنِ الْكَبْرِيِّ» (١/١٣٥-١٣٤)، وَغَيْرُهُمْ . وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ جَمِيعُ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأْخِرِينَ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيُّ: «هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُشْرَةٍ»، فَانظُرْ: «التَّلْخِيصُ الْحَبِيرِ» (١٢٥/١)، وَتَحْقِيقُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ أَحْمَدَ شَاكِرَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - لـ «جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ»، وَ«بَلوَغِ الْمَرَامِ» (رَقْم: ٦٦ - بِتَحْقِيقِي) يَسِّرَ اللَّهُ نَشْرَهُ .

الوجه الثاني: أن يقال: إن كلمة [الكُفْر] تشمل الكُفر بقسيمه: الأكبر والأصغر، أو الاعتقادي والعملي. وهي عند الإطلاق بـ[الـ] يُراد بها الكفر الأكبر إلا لقرينة<sup>(١)</sup>، وهنا قامَتِ القرآن على أن تارك الصلاة مع عدم جُحوده لها مُسْلِم، فيكونُ المراد بالكفر هنا: العملي، لا الاعتقادي؛ إذ هو -وأعما- معتقدٌ فرضيّها مع إثْبَاته على التَّرْكِ، بخلافِ الكافر الأصليّ؛ غير معتقدٌ فرضيّة الصلاة أصلًا، بل هو مُكَذِّبٌ بالدين مِنْ أصلِهِ، وهو -أيضاً- لا يُصلِّي. فكان المسلمُ التارك للصلاه مشابهًا للكافر في هذا الوصفِ فقط، فوجوب التفريق بينه وبين المُنْكِر لوجوبها «أَفَنَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ» ! وليس هذا إلا بحمل الأحاديث التي نطقَت بِكُفُرِه على الكفرِ العملي، أي: كفر دون كفر<sup>(٢)</sup>.

وهنا في مسألتنا هذه: هل قَيَّدَنَا تَرْكُ الصلاة بالجحود من عند أنفسنا أم بدليل شرعي؟ والجواب -كما هو ظاهرُ جلي-: بدليل شرعي -وهو كل ما سبقَ من أدلة تدل على عدم كُفُره-؛ فكان لزاماً على المخالف لنا في هذه المسألة أن يقبلَ جمعنا [وتقيدنا] هذا إن لم يكن عنده ما هو أولى منه أو يبطله؛ كما قيلنا قوله وجمعه في المسألتين السابقتين؛ إذ لا فرق في الاستدلال بيتها وبينهما، فتأمل يا ناصف ! والله المستعان.

(١) قال شيخُنا العلامةُ المحققُ محمد بن صالح بن عثيمين -حفظه الله- في «شرح رياض الصالحين» (٢/٣٧٦):

«لأنَّ الكُفرَ إذا أُطْلِقَ، ولم يوجَدْ له مُعارضٌ؛ فهو الكُفرُ الحقيقِيُّ الأَكْبَرُ».

(٢) ثم وقفتُ على كلمة قوية لشيخنا اللبناني في أحد أشرطةه أثناء كلامه على هذه المسألة بمعنى ما قُلْتُ هنا، فرأيتُ من تمام الفائدة نقلها بلفظها، قال -حفظه الله-:

«... فإذا قامَ في المسلم فَعَلَّ مِنْ أفعالِ الْكُفَّارِ، واقترنَ مع هَذَا الفِعلِ نَفْسُ عقيدةِ الكفار؛ فهذا الكُفرُ كُفرٌ اعْتِقادِيٌّ -وهو الرَّدَّة-، أما إذا قام في المسلم فَعَلَّ هو من أفعالِ الكفارِ، لكن لم يقترنَ معه عقيدةُ الكفار بهذه...<sup>(١)</sup>؛ فحيثُنِي كُفُرُه كُفرٌ عمليٌ وليس اعْتِقادِيًّا» أهـ. فالحمد لله على توفيقه.

.....

(١) هنا كلمة غير واضحة.

قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-<sup>(١)</sup>:

«وَأَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ مِنَ الْكُفُرِ الْعَمَلِيِّ قَطْعًا، وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يُنْفَى عَنْهُ اسْمُ الْكُفُرِ بَعْدَ أَنْ أَطْلَقَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، فَتَارِكُ الصَّلَاةِ كَافِرٌ؛ بِنَصْرٍ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَكِنْ هُوَ كُفُرٌ عَمَلِيٌّ، لَا كُفُرٌ اعْتِقَادِيٌّ. وَمِنَ الْمُمْتَنَعِ أَنْ يُسَمَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرًا وَلَا يُطْلَقُ [عَلَيْهِ] اسْمُ الْكُفُرِ! وَقَدْ نَفَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِيمَانَ عَنِ الْزَّانِي وَالسَّارِقِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ وَعَمَّنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَاقْفَهُ. وَإِذَا نُفِيَ عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ، وَانْفَى عَنْهُ كُفُرُ الْجُحُودِ وَالْاعْتِقَادِ» أَهـ. باختصار.

وبينحو ذلك قال العلامة الشوكاني في «نيل الأوطار» (١/١٥٤-١٥٥)<sup>(٢)</sup>.

هذا جوابنا عن هذا الحديث، وقد حمله شيخ الإسلام - و ما بعدهُ كما سيأتي - على من امتنع من الصلاة حتى يقتل، واستحسنَهُ شيخنا الألباني في رسالته «حكم تارك الصلاة» (ص: ٤٣)، فهذا جواب ثالث.

- قول النبي ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيَّنَاهُ وَبَيَّنْهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٣)</sup>. والرد على استدلالكم به من أسهل ما يمكن؛ إذ كلمة [كفر]

(١) في «كتاب الصلاة» (ص: ٥٥) - المكتب الإسلامي، ص: ٧٢ - دار ابن حزم).

(٢) قال شيخنا في رسالته «حكم تارك الصلاة» (ص: ٥١-٥٢):

«ولقد صدق -رحمه الله-، لكن ذهابه إلى جواز إطلاق اسم (الكافر) على تارك الصلاة هو توسيع غير محمود عندي؛ لأن الأحاديث التي أشار إليها ليس فيها الإطلاق المدعى، وإنما فيها: «فَقَدْ كَفَرَ».

وما أظن أن أحدا يستجيز له أن يشتّق من هذا الفعل اسم فاعل، فيقول منه: (كافر)؛ إذن لزمه أن يطلق - أيضاً - على كل من قيل فيه: «كفر»، كالذي يحلفُ بغير الله، ومن قاتل مسلماً، أو تبرأ من نسبٍ، ونحو ذلك مما جاء في الأحاديث».

(٣) حديث صحيح، سيأتي تخرجه (ص: ١١٠-١١١).

## حكم تارك الصلاة

هنا بلفظ الفِعل؛ فهي ب نفسها لا تدل إلا على أن ترَكَ الصلاة من الكُفْرِ، أو أنه كَفَرَ في هذه الفِعْلَةِ، وليس هو الكُفَّرُ المُطلَقُ المخرج من الإسلام، فالحديث ليس دليلاً لكم بقولكم أنتم<sup>(١)</sup>.

أما قولُكُمْ: إنَّ قوْلَهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أُولَى الْحَدِيثِ: «الْعَهْدُ الَّذِي يَبْتَأِّ وَبَيْنَهُمْ» يُؤكِّدُ أنَّ المرادَ مِنْ كَلْمَةَ [كَفَرَ] الْكُفُّرُ الْأَكْبَرُ؛ إِذَ النَّبِيُّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْفَارَقِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ الْحَقِيقَيْنَ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ قَوْمٌ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ عَلَى حِلَّةٍ أَنَّهُمْ كُفَّارُ كُفَّارًا دُونَ كَفَرٍ!

**فالجواب:**

-أَنَا نُلْزِمُكُمْ -بِكَلَامِكُمْ هَذَا- بِتَكْفِيرِ كُلِّ مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ الشَّارِعُ بِالْكُفَرِ، وَالْحَكْمُ عَلَيْهِ بِالْخَلُودِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، دُونَ التِّقَاتِ إِلَى نَوْعِ الْكُفَرِ الْوَارِدِ فِي النَّصِّ، هُلْ هُوَ كُفُّرٌ أَكْبَرٌ أَمْ كُفُّرٌ أَصْغَرٌ؟! وَمَا أَكْثَرُ هُنَّ النَّصْوَصُ، فَمِنْهَا:

١ - قوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادْعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ -وَهُوَ يَعْلَمُهُ- إِلَّا كَفَرَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) ومثله الأثر المروي [وسيأتي تخریجه (ص: ١١١-١١٢)] عن عبد الله بن شقيق أنه قال: «كانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا يَرَوْنَ شَيْئاً مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كَفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ»؛ إذ إنه قد عَيَّرَ هنا بلفظ «كُفُّرٌ مُنْكَرٌ» غَيْرَ مَعْرَفٍ، وهو بنفسِه لَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ المرادَ حَقِيقَةَ الْكُفَرِ -أيضاً- كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «الاقتضاء» (ص: ٧٠)، وانظر لزاماً (ص: ٣٩-٤٠).

ثم لقائل أن يقول: إن قولَ ابن شقيقِ هُنَّا حَسْبَ عِلْمِهِ -رضي الله عنه- فقط؛ فقد ذهَبَ بعْضُ الصَّحَابَةِ إِلَى تَكْفِيرِ تاركِ الزَّكَاةِ وَتاركِ الْحَجَّ حَتَّى يَمُوتُ؛ كما في «الإِيمَان» لابن منه (٣٨٢-٣٨٦)، و«الإِبَانَةُ» لابن بطة (٦٨١/٢)، و«مَجْمُوعُ الْفَتاوَىِ» لابن تيمية (٥١٩/٢٨)، و«تَفْسِيرِ ابنِ كَثِيرٍ» (١/٣٩٥).

(٢) **مُسْتَقْتَلُ عَلَيْهِ:**

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (رَقْمٌ ٣٥٠٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (رَقْمٌ ٦١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

٢- قوله: «أَيُّمَا عَبْدٌ أَبْقَى مِنْ مَوَالِيهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>.

٣- قوله: «مَنْ حَلَّفَ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»<sup>(٢)</sup>.

٤- قوله: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»<sup>(٣)</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّصوصِ.

(١) أخرجه مسلم في «ال الصحيح» (رقم: ٧٠) من حديث جرير بن عبد الله البجلي -رضي الله عنه-.

#### (٢) حَدِيثُ صَحِيحٍ:

رواه أحمد في «المسندي» (٢/٣٤، ٥٨، ٨٧-٨٦، ٦٩، ٦٠، ١٢٥)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٣٢٥١)، والترمذني في «الجامع» (رقم: ١٥٣٥)، والطیالسی في «المسندي» (رقم: ١٨٩٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (رقم: ١٥٩٢٦)، والطحاوی في «مشكل الآثار» (١/٣٥٧-٣٥٩)، وابن حبان في «ال الصحيح» (رقم: ٤٣٥٨)، والبغوي في «شرح السندة» (٩٢٥)، والحاکم في «المستدرک» (١/٢٩٧، ١٨)، والبیهقی في «السنن الکبری» (٢٩/١٠) من حديث ابن عمر -رضي الله عنهم-.

والحديث حسنة الترمذی، وصححه الحاکم على شرط الشیخین، ووافقه الذهبی، وصححه شیخنا الالبانی في «ال الصحيح» (رقم: ٢٠٤٢) و«صحیح الجامع الصغیر» (رقم: ٦٢٠٤) وغيرهما، وانظر: «ال الصحيح» لإنعام الفائدۃ.

#### (٣) حَدِيثُ صَحِيحٍ:

رواه أحمد في «المسندي» (٢/٤٤٧٦، ٤٢٩، ٤٠٨)، وأبو داود في «السنن» (رقم: ٣٩٠٤)، والترمذني في «الجامع» (رقم: ١٣٥)، والنسائي في «السنن الکبری» (رقم: ٩٠١٨-٩٠٢٠)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ٦٣٩)، والدارمي في «السنن» (رقم: ١١٤١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٢٥٢-٢٥٣)، والبخاری في «التاریخ الکبیر» (٣/١٦-١٧)، وابن الجارود في «المتنقی» (رقم: ١٠٧)، والعقیلی في «الضعفاء» (١/٣١٨)، وابن عدی في «الکامل» (٢/٦٣٧)، والطحاوی في «شرح المشکل» (رقم: ٦١٣٠) و«شرح المعانی» (٣/٤٥)، والحاکم في «المستدرک» (١/٨)، والبیهقی في «السنن الکبری» (٧/١٩٨) من حديث أبي هریرة -رضي الله عنه-.

والحديث صححه الحاکم على شرط الشیخین، ووافقه الذهبی في «التلخیص»، وصححه الحافظ العراقي، وقوى إسناده الحافظ الذهبی، وصححه شیخنا الالبانی في «الإرواء» (رقم: ٢٠٠٦)، وخرجته بتوسيعٍ في تعلیقی على «بلغ المرام» للحافظ ابن حجر -یسر الله إتمامه بخير -.

فإنكم تقولون فيها وفي مثيلها: إنه كُفر دون الكفر الأكبر المخرج عن الملة - تماماً كما نقول نحن في تارك الصلاة المقر بوجوبها.

فهل تُخطئ قولكم هذا بأن النبي ﷺ حينما تكلم بهذه الأحاديث، تكلم بها ولم يكن يؤمِّن قوماً يطلق عليهم على حدة أنهم كفار كفراً دون كفر! أم يقول: إن قولكم هذا قول صحيح ناتج عن الجَمْعِ بين هذه النصوص وغيرها؟!! ثم إن قوله ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَا وَبَيْنَهُمْ» أي: الأمر الذي يُفَرَّقُ بيننا نحن المسلمين وبين الكفار المشركين. وهذا الأمر قد يكون تفريقاً من حيث الحكم، وقد يكون تفريقاً من حيث المظاهر والشكل والصورة. فكلا الأمرين داخل تحته.

ولمَّا ثبتَ عندنا من أدلة أخرى - وقد سبق ذكر بعضها - أن التارك بغير جُحود مُسْلِمٌ؛ وجَبَ الجَمْعُ بين تلك الأدلة وبين هذا الحديث، وليس ذلك إلا لأن يكون المراد بقوله ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَا وَبَيْنَهُمْ» أي: الأمر الذي يُفَرَّقُ بيننا وبينهم من حيث المظاهر والشكل والصورة، لا من حيث الحكم، بمعنى أن المسلمين يُصلُّون، أما الكفار فإنهم لا يصلُّون، فمن كان يصلِّي ظهر لمن رأى أنه مسلم، وأما من لم يكن يصلِّي فإنه يُعرف أنه من الكفار<sup>(١)</sup>.

(١) وليس هذا بعيداً؛ فالنبي ﷺ نهى في أحاديث كثيرة عن التشبه بالكافر والمشركين، وقال: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>، فهل أصبح ذاك المتشبه فرداً منهم، كافراً مثلهم؟ أم أنه أصبح منهم في القدر المشترك الذي شابهُم فيه؟! لا شك أنه الثاني. وراجع كلام شيخ الإسلام في «الاقتضاء» (ص: ٥٧ - ٥٦) وما بعده.

#### (أ) حديث صحيح:

رواه أحمد في «المسندي» (رقم: ٥١١٤، ٥١١٥، ٥٦٦٧، ٥١١٥)، - ط: شاكر)، وأبو داود في «السنن» (١٧٣)، وغيرهما بإسناد حسن من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -. وله طريق آخر عنه عند الطحاوي في «المشكل» (٨٨/١)، وشاهد من حديث حذيفة - رضي الله عنه -، فيما يصح الحديث، وبإذن التوفيق.

فيكون النبي ﷺ قد أطلق «العهد» بقسميه، وأراد بعضه؛ بدلالة الأدلة القاضية بعدم كفر التارك بغير جحود، وهذا كقوله تعالى: «وَإِنَّ كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْبِعَهُمْ فِي مَاذَا نَهَمُ» [نوح: ٧]؛ فإن الأصعب هو ذاك العضو المعروف بكامله، ويشتمل على الأنملة، والمراد بالأصعب هنا الأنملة. فأطلق الكل وأراد البعض؛ والذي جعلنا نقول ذلك هو استحاله إدخال جميع الأصعب في الأذن. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

-٣- أما احتجاجهم بحديثي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> من أن النبي ﷺ علق قاتل النساء ومنابذتهم بالسيف إذا تركوا إقامة الصلاة، وقد ورد في حديث عبادة: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى . . . وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ تَرَوُا كُفُرًا بِوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»<sup>(٢)</sup>.

فنقول لهم: إنكم قد أصبتُمْ أَجْرًا واحِدًا في استدلالكم هذا؛ إذ إنكم قد استلزَمْتُم مِنَ المقاتلَةِ المنازعَةَ، واستلزمْتُم مِنَ المنازارَةِ المقاتَلةَ! وهذا مُنشأً الخطأ؛ إذ قد تكون منازعة بلا مقاتلَة، وقد تكون مقاتلَة بلا منازعة، بل في حديثي «صحيح مسلم» المقاتلَة فقط على ترْكِهِم إقامة الصلاة -ليس إلا- مع كونهم أمراء لهم من الحق ما للأمراء المصليين. ليس فيهما تعرُضُ الْبَتَة لمنازعة الأمراء وخلعهم وتولية غيرهم، ولا يلزم من المقاتلَة الخلع كما قلنا آنفًا.

أما حديث عبادة، ففيه منازعَتُهُمُ الْأَمْرُ وخلعَهُمْ إذا ظهرَ منهم كُفُرٌ بواح، ولم يتكلَّم عن المقاتلَةِ أصلًا؛ إذ يمكن خلعهم دون مقاتلَة.

(١) انظر لِزاماً: «فيض من رب الناس» (ص: ٨٠-٧١، ٨٦، ٨٨، ٨٩).

(٢) سبق تخرير هذه الأحاديث (ص: ٤٠-٤١).

## حكم تارك الصلاة

فهذان حكمان مختلفان، لا علاقة بينهما؛ فالحكم الأول - وهو المقاتلة - يكون عند تركِهم إقامة الصلاة - والمقاتلة لا تعني أنهم كفارًا كما هو معلوم -، والحكم الثاني - وهو المنازعَةُ، والخلعُ، وتوليةُ الغير - عند رؤية الكفر الواح منهم<sup>(١)</sup>. فتأمل!<sup>(٢)</sup>

(١) وانظر معنى المنازعَة في «السان العربي» (١٤/١٠٧).

(٢) وبعد كتابة هذا الكلام بأكثر من عام جمعتني إحدى المجالس العلمية بالأخ الفاضل أبي حذيفة المصري، رضا بن فكري - حفظه الله -، ووقع السؤال عن هذه المسألة والبحث فيها، فأدلى كلّ بدلٍ، فكان مما قاله الأخ أبو حذيفة - حفظه الله - جواباً عن هذه النقطة:

إن قوله عليه السلام في حديث أم سلمة - رضي الله عنها -: «لا؛ ما صَلَوْا» هو في الحقيقة يرُادُ منه إعطاء هؤلاء الحُكَمَاءِ فُرْصَةً إِمْهَالٍ حتى تَرَدَّعُهُمْ صَلَاتُهُمْ وَتَنْهَاهُمْ عن المنكر الذي صدرَ منهم؛ فقد قال رَبُّنا جَلَّ وَعَلَّا في الآية المعروفة: ﴿إِنَّ الظَّلَّةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؛ فهو علاجٌ وردعٌ إيماني من داخل النفس المؤمنة، منشأه المحافظة على الطاعة، وهي متمثلة هنا في فعل الصلاة.

وأما قوله عليه السلام في حديث عوف بن مالك - رضي الله عنه -: «لا؛ مَا أَقَامُوا فِيكُم الصَّلَاةَ»؛ فالمرادُ منه هو عدمُ منابذتهم؛ لكونهم أقامُوا الصَّلَاةَ في الناس في المساجد والمصلَّيات، الجُمُع والجماعات وصلوات العيدين والاستسقاء وغيرها؛ فقد حملَ المُشَرِّعُ العُلَمَاءَ والخطباءَ والدُّعَاءَ إلى الله تعالى مسؤولية كبيرة؛ ليقوموا بدورهم في الإصلاح والتوجيه عامة، وفي توجيه وإصلاح الحاكم خاصة حتى تزول تلك المنكرات، والقيام بهذه المسؤولية سيكون بالطبع - من خلال المساجد التي أقاموا هم - أي: الحُكَمَاءِ الصلاةَ فيها.

فهذا علاجٌ وإصلاحٌ للحاكم عن طريق أهلي العِلْمِ الذين يفترضُ فيهم أن يُؤثِّروا في المجتمع والحاكم معاً.

أما إذا لم يجد ذلك نفعاً، ولم يتتصح الحاكم، ولم تنه صلاتُه، ولم يرتدع؛ فحينئذ تكون المنابذة والمقاتلة، وحينئذ ستكون مُبرَّرةً، وهذا مع صَلَاتِه وإقامَتِه الصلاة في الناس بالطبع، فافهم هذا جيداً.

= وهذا الذي قُلْتُه هو ما جَرِيَ عَلَيْهِ عَمَلٌ بعْضِ السَّلَفِ؛ فقد خَرَجَ بعْضُهُم فِعْلًا عَلَى حُكَّامٍ رَأَوْا مِنْهُمْ مَا يُتَكَبِّرُونَ مَعَ أَنَّهُمْ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ فِي النَّاسِ؛ فقد خَرَجَ الْحَسِينُ بْنُ عَلَيٍّ عَلَى مَعاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفِيَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وَخَرَجَ ابْنُ الْأَشْعَثِ وَمَعَهُ سَعِيدُ بْنُ جَبَّيرٍ عَلَى الْحَجَاجَ بْنَ يَوسُفَ الثَّقْفِيِّ، وَالْمُتَبَعُ لِلتَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ يَجِدُ الكَثِيرَ مِنْ هَذَا.

بل إنَّ بَعْضَ مَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ السَّلَفِ كَانَ الْمَانِعُ عَنْهُ فَقَطْ هُوَ النَّظَرُ إِلَى الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ، وَأَنَّهُ رَأَى الْمَفَاسِدَ أَعْظَمَ مِنَ الْمَصَالِحِ.

فَهَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عَلَّلَ عَدَمَ خَرْجَهُ -لَمَّا خَطَبَ مَعَاوِيَةً وَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلْيَطْلُعْ لَنَا قَرْنَاهُ، فَلَنَخْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَيْهِ» -بِقَوْلِهِ: «فَحَلَّتُ حُبُّوَتِي، وَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: أَحَقُّ بِهِذَا الْأَمْرِ مِنْكُمْ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلْمَةً تُفَرَّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَتُسَيْفُ الدَّمَ وَيُخْلِمَ عَنِّي غَيْرُ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ مَا أَعْدَ اللَّهُ فِي الْجَنَانِ» أَهُ، وَالْأَكْثَرُ فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» [برقم: ٤١٠٨].

أَمَا عَنْ قَوْلِهِ رَبِّكُلُّهُ فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «إِلَّا أَنْ تَرَوَا كُفَّارًا بُوَاحَّا...»؛ فَهَذَا يُفِيدُ (أَوْ يُجِيزُ) مُشْرُوعِيَّةَ الْخَرُوجِ عَلَى الْحُكَّامِ إِذَا مَا صَدَرَ مِنْهُمُ الْكُفَّارُ الْبَوَاحُ وَلَوْ أَدَعَى أَحَدُهُمْ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ أَوْ رَمَيَ يُصَلِّيَ، بَلْ وَلَوْ أَقَامَ الصَّلَاةَ فِي النَّاسِ.

فَهَذَا شَيْءٌ، وَذَاكَ شَيْءٌ آخَرُ !

وَبِالْتَّالِي: نَرِى رِبْطًا بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْأَجْلَاءِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ الْحَدِيثِيْنِ السَّابِقِيْنِ غَيْرَ وَارِدٍ، وَعَلَيْهِمْ يَرِدُ الْأَتَيْ :

١- لَوْ قَالَ حَاكِمٌ مَا: حُكْمِي كُحْكُمُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ مِنْ حُكْمِهِ تَعَالَى، هل تَمْنَعُ صَلَاتُهُ هُوَ كَوْنُ مَا صَدَرَ مِنْهُ كُفَّارًا بُوَاحَّا؟ وَهَلْ تَمْنَعُ مِنَ الْخَرُوجِ عَلَيْهِ؟!

٢- هَلْ فَهِمَ مَنْ خَرَجَ فِعْلًا [مِنَ السَّلَفِ] عَلَى الْحُكَّامِ الَّذِينَ صَدَرُوا مِنْهُمُ الْمُنْكَرَ -وَالَّذِينَ (أَيْضًا) لَمْ يَخْرُجُوا وَلَكِنْهُمْ وَافَقُوا عَلَى أَصْلِ الْمِبْدَا إِلَّا أَنَّهُمْ رَجَحُوا تَرْكَ الْخَرُوجِ لِكَثِيرَةِ الْمَفَاسِدِ الْمُتَرَبِّةِ عَلَيْهِ -أَنَّ الْخَرُوجَ لَا يَجُوزُ مَا صَلَى الْحَاكِمُ أَوْ مَا أَقَامَ فِيهِمُ الصَّلَاةَ؟!

٣- هَلْ عُرِفَ أَوْ تُقْلَلَ عَنْ أُولَئِكَ الْحُكَّامِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ تَرَكُوا الصَّلَاةَ أَوْ لَمْ يَقِيمُوهَا فِي النَّاسِ؟ وَهَلْ أَتُوا كُفَّارًا بُوَاحَّا عَنَّدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرْهَانٌ؟!

## حكم تارك الصلاة

إِنَّمَا أَرْدَنَا مَثَلًا - أَنْ تُبَوَّبَ بَابًا عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ (حَدِيثُ عِبَادَةِ وَحْدَيْثِي أَمْ سَلْمَةَ، وَعَوْفَ بْنَ مَالِكٍ)؛ فَإِنَّا نَقُولُ: «بَابٌ: مُقاَتَلَةُ الْأَمْرَاءِ عِنْدَ تَرْكِهِمْ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ، وَخَلْعُهُمْ عِنْدَ كُفْرِهِمْ كُفْرًا بَوَاحًا»<sup>(١)</sup>.

وَعَلَيْهِ: فَاسْتِدْلَالُ الْمُخَالِفِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «فِي هَذِئِ الْحَدِيثَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى مُنَابَذَةِ الْوِلَاةِ بِالسَّيْفِ إِذَا لَمْ يَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَلَا تَجُوزُ مُنَازَعَةُ الْوِلَاةِ وَقَاتَلُهُمْ إِلَّا إِذَا أَتَوْا كُفْرًا صَرِيحًا عِنْدَنَا فِيهِ بَرْهَانٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِقَوْلِ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ: . . . (فَذِكْرُ الْحَدِيثِ)»<sup>(٢)</sup>. هَذَا أَوْلَى.

لَذِكْرُ كُلِّهِ نَقُولُ: إِنَّ الرَّيْنَطَ الْمُذَكُورَ بَيْنَ حَدِيثِي «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» وَحَدِيثِ عِبَادَةِ: أَوْلَى: غَيْرُ وَاقِعٍ؛ حِيثُ لَوْ أَتَى بِالْكُفْرِ الْبَوَاحَ مَعَ الصَّلَاةِ لَا يَجُبُ خَلْعُهُ، وَهَذَا باطِلٌ.

ثَانِيًّا: لَمْ يَكُنْ عَلَى فَهْمٍ وَعَمَلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الْمُنْتَقُولِينَ.  
ثَالِثًا: مُتَكَلِّفًا؛ حِيثُ إِنَّ الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَفْهُومُهُمَا مُسْتَقِلٌّ تَمَامًا عَنْ مَفْهُومِ الْحَدِيثِ الثَّالِثِ الْمُنْفَرِدِ، الَّذِي هُوَ مُنْفَرِدٌ فِي مَفْهُومِهِ أَيْضًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

(١) وَفِي «فَتْحِ الْمُغَافِرَةِ» (ص: ٢٠٠-٢٠٢) نَحْوُ هَذَا الْكَلَامِ.

(٢) فَنَحْنُ نَقُولُ: «نَعَمْ»، وَ«لَا»:

«نَعَمْ» فِي قَوْلِكُمْ: «فِي هَذِئِ الْحَدِيثَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى مُنَابَذَةِ الْوِلَاةِ بِالسَّيْفِ إِذَا لَمْ يَقِيمُوا الصَّلَاةَ».

وَ«لَا» فِي قَوْلِكُمُ الْآخَرِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ لَكُمْ: مَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ جَوازِ مُقاَتَلَتِهِمْ إِلَّا إِذَا أَتَوْا كُفْرًا صَرِيحًا؟

فَإِنْ قُتِلُوكُمْ: مَا ذَكَرْنَا فِي الْفَقْرَةِ نَفْسِهَا - وَهُوَ حَدِيثُ عِبَادَةِ - .

(١) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّعْمَانِي - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - وَانْظُرْ فِي هَذِهِ الْجُزِيَّةِ كِتَابَ: «مُعَالَمَةُ الْحَكَامِ فِي ضَرَوِّ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ» لِلشِّيخِ عَبْدِ السَّلَامِ بِرْجَسٍ، وَخَاصَّةً (ص: ١٢٣-١٤٢، ١٢٧-١٢٦، ١٣٧-١٦٠).

ثانياً: إن سلمنا لكم -جدلاً- أن المراد بقتالهم في حديثي أم سلمة وعوف بن مالك هو منازعتهم الأمر وتولية غيرهم؛ فيكون الجمع الصحيح حيث: أنه لا يجوز منازعة النساء وتولية غيرهن إلا إذا أتوا كفراً بواحداً أو تركوا إقامة الصلاة<sup>(١)</sup>.

**هذا ما عندي -الآن- على أقوى ما استدلوا به من الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup>.**

= قلنا لكم: إن الحديث ليس فيه إلا منازعتهم الأمر إذا أتوا كفراً بواحداً. والمنازعة لا تسلزم المقاتلة كما سبق آنفاً، فليس -إذن- لكم دليل في هذا الحديث -ولا في غيره- يدل على عدم جواز مقاتلتهم إلا إذا أتوا كفراً بواحداً.

(١) وعطف الجملة الأخيرة (أو تركوا إقامة الصلاة) على جملة كفر البوح إنما هو للدلالة على أن ترك إقامة الصلاة ليس من الكفر البوح؛ لما سبق ذكره من أدلة دلت على عدم كفر التارك المفترض بوجوبها، واستفادنا الحكم بجواز منازعتهم عند تركهم إقامة الصلاة من حديثي أم سلمة وعوف بن مالك -هذا طبعاً على التسليم لكم أن المراد بالمقاتلة الخلع والمنازعة، وإنما فتحن لا نسلم به؛ لما سبق ذكره في الوجه الأول - فتأمل ، والله تعالى أعلم.

(٢) أما قول من قال: إن إجماع الصحابة قد انعقد على تكبير تارك الصلاة مطلقاً دون تفصيل؛ فقوله تغرنى حكايته عن رده، لكن مع ذلك نقول:

أولاً: إن عدم العلم بالمخالف لا يعني العدم، والجزم بهذا الإجماع من قبيل عدم العلم، وليس من قبيل العلم بالعدم، وعدم العلم لا حجّة فيه، ويكتفينا أن العلماء قد اختلفوا في المسألة، وقد رأيت الإمام أحمد وهو القائل: «إياك أن تقول قولاً ليس لك فيه إمام» - قد جاءت عنه رواية بعدم كفر تارك الصلاة، وبعض من قال بقولنا من أوسع أهل الحديث رواية كعمر بن عبد العزيز، والزهري، ومالك، والشافعي، وحماد بن زيد، ومكحول وغيرهم، فلو كانت المسألة مجمعاً عليها، ولم يكن ثم خلاف بين المتقدمين؛ ما كان لأحمد ولا لغيره -وهم جمahir أهل العلم كما علمت- أن يخالف الإجماع! ولذلك قال الإمام ابن المنذر -رحمه الله- في كتابه «الإجماع» (ص: ١٥٨) -عندما ذكر تارك الصلاة-: «لم أجده فيه إجماعاً».

وها أنا مُورِّدُ لك -بعد قليلٍ- فُصُولاً ماتِعةً، وأجوبَةً رائعةً، للشيخ الإمام عَلَم الأعلام، قُدوةُ المحققين، وعمدةُ المتعلمين، إمام الأئمة، وشمسِ الأمة، فريد عصرِه، وقريع دهرِه، شيخ الإسلام على الإطلاق، ومُحرر العلوم بالاتفاق، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية -رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً- من الجزء الثاني والعشرين من «مجموع الفتاوى» (ص: ٤٠-٦٣).

**ثانياً:** إن القول بالإجماع فيه تَضليلٌ وتَجْهيلٌ لكلٍّ من قال بخلاف هذا القول ! فالتضليل لأنهم قالوا بخلاف الإجماع المزعوم ، والتتجهيل لأنهم يَحْهَلُونَ الحُكْمَ بعدم جواز مخالفنة الإجماع ، أو على فرض حُسن الظن بهم -أنهم لم يعلموا هذا الإجماع ولم يدرُوا به ! وأَحَلَاهُمَا مُرًّا ! فتأمل -رعاكَ الله - !

**ثالثاً:** إن الإجماع المزعوم هنا هو ما يُعرَفُ عند علماء الأصول بالإجماع السُّكُوتِي ، وهو - كما يقول الخطيب البغدادي -رحمه الله- في «الفقيه والمتفقه» (١٧٠/١) : «أن يشتهر القولُ أو الفِعلُ من البعض ، فيسكتُ الباقيون عن إنكارِه». قلتُ: أو الاعتراف به -أيضاً-.

وهذا النوع من الإجماع مختلفٌ فيه، فَمِنْ قائلٍ إنه إجماعٌ وحجَّةٌ . ومن قائلٍ: ليس إجماعاً ولا حجَّةٌ . ومن قائلٍ: إنه حجَّةٌ وليس إجماعاً، ... إلى غير ذلك مما لا مجال لتفصيله الآن . والراجح -عندِي- القولُ الآخر - وهو اختيار جماعة من الأصوليين منهم الأمدي في «الأحكام» (١/٣٦١) -؛ فالساكتُ لا يُسَبِّ إليه قولٌ؛ إذ قد يكونُ سكوتهُ عن الإنكار لعارضٍ في الأدلة عنده، أو لعدم حُصُولِ ما يفيدهُ الاجتِهاد في تلك الحادثة إثباتاً أو نفيًا ، أو لغير ذلك من الاحتمالات التي ذكرها أهل العلم .

اللهم إلا إذا أفادَت القرائنُ العلمَ برضَا الساكتين ، فيصير إجماعاً في هذه الحالة - وهو اختيار الغزالِي في «المستصفى» (١/١٩١) -؛ لأنَّ إفادَة القرائنُ العلمَ برضَا كإفادَة التُّطْقِ لِه . والله أعلم .

وانظر هذه المسألة في «المحسوب» (٢/٢١٥) للرازي ، و«المنخول» (٢٦٨-٢٦٧/١٩) للغزالِي ، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٩/٣١٨) ، و«المسودة» (٣/٣٣٥) لآل تيمية ، و«نهاية السول» (٣/٢٩٤) للإسْنوي ، و«التلخيص» (٣/٩٨-٩٩) للجويني ، و«إرشاد الفحول» (١٢٧-١٢٨) لـ الشوكاني ، و«معالم أصول الفقه» (١٦٤-١٦٣) لمحمد حسين الجيزاني .

وقد سُئلَ -رحمه الله- فيها عن تارِكِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، هل هو مُسْلِمٌ في تلك الحال أم لا؟ ثم سُئلَ عَمَّ يَؤْمِرُ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَعُ، وَمَاذَا يَجْبَعُ عَلَيْهِ؟ ثم سُئلَ عن رَجُلٍ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يُصَلِّ؟ ثم سُئلَ عن رَجُلٍ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عَمَدًا بِنِيَّةٍ أَنَّهُ يَفْعُلُهَا بَعْدِ خَرْجِهِ وَقَتْهَا قَضَاءً؟ ثم سُئلَ عن مُسْلِمٍ تَرَكَ لِلصَّلَاةِ وَيُصْلِي الْجَمْعَةَ؟

ونظراً لأهمية هذه الأسئلة وارتباطها بواقعِنا أشدَّ الارتباط عَزَمْتُ على استخراجِها من «مجموع الفتاوى» وإفادتها بالطبع كرسالة مستقلة، لتكون في متناولِ الجميع، ويعمَّ النفعُ بها، فضبيطُ نصَّها، وخرَجْتُ أحاديثها، وعلَقتُ عليها، وكتبتُ لها تلك المقدمة القصيرة المختصرة، ثم وضعْتُها بين يدي الأخ الشیخ مشهور بن حسن آل سلمان، فقرأها وراجعها، وأنثى عليها خيراً، فالفَلَلَ أَسْأَلُ أَنْ ينفعَ بها ويجعلَها خالصةً لوجهه الكريم، وأن يجزيَّني عليها الشَّوَابَ الْعَظِيمَ، «يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَقَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ»؛ إنه جوادٌ كريمٌ وخيرٌ مسئول.

وأخيراً أقول كما قال الخطيب البغدادي -رحمه الله- في مقدمة: «موضع أوهام الجمع والتفريق» (١/٥):

«ولعل بعضَ مَنْ ينظرُ فيما سَطَرْنَا، ويقفُ على ما لكتابنا هذا ضمَنَاهُ يُلْحِقُ سَيِّءَ الظنَّ بنا، ويرى أَنَا عَمَدْنَا لِلطَّعْنِ عَلَى مَنْ تقدَّمنَا، وإظهارِ العِيْبِ لِكِبَرِاءِ شَيْوِخِنَا وعلماءِ سَلْفِنَا! وأَنَّى يَكُونُ ذَلِكَ! وبِهِمْ دُكِرْنَا، وبِشُعَاعِ ضَيائِهِمْ تَبَصَّرْنَا، وبِاقْفَائِنَا واصِحَّ رُسُومِهِمْ تَمَيَّزْنَا، وَبِسُلُوكِ سَبِيلِهِمْ عَنِ الْهَمْجِ تَحَيَّرْنَا، وَمَا مِثْلَهُمْ وَمِثْلُنَا إِلَّا كَمَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرُو بْنُ الْعَلاءِ... : مَا نَحْنُ فِيمَنْ مَضَى إِلَّا كَبَقْلٍ فِي أُصُولِ نَخْلٍ طِوَالٍ» أَهـ.

هذا؛ ولا يفوّتني أن أشكّر أخاناً وشيخناً أبا الحارث علّيَّ بنَ حسن بنَ عليِّ  
الحلبيِّ الأثريِّ -حفظه الله- على مراجعته هذه الرسالة -رغم ضيق وقتِه  
وكثرَةِ أشغاله-، وفتحَه مكتبةُ أمامي، وحُسْنَ استقباله لي، جزاه اللهُ خيراً؛  
فـ «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ». كما قال نبِيُّه ﷺ<sup>(١)</sup>.

حدیث صحیح : (۱)

رواه أحمد في «مسنده» (٢/٤٩٢، ٤٦١، ٣٨٨، ٢٩٥، ٢٥٨)، وأبو داود في «السنن» (رقم: ٤٨١١)، والترمذى في «الجامع» (رقم: ١٩٥٤)، والطیالسی في «مسنده» (رقم: ٢٤٩١)، والبخاری في «الأدب المفرد» (رقم: ٢١٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/١١٢٢)، وابن حبان في «صحیحه» (رقم: ٣٤٠٧)، والبیهقی في «السنن الکبری» (٦/١٨٢) و«شعب الإیمان» (٦/٩١١٧) و«الأداب» (رقم: ٢٥٢)، وأبو نعیم في «الحلیة» (٨/٣٨٩ و ٩/٢٢)، والخرائطی في «فضیلۃ الشکر» (رقم: ٨٠) - وسقط من سنته الریبع بن مسلم! -، وأبو الشیخ في «الأمثال» (رقم: ١١٠)، وابن أبي الدینیا في «قضاء الحاجة» (رقم: ٧٢)، والبغوی في «شرح السنّة» (رقم: ٣٦١٠)، وغيرهم من طریق الریبع بن مسلم: ثنا محمد بن زیاد عن أبي هریرة -رضی الله عنه- مرفوعاً به.

قال الترمذى: «هذا حديث صحيح».

قال شيخنا الألباني -حفظه الله- في تعليقه على «المشكاة» (رقم: ٣٠٢٥):  
«إسناده صحيح».

قلتُ: وحْقُهُ أَنْ يُضَافَ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَقَدْ وَقَعَ فِي طَبْعَةِ خَلِيلِ مَأْمُونِ  
شِيخَا لِـ«الْتَّقْرِيبِ» فِي تَرْجِمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ -وَهُوَ الْحَارِثُ الْمَدْنِيُّ-  
(١٧١/٢) (رَقْمٌ ٦٦٠٨): «مِنَ الْثَّالِثَةِ / ٤ ! هَكُذا، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنَ رِجَالِ الْجَمَاعَةِ؛  
كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٢١٩/٢٥)، وَغَيْرِهِ.

وبالمناسبة أقول: إن هذه الطبعة من «التقريب» [طبعة شيشا] فيها من الأخطاء ما لا يُحصى، ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

وفي الباب عن غير واحدٍ من الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- .

هذا، وإن أَصَبْتُ فمِنَ اللَّهِ وحْدَهُ، وإن أَخْطأْتُ فمِنْ نَفْسِي وَمِنَ الشَّيْطَانِ،  
وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بِرَاءٌ، وَلَا أَدَعَّ الْكَمالَ لِنَفْسِي؛ فَكُلُّ بْنِي آدَمَ خَطَّاءٌ،  
وَسَبِّحْنَاكَ اللَّهُمَّ بِحَمْدِكَ، أَشْهُدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

وَصَلَى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ  
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَآخِرَ دُعَوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكتبه

أبو عبد الله النعماني الأثري  
فؤاد بن الششتاوي



لَهُ الْحَمْدُ  
لِلّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ  
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ  
الْحَمْدُ لِلّٰهِ  
لِمَا نَرَى  
لِمَا لَمْ نَرَى  
لِمَا نَأْتُ  
لِمَا تَرَكْنَا



□ سُئلَ شِيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - عَنْ تَارِكِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ، هُلْ هُوَ مُسْلِمٌ فِي تَلْكَ الْحَالِ؟

فَأَجَابَ: أَمَّا تَارِكُ الصَّلَاةِ: فَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَقِدًا لِوُجُوبِهَا فَهُوَ كَافِرٌ بالنصّ والإجماع، لَكِنْ إِذَا أَسْلَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ، أَوْ وَجْبَ بَعْضِ أَرْكَانِهَا: مِثْلُ أَنْ يُصْلِيَ بِلَا وَضْوَءٍ، فَلَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْوَضْوَءَ أَوْ يُصْلِيَ مَعَ الْجَنَابَةِ، فَلَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ عُشْلَ الْجَنَابَةِ، فَهَذَا لِيْسَ بِكَافِرٍ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ.

لَكِنْ إِذَا عَلِمَ الْوُجُوبَ: هُلْ يَجْبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمَا.

قِيلَ: يَجْبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: لَا يَجْبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.

وَعَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا الْأَصْلِ رِوَايَاتٌ مَنْصُوصَاتٌ فِيمَنْ صَلَّى فِي مَعَاطِنِ الْإِبْلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِالنَّهِيِّ، ثُمَّ عَلِمَ، هُلْ يُعِيدُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

وَمَنْ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبْلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِالنَّهِيِّ، ثُمَّ عَلِمَ، هُلْ يُعِيدُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ مَنْصُوصَتَيْنِ.

وَقِيلَ: عَلَيْهِ الإِعَادَةُ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاهِلًا بِوُجُوبِهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ دُونَ دَارِ الْحَرْبِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَالصَّائِمُ إِذَا فَعَلَ مَا يَفْطِرُ بِهِ جَهْلًا بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ: فَهَلْ عَلَيْهِ الإِعَادَةُ؟

عَلَى قَوْلَيْنِ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ.

وكذلكَ مَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا فِي الْحَجَّ جَاهِلًا.

وأصلُ هذا: أَنْ حُكْمَ الْخِطَابِ؛ هَلْ يَبْتُ في حَقِّ الْمَكْلَفِ قَبْلَ أَنْ يَلْعُغَهُ؟

فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

قَوْلٌ: يَبْتُ، وَقَوْلٌ: لَا يَبْتُ، وَقَوْلٌ: يَبْتُ الْمُبْدَأُ دُونَ النَّاسِخِ.

وَالْأَظَهَرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَبْتُ الْخِطَابُ إِلَّا بَعْدَ الْبَلَاغِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تُنْذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ يَلْعَغُ» [الأنعام: ١٩]، وَقَوْلِهِ: «وَمَا كَانَ مُعَذِّبَيْنَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا» [الإِسْرَاء: ١٥]، وَلِقَوْلِهِ: «لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ» [النَّسَاء: ١٦٥].

وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ مُتَعَدِّدٌ، يَبْيَنُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ أَحَدًا حَتَّىٰ يَلْعَغَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَآمَنَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَعْلَمْ كَثِيرًا مَا جَاءَ بِهِ لَمْ يَعْذِبِهِ اللَّهُ عَلَى مَا لَمْ يَلْعَغُهُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْذِبْهُ عَلَى تَرْزِكِ الإِيمَانِ [إِلَّا]<sup>(١)</sup> بَعْدَ الْبَلَاغِ، فَأَنَّ<sup>(٢)</sup> لَا يَعْذِبُهُ عَلَى بَعْضِ شَرائِطِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَلَاغِ أُولَى وَأَخْرَى<sup>(٣)</sup>.

وَهَذِهِ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُسْتَفِيَضَةُ عَنْهُ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ.

(١) زِيادةُ ضُرُورِيَّةِ أَصْفَتُهَا؛ لِيُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي إِنَّهِ».

(٣) انظر: «مجموَعُ الْفَتاوىٍ» لِهِ (١/٤٣٩ وَ٢/٤٢١ وَ٢/٢٨٨ وَ١٢/٤٣٩)، وَ«مِيزَانُ الْأَصْوَلِ فِي نَتَائِجِ الْعُقُولِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السِّمْرَقَنْدِيِّ (١/٢٨٥)، وَ«أَصْوَاءُ الْبَيَانِ» لِلشِّنْقِيَّيِّ (٣/٤٧١-٤٧٢)، وَ«رَفْعُ الْحَرْجِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ» لِلشِّيْخِ صَالِحِ بْنِ حَمِيدٍ (٢٢٩).

فإنه قد ثبت في «الصحاب» أن طائفه من أصحابه ظنوا أن قوله تعالى: «**الْغَيْطُ الْأَبِيسُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ**» [البقرة: ١٨٧] هو الجبل الأبيض من الجبل الأسود، فكان أحدهم يربط في رجله جبلًا، ثم يأكل حتى يتبيّن هذا! فيبين النبي ﷺ أن المراد بياض النهار، وسود الليل<sup>(١)</sup>، ولم يأمرهم بالإعادة.

وكذلك عمر بن الخطاب وعمار أجنبياً، فلم يصل عمر حتى أدرك الماء، وظن عمّار أن التراب يصل إلى ما يصل الماء، فترغّب كما تمرغ الدابة<sup>(٢)</sup>،

(١) يشير - رحمه الله تعالى - إلى ما رواه البخاري في «صححه» (رقم: ٤٥١١)، ومسلم في «صححه» (رقم: ١٠٩١)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: «لما نزلت **وَكَلَوَا وَأَشَرَبُوا حَقَّ يَبْيَنَ لِكُوْنِ الْغَيْطِ الْأَبِيسِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ**» كان الرجل إذا أراد الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأسود والخط الأبيض، فلا يزال يأكل ويشرب حتى يتبيّن له ربّيهما، فأنزل الله بعد ذلك: «**مِنَ الْفَجْرِ**»، فلعلوا أنما يعني بذلك الليل والنهر».

وفيهما - أيضاً - «صحح البخاري» (رقم: ٤٥٠٩)، و«صحح مسلم» (رقم: ١٠٩٠) من حديث عدي بن حاتم - رضي الله تعالى عنه - قال: «لَمَّا نَزَّلَتْ **حَقَّ يَبْيَنَ لِكُوْنِ الْغَيْطِ الْأَبِيسِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**» قلت: يا رسول الله! إني أجعل تحت وسادي عقالين: عقالاً أبيض، وعقالاً أسود؛ أعرف الليل من النهار، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ وِسَادَكَ لَعَرِيقٌ؛ إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبِيَاضُ النَّهَارِ». (٢) متفق عليه:

رواه البخاري في «صححه» (رقم: ٣٣٨)، ومسلم في «صححه» (رقم: ٣٦٨)، وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبي زيد قال: « جاءَ رجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، فَقَالَ عُمَرُ: لَا تُصَلِّ، فَقَالَ عُمَارٌ: أَمَا تَذَكَّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا وَأَنْتَ فِي سَرِيرَةِ، فَأَجْبَنَنَا، فَلَمْ نَجِدْ مَاءً، فَأَمَا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَا أَنَا فَتَمَعَّنْتُ فِي التَّرَابِ، وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِيكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخُ، ثُمَّ تَمْسُخُ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفِيلَكَ؟» فَقَالَ عُمَرُ: أَتَّقَى اللَّهَ يَا عُمَارًا! قَالَ: إِنْ شَتَّ لَمْ أُحَدِّثُ بِهِ، [فَقَالَ عُمَرُ: ثُوَلِّيَّكَ مَا تَوَلَّتْ]. »

وما بين المعقوقتين رواية أخرى لمسلم.

## حكم تارك الصلاة

ولم يأْمُرْ واحِدًا مِنْهُمْ بِالْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ أَبُو ذِرٍّ بَقِيَ مُدَّةً جُنْبًا لَمْ يُصْلَّى، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْقَضَاءِ، بَلْ أَمْرَهُ بِالْتِيمَمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(١)</sup>.

وفيهما - أيضًا - « صحيح البخاري » (رقم: ٣٤٧)، و« صحيح مسلم » (رقم: ٣٦٨) - في قصة ابن مسعود مع أبي موسى الأشعري؛ أن عماراً قال: « يعني رسول الله ﷺ في حاجة، فأجبتُ، فلم أجده الماء، فتمرتَّغتُ في الصعيد كما تمَرَّغ الدابة، ثم أتيت النبي ﷺ؛ فذكرت ذلك له، فقال: « إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه ». واللفظ لمسلم.

### (١) حَدِيثُ صَحِحٍ:

رواه أبو داود في « سننه » (رقم: ٣٣٢)، وابن حبان في « صحيحه » (رقم: ١٣١١)، والحاكم في « المستدرك » (١٧٠/١)، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١/٢٢٠) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو ابن بجادان عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال:

« اجتمعْتُ غُيْمَةً عند رسول الله ﷺ، فقال: « يا أبي ذر! ابْدُ فيها », فبدوتُ إلى الرَّبَّذَةِ، فكانتْ تُصِيبُنِي الْجَنَبَةُ، فَأَمَكَّتُ الْخَمْسَ وَالسَّتَّ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فقال: « أَبُو ذر؟ » فَسَكَّ، ثُمَّ قال: « تَكْلِتُكَ أَمْكَ يَا أَبَا ذر! لَأَمْكَ الْوَيْلُ! », فَدَعَا لِي بِجَارِيَةِ سُودَاءَ، فجاءَتْ بِعَسَّ فِيهِ مَاءً، فسَتَرَنِي بِثُوبٍ، وَاسْتَرَّتُ بِالرَّاحِلَةِ، وَاغْتَسَلَتْ، فَكَأْنِي أَقِيتُ عَنِي جَبَلًا، فقال: « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُؤْمِنِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمِسْهُ جَلَدَكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح، ولم يخرجه ». ووافقه الذهبي.

قال شيخنا في « الإرواء » (١٥٣): « وإننا نصحيح، وصححه ابن حبان، والدارقطني، وأبو حاتم، والحاكم، والذهبى، والنوى ».

قلت: ورواه أحمد في « مسنده » (١٤٦/٥)، وأبو داود في « سننه » (رقم: ٣٣٣)، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٥٦-١٥٧)، وأبو داود الطيالسي في « مسنده » (رقم: ٤٨٤)، والدارقطني في « سننه » (١٨٧/١) من طريق أبوبكر عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر عن أبي ذر بن حمزة.

ثم رواه أحمد في « مسنده » (١٤٦/٥)، وعبد الرزاق في « المصنف » (٩١٢/٢٣٦-٢٣٧) من طريق أبوبكر عن أبي قلابة عن رجل من بني قشير عن أبي ذر بن حمزة.

وكذلك المستحاضة قالت: إني أستحاض حيضة شديدة تمنعني الصلاة والصوم، فأمرها بالصلاه زمان دم الاستحاضه<sup>(١)</sup> ولم يأمرها بالقضاء.

= قال العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه على «جامع الترمذى» (٢١٥/١): «وهذا الرجل هو الأول نفسه؛ لأن بني قشير من بنى عامر؛ كما في «الاشتقاق» لابن دريد (ص ١٨١)، وهو عمرو بن بجدان نفسه».

قلت: والحديث عند الترمذى في «جامعه» (رقم: ١٢٤)، والنسائي في «سننه» (١٧١/١)، وغيرهما من طرق عن أبي قلابة به مختصرًا، فانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - على «جامع الترمذى»؛ فإنه مفيد.

وقد خرجته بتوسيع في تعليقي على «بلغ المرام» (رقم: ١٢٩) وباختصار في تعليقي على «كتاب الأخيار» (١/٦٧)، وهو تحت الطبع.

#### (١) حديث حسن:

رواه أبو داود في «سننه» (رقم: ٢٨٧)، والترمذى في «جامعه» (رقم: ١٢٨)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ٦٢٢، ٦٢٧)، وأحمد في «مسنده» (٦/٤٣٩، ٣٨٢-٣٨١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١/٣٠٦/رقم: ١١٧٤)، وإسحاق بن راهوية في «مسنده» (٥/٨٢/رقم: ٢١٩٠)، وأبو عبيد في «الغريب» (١/٢٧٨)، والشافعى في «مسنده» (١/٤٠-٤١) و«الأم» (١/٦٨)، والطبرانى في «المعجم الكبير» (٧/٢٤-٢١٧/٢١٩)، رقم: ٥٥٣-٥٥١، والطحاوى في «المشكل» (٧/١٤٥/رقم: ٢٢٣-٢٢٢/٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/٢٢٣-٢٢٢/رقم: ٨١٠، ٨١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/١٦)، وابن حزم في «المحلى» (٢/١٩٣، ١٩٤)، والدارقطنى في «السنن» (١/٢١٤، ٢١٥)، و«المؤتلف والمختلف» (٢/٨٠٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/١٧٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٢٨-٣٣٩)، و«السنن الصغرى» (١/٧٣-٧٤/رقم: ١٦٧) و«المعرفة» (٢/١٥٩/رقم: ٢١٩٤) و«الخلافيات» (رقم: ١٠١٣، ١٠١٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/١٤٨-١٥٠)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١/٢٥٦-٢٥٧)، وغيرهم من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عممه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش قالت: كنتُ أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتتني النبي ﷺ أستئنته وأخربه، فوجدته في بيت أخيه زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله! إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة، مما تأழني فيها، قد متنعني الصيام والصلاه؟ قال:

= «أَنْعَتُ لِكِ الْكُرْسَفَ، فَإِنَّهُ يُذَهِّبُ الدَّمَ». قالت: هو أكثر من ذلك؟ قال: «فَتَلَجَّمِي». قالت: هو أكثر من ذلك؟ قال: «فَاتَّخِذِي ثُوَبَاً» قالت: هو أكثر من ذلك، إنما أَنْجَعَ نَجَاء؟ فقال النبي ﷺ: «سَامِرُكَ بِأَمْرَيْنِ؛ أَيْهُمَا صنعتْ أَجْزَاً عَنْكَ، فَإِنْ قَوِيتَ عَلَيْهَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ»، فقال: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحَجَّبَتِي سِتَّةُ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةُ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلَتِي، فَإِذَا رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ طَهَرْتِ وَاسْتَقَاتِ فَصَلَّى أَرْبِعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلَّى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُعْجِزُنِي، وَلَذِلِكَ فَاعْفُ عَنِي كَمَا تَحِيلُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَظْهَرُنَّ، لَمِيقَاتِ حَيْنِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، فَإِنْ قَوِيتَ عَلَى أَنْ تُؤَخْرِي الظَّهَرَ وَتَعْجَلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينِ حِينَ تَطَهَّرِهِنَّ، وَتَصْلِيْنَ الظَّهَرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخْرِيْنِ الْمَغْرِبَ، وَتَعْجَلِيْنِ الْعَشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينِ، وَتَجْمَعِيْنِ بَيْنَ الصلَاتَيْنِ؛ فَاعْفُ عَنِي، وَتَغْتَسِلِيْنِ مَعَ الصُّبْحِ وَتَصْلِيْنِ، وَكَذَلِكَ فَاعْفُ عَنِي، وَصُومِي إِنْ قَوِيتَ عَلَى ذَلِكَ»، قال رسول الله ﷺ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

قال الترمذى: «حديث حسنٌ صحيحٌ، وسألت محمدًا (يعنى: البخاري) عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسنٌ صحيحٌ، وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسنٌ صحيحٌ».

وقال في «العلل الكبير» (١٨٨-١٨٧/١): «قال محمد: حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسنٌ... وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيحٌ».

وقال البيهقي في «المعرفة» (٢/١٥٩-١٦٠): «تفرد به عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف في الاحتجاج به».

قلت: وعبد الله بن محمد بن عقيل قال فيه الذهبي - بعد نقل أقوال الأئمة فيه - في «الميزان» (٤٨٥/٢): «حديثه في مرتبة الحسن»، وهذا هو أحسنُ الأقوال فيه وأعدلها، وقال ابن حجر في «الতقریب» (رقم: ٣٩٧٨): «صَدُوقٌ، فِي حَفْظِهِ لَبِنٌ».

ومن قبيلهما قال النووي في «المجموع» (٢/٣٥٦): «إن أئمة الحديث صححوه، وهذا الرواى - أى: ابن عقيل - وإن كان مختلفاً في توثيقه وجراحته؛ فقد صَحَّ الحفاظُ حديثهُ، وهم أهلُ هذا الفن» أهـ.

وأطال ابن القيم في الرد على من ضَعَّفَ الحديث في «تهذيب السنن» (١/١٨٣)، فما بعد، وقال: «هذا الحديث مداره على ابن عقيل، وهو عبدالله بن محمد بن عقيل، ثقة صدوق؛ لم يتكلم فيه بشرح أصلًا، وكان الإمام أحمد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، =

ولما حُرِمَ الْكَلَامُ فِي الصَّلَاةِ تَكَلَّمَ معاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ السُّلْمَى فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّحْرِيمِ جاهلاً بِالْتَّحْرِيمِ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِّنْ كَلَامِ الْأَدْمِينَ»<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعْادَةِ الصَّلَاةِ.

وَلَمَّا زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضْرِ حِينَ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، كَانَ مَنْ كَانَ بَعِيداً عَنْهُ: مِثْلُ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ، وَبِأَرْضِ الْجَبَشَةِ يُصْلِلُونَ رُكُوعَيْنِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِعْادَةِ الصَّلَاةِ.

وَلَمَّا فُرِضَ شَهْرُ رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَلْغُ الْخَبَرُ إِلَى مَنْ كَانَ بِأَرْضِ الْجَبَشَةِ مِنِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى فَاتَ ذَلِكَ الشَّهْرُ، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِعْادَةِ الصَّيَامِ.

وَكَانَ بَعْضُ الْأَنْصَارِ - لَمَّا ذَهَبُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ - قَدْ صَلَى إِلَى الْكَعْبَةِ مُعْتَدِداً جَوَازَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمِرَ باسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ،

= وَاسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَّهِ يَحْتَجُونَ بِحَدِيثِهِ، وَالترْمذِيُّ يَصْحِحُ لَهُ، وَإِنَّمَا يُخْشَى مِنْ حَفْظِهِ إِذَا انْفَدَ عَنِ الثَّقَاتِ أَوْ خَالِفَهُمْ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَخْالِفِ الثَّقَاتَ، وَلَمْ يَنْفَدِ بِمَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ حَجَّةٌ.

قَلْتُ: وَلَشِيخُنَا الْفَاضِلُ عَلَيْهِ الْحَلَبِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - رِسَالَةً قَوِيَّةً حَوْلَ حَالِ هَذَا الرَّجُلِ بِعَنْوَانِ: «أَقْوَمُ مَا قِيلَ فِي تَرْجِمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ» يَسِّرْ اللَّهُ نَسْرَهَا، انتَهَى فِيهَا إِلَى أَنَّهُ حَسْنُ الْحَدِيثِ إِذَا لَمْ يَخْالِفْ.

وَلِمَزِيدِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ اَنْظُرْ: «بَلوْغُ الْمَرَامِ» (رَقْمٌ ١٢٩ - بِتَحْقِيقِيِّ).  
 (١) رواه مسلم في «صحيحه» (رقم: ٥٣٧)، وغيره عن معاویة بن الحکم السُّلْمَى قال: «بَيْتَنَا أَنَا أَصْلَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلًا مِّنَ الْقَوْمِ، فَقَلَّتْ يَرْحُمُكَ اللَّهُ! فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقَلَّتْ: وَأَنْكُلَ أُمَيَّاهُ! مَا شَائِكُمْ تَنْظَرُونَ إِلَيَّ؟! فَجَعَلُوكُمْ يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصْمَمُونَنِي؛ سَكَّتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَبَأْيِي هُوَ وَأَمِي! وَاللَّهُ! مَا رَأَيْتُ مَعْلَمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيْمًا مِّنْهُ، فَوَاللَّهِ! مَا كَهَرَنِي، وَلَا ضَرَبَنِي، وَلَا شَتَمَنِي، - قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْحُ فِيهَا شَيْءٌ مِّنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيْخُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

## حكم تارك الصلاة

وكانوا حينئذ يستقبلون الشَّامَ، فلَمَّا ذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَمْرَهُ بِاستقبالِ الشَّامَ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَأْمِرْهُ بِإِعَادَةِ مَا كَانَ صَلَّى.

وَبَثَتْ عَنْهُ فِي «الصَّحِيفَتَيْنِ» أَنَّهُ سُئِلَ - وَهُوَ بِالجُعْرَانَةِ: عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِالخُلُوقِ، فَلَمَّا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ قَالَ لَهُ: «انْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاعْسِلْ عَنْكَ أَثْرَ الْخُلُوقِ، وَاصْنُعْ فِي عُمْرِتَكَ مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجَّكَ»<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا قَدْ فَعَلَ مَحظُورًا فِي الْحَجَّ، وَهُوَ لِبْسُ الْجَبَّةِ، وَلَمْ يَأْمِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ بَدْمٌ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ لِلزَّمَهُ دَمًّا.

### (١) حَدِيثُ حَسَنٌ:

رواه أَحْمَدُ فِي «مسنده» (٤٦٠-٤٦٢/٣) و«فضائل الصحابة» (٩٢٣/٢) مختصرًا، وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم: ٤٢٩) - واللفظ الأتي له -، وابن حبان في «صحيحه» (رقم ٧٠١١)، والطبراني في «تاریخه» (٢/٣٦٢-٣٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/١٧٤، ١٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/٢٥٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٤٤٤-٤٤٩)، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١/١٦١-١٦٣)، وابن هشام في «السيرة» (٢/٦١-٦٢)، وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق: حدثني عبد بن كعب بن مالك أن أخاه عبد الله بن كعب - وكان من أعلم الأنصار -: حدثه أن أباه كعباً حدثه - وخبر كعب بن مالك في خروج الأنصار من المدينة إلى مكة في بيعة العقبة، وذكر في الخبر -: أن البراء بن معروف قال للنبي ﷺ: إني خرحتُ في سفري هذا، وقد هداني الله للإسلام، فرأيتُ ألا أجعل هذه البنية مني بظهره، فصلّيْتُ إلَيْها، وقد خالفني أصحابي في ذلك حتى وقع في نفسي من ذلك شيء، فماذا ترى؟ قال: «قد كنتَ على قِبَلَةٍ، لو صَبَرْتَ عَلَيْها».

قال: فرجع البراء إلى قبلة رسول الله ﷺ، وصلّى معاشرنا إلى الشام.

قلت: وسنه حسن؛ محمد بن إسحاق اختلف الأئمة فيه، والراجح أنه صدوق يدلّس كما في «التفريغ» (٢/١٥٣)، وقد صرّح هنا بالتحديث، فلا يخشى من تدليسه، والحمد لله.

### (٢) مُتَّفَقُ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «صحيحه» (٣٩٣/٣، ٣٩٣/٤، ٦١٤/٨، ٦٣/٩ و٩٤٧-٩-«فتح»)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ١١٨٠)، من حديث يعلى بن أمية - رضي الله عنه -.

وثبتَ عنه في «الصَّحِيحَيْنِ» أَنَّهُ قَالَ لِلأَعْرَابِيِّ الْمُسِيءِ فِي صَلَاتِهِ: «صَلَّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً - فَقَالَ: وَالذِّي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا، فَعَلِمْتُنِي مَا يُجْزِئُنِي فِي الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> فَعَلِمَهُ الصَّلَاةَ الْمُجْزَئَةَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ مَا صَلَى قَبْلَ ذَلِكَ، مَعَ قَوْلِهِ: «مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا»، وَإِنَّمَا أَمْرَهُ أَنْ يُعِيدَ تَلَكَ الصَّلَاةَ؛ لَأَنَّ وَقْتَهَا بَاقٍ، فَهُوَ مُخَاطَبٌ بِهَا، وَالَّتِي صَلَّاهَا لَمْ تَبَرَّأْ بِهَا الدَّمَةُ، وَوقْتُ الصَّلَاةِ بَاقٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ صَبَّيْ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرًا، أَوْ طَهَرَتْ حَائِضًا، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ، وَالْوَقْتُ بَاقٍ لِزِمْتَهُمُ الصَّلَاةُ أَدَاءُ لَا قَضَاءً<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا كَانَ بَعْدَ خُروجِ

### (١) مُتَفَقُ عَلَيْهِ:

رواية البخاري في «صحيحة» (رقم: ٧٥٧، ٧٩٣، ٦٢٥٢، ٦٦٦٧)، ومسلم في «صحيحة» (رقم: ٣٩٧)، وغيرهما عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «دخل رسول الله ﷺ المسجد، فدخل رجل، فصلى، فسلم عليه، فقال رسول الله ﷺ: «وعليك السلام، ارجع، فصلّ؛ فإنك لم تُصلِّ»، فرجع، فصلى، ثم جاء فسلم، فقال: «وعليك السلام، ارجع، فصلّ؛ فإنك لم تُصلِّ»، فقال في الثانية أو في التي بعدها: علِمْتُنِي يا رسول الله! فقال: «إذا قمت إلى الصلاة؛ فأنسِنِي الوضوء، ثم استقبل القبلة، فكِبِّرْ، ثم اقرأ ما تيسر من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تطمئن قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

ولشيخنا المحقق الفاضل أبي الحسن المصري - حفظه الله - رسالة قوية في جمْعِ طُرُقِ هذا الحديث والكلام عليها وبيان الزيادات الثابتة من الضعفية، يسر الله نشرها.

(٢) (فائدة): تعبيرُ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - هنا بقوله: «قضاء» إنما هو جزءٌ فقط على عُرْقِ الفقهاء؛ إذ إنه قد قرر في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٣٧-٣٨) أن الفرق بين لفظي «القضاء» و«الأداء» فرقٌ اصطلاحيٌّ، فقال:

«الفرقُ بَيْنَ الْلَّفْظَيْنِ هُوَ فَرْقٌ اصطلاحِيٌّ، لَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى فِعْلَ الْعِبَادَةِ فِي وَقْتِهَا قَضَاءً، كَمَا قَالَ فِي الْجَمَعَةِ: «فَإِذَا قُضِيَتِ الْأَصْلَوَةُ فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ» [الجمعة: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: «فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ» [البقرة: ٢٠٠] مَعَ أَنَّ هَذِينِ يُفْعَلُانِ فِي الْوَقْتِ.

## حكم تارك الصلاة

الوقت فلا إثم عليهم؛ فهذا المسيءُ الجاهلُ لَمَّا<sup>(١)</sup> عَلِمَ بوجوب الطمأنينة في أثناء الوقت وجابت<sup>(٢)</sup> عليه الطمأنينة حينئذ، ولم تَجْبَ عليه قَبْلَ ذلك، فلهذا أمره بالطمأنينة في صلاة تلك الوقت، دون ما قبلها.

وكذلك أمره لمن صلَّى خلف الصافِ أن يعيده<sup>(٣)</sup>،

= و«القضاء» في لغة العرب: هو إكمال الشيء وإتمامه؛ كما قال تعالى: «فَقَضَيْنَاهُ سَبْعَ سَنَوَاتٍ» [فصلت: ١٢] أي: أكملاهُنَّ، وأتمهمُنَّ؛ فمن فعل العبادة كاملة فقد قضاهَا، وإن فعلها في وقتها... .

والنائم والناسي إذا صلَّيا وقت الذكر والانتباه فقد صلَّيا في الوقت الذي أمرنا بالصلاحة فيه، وإن كانوا قد صلَّيا بعد خروج الوقت المشروع لغيرهما، فمن سُمِّي خروج الوقت المقدر شرعاً للعموم؛ فهذه التسمية لا تضر ولا تنفع» أهـ.

- وقال الخطابي في «معالم السنن» (١/٢٩٨): «والقضاء: هو الإتمام، في عزف الشَّرع، فليس بين اللفظين فرقٌ».

- وينحوه في «تنقیح التحقیق» لابن عبد الهادی (٢/١٤٩).

- وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/١١٩): «القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالباً، لكنه يطلق على الأداء - أيضاً - ويَرِدُ بمعنى الفراغ؛ كقوله تعالى: «إِذَا قَضَيْتَ الصَّلَاةَ فَأَنْسِرُوا فِي الْأَرْضِ» [الجمعة: ١٠]، ويَرِدُ بمعنى آخر».

(١) في المطبوع: «إذا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في المطبوع: «فوجبت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) حديث صحيح:

آخرجه أَحْمَدُ في «مسنده» (٤/٢٢٨)، وأَبْوَ دَاؤِدَ في «سننه» (رقم: ٦٨٢)، والترمذِي في «جامعه» (رقم: ٢٣٠)، وابن ماجه في «سننه» (رقم: ١٠٠٤)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (رقم: ٢٤٨٢)، والطيالسي في «مسنده» (رقم: ١٢٠١)، والحميدي في «مسنده» (رقم: ٨٨٤)، وابن الجارود في «المتنقى» (رقم: ٣١٩)، والدارمي في «سننه» (١/٢٩٤)، وابن حبان في «صحیحه» (رقم: ٢١٩٨-٢٢٠١)، والطحاوي في «شرح المعانی» (١/٣٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١٠٤-١٠٥)، والبغوي في «شرح السنن» (٣/٣٧٨-٣٧٩)، وغيرهم من طرق عن وابصة بن معبد - رضي الله عنه - قال:

= «رأى رَسُولُ اللَّهِ رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفَّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةِ». قال الترمذى : «حدث حسن».

قلت: بل هو حديث صحيح، ورد الإمام ابن القيم على من أعلمه في «تهذيب السنن» (٢/٢٦٧-٢٦٧) مع «عون المعبود»، فانظره- إن شئت.-

وللحديث شاهد على بن شيبان رضي الله عنه:

يرويه أحمد في «مستنه» (٤/٢٣)، وابن ماجه في «ستنه» (رقم: ١٠٠٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٣/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم: ١٥٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (رقم: ٢٢٠٣، ٢٢٠٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثاني» (رقم: ١٦٧٨)، والطحاوى في «شرح المعانى» (١/٣٩٤)، ويعقوب بن سفيان فى «المعرفة والتاريخ» (١/٢٧٥-٢٧٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٥٥١/٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٥/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/٩٩)، من طرق عن ملازم بن عمرو: ثنا عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان عنه مرفوعاً بنحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، كما قال ابن القيم في «الإعلام» (٢/٣٣٩) والبوصيري في «الزواائد» (١٩٥/١)؛ ملازم هذا وثقةُ أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطنى، وغيرهم، فهو ثقة، خلافاً للحافظ في «التفريغ» (٢٩٥/٢) حيث قال: «صدق». وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/١٩٠) وكتابنا: «الكافى في تراجم رجال الكتب السبعة» (رقم: ٨١٢٣)- يسر الله طبعه بمئه وكرمه-، وعبد الله بن بدر ثقة، وكذا عبد الرحمن بن علي - أيضاً- كما قال الحافظ في «التفريغ» (١/٤٥٧، ٣٨٣) على التوالى .  
فهذا شاهد قوي لحديث وابصة- رضي الله عنه-.

وثم شاهد آخر من حديث أبي هريرة- رضي الله عنه:

يرويه الطبراني في «المعجم الأوسط» من طريق عبد الله بن محمد بن القاسم العبادى البصري: ثنا يزيد بن هارون: أنا محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عنه مرفوعاً بنحوه.

وقال عقبه: «لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به العبادى».

قلت: قال فيه ابن حبان: «يروي المقلوبات، لا يحتج به».

وانظر: «بلغ المرام» (رقم: ٣٨٨- بتحقيقى).

## حكم تارك الصلاة

(فائدة): قال الترمذى - رحمه الله -: «وقد كره قوم من أهل العلم أن يصلى الرجل خلف الصف وحده، وقالوا: يعید إذا صلی خلف الصف وحده، وبه يقول أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وقد قال قومٌ من أهل العلم: يجزئه إذا صلّى خلف الصفّ وحده، وهو قول سفيان الثورى، وابن المبارك، والشافعى .».

قلتُ : والقولُ الثاني هو الصوابُ الذى يتحققُ مع يسر الشريعة السمحنة ، وهو قول الحسن البصري والأوزاعي ومالك وأصحاب الرأى ، كما في «نيل الأوطار» (٢٢٠/٣) ، لكن لابد من تقديره بما إذا تذرع انتضامُ هذا المنفرد إلى الصف ، ولم يوجد ممن يصنف معه؛ لأنَّه مخاطبٌ بقوله عليه الصلاة والسلام: «فَمَا أَذْرَكُتُمْ فَصَلُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاتَّمُوا»<sup>(١)</sup> وأمأمورٌ بصلة الجماعة -هذا من ناحية- ، و-من ناحية أخرى- مطالبٌ بالموقوف في الصف مع المصليين ، فلما تذرع عليه الوقوف في الصف؛ بقي عليه الإيتان بصلة الجماعة ، فيصلّى وحده خلف الصف ، فـ«لَا يُكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»<sup>(٢)</sup> ، ولا يجدر أحداً من الصف يصلّى معه؛ لأنَّ الحديث المروي في هذا ضعيف<sup>(ب)</sup> ، وفيه محاذير شرعية أخرى سيأتي ذكر بعضها ، وتكون صلاته حينئذ صحيحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «المجموع» (٣٩٦/٢٣): «لأنَّ جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز ، وطرد هذا: صحة صلاة المتقدم على الإمام لل حاجة ؛ كقول طائفة ، وهو قول في مذهب أحمد» أهـ .

### (أ) متفقٌ عليه:

رواه البخاري (رقم: ٩٠٨)، ومسلم (رقم: ٦٠٢) من حديث أبي هريرة- رضي الله عنه-.

(ب) وأحسن أسانيده: ما رواه أبو داود في «المراسيل» (رقم: ٨٣) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٥/٣) من طريق يزيد بن هارون عن الحاجاج بن حسان عن مقاتل بن حيان مرفوعاً: «إِنْ جَاءَ رَجُلٌ، فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا، فَلِيَخْتَلِفْ إِلَيْهِ رَجُلًا مِّنَ الصَّفَّ، فَلْيَتَمَّ مَعَهُ، فَمَا أَعْظَمْ أَجْرَ الْمُخْتَلِفِ».

قال شيخنا في «الإرواء» (٣٢٨/٢): «وستنه لا بأس به لو لا إرساله».

قلت: وانظر: «بلغ المرام» (رقم: ٣٩١/ب - بتحقيقى)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (برقم: ٩٢١، ٩٢٢)؛ ففيها كلام جيد حول المسألة؛ وقد استتبغ الجر والجذب الإمامُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وكرهه الأوزاعيُّ ومالك، وقال بعضهم: جَذْبُ الرَّجُلِ مِنَ الصَّفِ ظَلْمٌ. كما في «نيل الأوطار» (٣/٢٢٢).

ولمَنْ تَرَكَ لُمْعَةً مِنْ قَدْمِهِ أَنْ يَعِدَ الوضوءَ وَالصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>، وَقُولُهُ أَوَّلًا:

وَانْظُر «الاختِياراتُ الْعُلْمِيَّةُ» (ص: ٤٢) لـه.

بَلْ قَدْ اسْتَبَطَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَحْمَهُ اللَّهُ - فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (٢/٤١-٤٢ ط: طه سعد) صَحَّةَ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ خَلْفَ الصَّفَّ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَصْنُفُ مَعَهُ مِنْ صَحَّةِ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ مُنْفَرِدَةً خَلْفَ صَفَّوْنَ الرِّجَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ تَصَنُّفُ مَعَهَا بِقَوْلِهِ: «لَكِنْ مَوْقِفُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا خَلْفَ صَفَّ الرِّجَالِ يَدْلِيلٌ عَلَى شَيْئَيْنِ»:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرِّجَالَ إِذَا لَمْ يَجِدْ خَلْفَ الصَّفَّ مَنْ يَقُولُ مَعَهُ وَتَعْدُرُ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِي الصَّفَّ وَوَقْفُ وَحْدَهُ فَدِيَّاً صَحَّتْ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ لِلْحَاجَةِ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمُحْضُ؛ فَإِنْ وَاجَبَاتِ الصَّلَاةِ تَسْقُطُ بِالْعِجْزِ عَنْهَا.

الثَّانِي - وَهُوَ طَرْدُ الْقِيَاسِ -: إِذَا لَمْ يَمْكُنْهُ أَنْ يَصْلِيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ إِلَى قُدَّامِ الْإِمَامِ؛ فَإِنَّهُ يَصْلِيَ قَدَامَهُ، وَتَصْحُّ صَلَاةُهُ، وَكَلَاهُمَا وَجْهٌ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شِيخِنَا - رَحْمَهُ اللَّهُ -.

وَبِالْجَمْلَةِ: فَلَيْسَ الْمُصَافَّةُ أُوْجَبَ مِنْ غَيْرِهَا، فَإِذَا سَقَطَ مَا هُوَ أُوْجَبٌ مِنْهَا لِلْعُذْرِ فَهِيَ أُولَى بِالسُّقُوطِ. وَمِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْكُلِّيَّةِ: أَنَّهُ لَا وَاجِبٌ مَعَ عَجْزٍ، وَلَا حَرَامٌ مَعَ ضَرُورَةً<sup>(أَهْ)</sup>.

وَقَالَ أَسْتَاذُنَا الْعَالَمُ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ - حَفَظَهُ اللَّهُ - فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (٤/٣٨٢): «[و] لِأَنَّ نَفْيَ صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ خَلْفَ الصَّفَّ يَدْلِيلٌ عَلَى وجوب الدُّخُولِ فِي الصَّفَّ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الصَّحَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفَعْلِ مُحَرَّمٍ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى وجوب الْمُصَافَّةِ، وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ: أَنَّهُ لَا وَاجِبٌ مَعَ العَجْزِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّغَابَنِ: ١٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الْبَقْرَةِ: ٢٨٦]، فَإِذَا جَاءَ الْمُصَلِّي وَوَجَدَ الصَّفَّ قَدْ تَمَّ فَإِنَّهُ لَا مَكَانٌ لَهُ فِي الصَّفَّ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ انْفَرَادُهُ لِلْعُذْرِ، فَتَصْحُّ صَلَاةُهُ، وَهَذَا القُولُ وَسْطٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَیْمِيَّةَ - رَحْمَهُ اللَّهُ -، وَشِيخِنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(أَهْ)</sup>.

قَلْتُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ شِيخِنَا الْأَلبَانِيِّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - أَيْضًا - كَمَا فِي «الْإِرْوَاءِ» (٢/٣٢٩)، وَ«السَّلِسْلَةِ الْمُضِعِيفَةِ» (٢/٣٢٢-٣٢٣).

(١) حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ :

رواهُ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/٤٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سَنْتَهُ» (رَقْم: ١٧٥)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ بَحِيرَةِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصْلِي وَفِي ظَهَرِ قَدْمِهِ لُمْعَةً قَدْرَ الدِّرْهَمِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَأَمْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِدَ الوضُوءَ وَالصَّلَاةَ.

«صلٌّ فإنكَ لم تصلٌ<sup>(١)</sup>» تبيّن أنَّ ما فعلَه لم يُكُنْ صَلَةً، ولكن لم يُعرَفْ أَنَّه كانَ جاهلاً بوجوبِ الْطَّمَانِيَّةِ، فلهذا أمرَهُ بالإعادةِ ابتداءً، ثُمَّ عَلَّمَهُ إِيَّاهَا لِمَا قالَ: «والذِّي بَعْثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا»<sup>(٢)</sup>.

فهذِهِ نُصُوصُهُ عليهِ السَّلَامُ في مَحظُوراتِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالحَجَّ مَعَ الجَهْلِ فِيمَنْ تَرَكَ واجباتِهَا مَعَ الجَهْلِ.

وَأَمَّا أَمْرُهُ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفَّ أَنْ يَعِدَ فَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالواجبِ مَعَ بقاءِ الْوَقْتِ، فَبَثَتَ الْوَجُوبُ فِي حَقِّهِ حِينَ أَمْرَهُ النَّبِيُّ عليهِ السَّلَامُ؛ لِبقاءِ وَقْتِ الْوَجُوبِ، [وَ] لَمْ يَأْمُرْهُ بِذَلِكَ مَعَ مُضيِّ الْوَقْتِ.

وَأَمَّا أَمْرُهُ لِمَنْ تَرَكَ لَمَعَةً فِي رِجْلِهِ لَمْ يُصِبِّهَا الْمَاءُ بِالإِعَادَةِ، فَلِأَنَّهُ كَانَ نَاسِيًّا، فَلَمْ يَفْعُلِ الواجبَ، كَمَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، وَكَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًّا، فَإِنَّهَا قَضِيَّةٌ مَعِينَةٌ بِشَخْصٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدِهِ، أَعْنِي: أَنَّهُ رَأَى فِي رِجْلِ رَجُلٍ لَمَعَةً لَمْ يُصِبِّهَا الْمَاءُ، فَأَمْرَهُ أَنْ يُعِدَّ الْوَضُوءَ وَالصَّلَاةَ<sup>(٣)</sup>، رواهُ أبو داودُ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثٌ جَيْدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»<sup>(٤)</sup> وَنَحْوُهُ. فَإِنَّمَا يَدْلُلُ عَلَى وَجُوبِ تَكْمِيلِ الْوُضُوءِ، لِيَسَّرَ فِي ذَلِكَ أَمْرًا يَإِعَادَةِ شَيْءٍ.

= قلت: وهذا إسناد جيد؛ كما قال الإمام أحمد، وقد صرَّح بقية بالتحديث في كل طبقات السندي عندَهُ، فأمنا بذلك تدليسه، وجهالة الصحابي لا تضر؛ لأنَّهم كلهم عدول، وانظر: «تهذيب السنن» لابن القيم (١/٢٠٤-٢٠٥/عون).

والحديث صحيحه شيخنا الألباني - حفظه الله تعالى - في «الإبراهاء» (رقم: ٨٦)، وذكر له شاهدًا من حديث أنس، لكنه شاهد قاصر، وآخر من حديث عمر، فانظره.

(١) هو قطعة من حديث أبي هريرة الذي أخرجه الشیخان، وقد سبق قبل قليل.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وسبق تحريره قريباً.

(٣) مُتَفَقُّ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «صحيحة» (رقم: ١٦٠)، ومسلم في «صحيحة» (رقم: ٢٤١) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -.

ومن كان - أيضاً - يعتقد أنَّ الصَّلَاةَ تُسْقَطُ عن العَارِفِينَ، أو عن المَشَايخِ الْوَاصِلِيْنَ، أو عن بعْضِ أَتَابِعِهِمْ، أو أَنَّ الشَّيْخَ يُصَلِّي عَنْهُمْ، أو أَنَّ اللَّهَ عَبَاداً أَسْقَطَ عَنْهُم الصَّلَاةَ، كَمَا يَوْجُدُ كَثِيرٌ مِّنْ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْمُتَسَبِّسِينَ إِلَى الْفَقْرِ وَالْزَّهْدِ، وَأَتَابَعَ بعْضَ الْمَشَايخِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَهُؤُلَاءِ يُسْتَأْبُونَ بِالْفَقَاقِ الْأَئْمَةِ، فَإِنَّ أَفَرَّوْا بِالْوُجُوبِ إِلَّا قُوْتُلُوا، وَإِذَا أَصَرُّوْا عَلَى جَحْدِ الْوُجُوبِ حَتَّى قُتُلُوا، كَانُوا مِنَ الْمُرْتَدِّينَ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَصَلَّى لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا تَرَكَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي أَظْهَرِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ هُؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ، إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِيْنَ جَاهِلِيْنَ لِلْوُجُوبِ<sup>(٢)</sup>.

- (١) قال - رحمه الله - في «المجموع» (٤٣٥/١): «فمن اعتقد أن هؤلاء أولياء الله فهو كافرٌ مرتداً عن الإسلام باتفاق أئمة الإسلام، ولو كان في نفسه زاهداً عابداً». (٢) وإنما أن يكونوا متأولين؛ كمن تأول قول الله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيَكَ الْيَقِيْتُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وقد ردّ تأويلهم هذا المصنف - رحمه الله تعالى - في «مجموع الفتاوى» (٤٢٠-٤١٨/١١)، فقال:

«فَأَمَّا اسْتَدْلَالُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيَكَ الْيَقِيْتُ﴾؛ فَهُمْ عَلَيْهِمْ، لَا لَهُمْ؛ قَالَ الْحَسْنُ الْبَصْرِيُّ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِعَمَلِ الْمُؤْمِنِ أَجْلًا دُونَ الْمَوْتِ»، وَقَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيَكَ الْيَقِيْتُ﴾. وَذَلِكُّ؛ أَنَّ الْيَقِيْنَ هُنَّ الْمَوْتُ وَمَا بَعْدُ؛ بِالْفَقَاقِ عَلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُؤُلَاءِ مِنَ الْمُسْتَبَقِيْنَ. وَذَلِكُّ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَائِلُوا تَرَكُكُمْ مِنَ الْمُصَبِّرِيْنَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَعَنَّا نَخْوُضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكَعَنَّا نَكْبُثُ يَوْمَ الدِّينِ حَتَّى أَنَّنَا الْيَقِيْنُ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٧]، فَهَذَا قَالُوهُ وَهُمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَأَخْبَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَرَكِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالتَّكْدِيبِ بِالآخِرَةِ، وَالْخَوْضُ مَعَ الْخَائِضِينَ، حَتَّى أَنَّهُمْ الْيَقِيْنُ، وَمَعْلُومُ أَنَّهُمْ مَعَ هَذَا الْحَالِ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَلَمْ يَكُونُوا مَعَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوْقَنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ مَا يُوعَدُونَ، وَهُوَ الْيَقِيْنُ، وَمَنْهُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيْحِ لِمَا تُؤْفَى عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونَ، وَشَهَدَتْ لَهُ بَعْضُ السُّنُوْنَ بِالْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكُ؟ إِنِّي وَاللَّهُ أَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا أُدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي!» وَقَالَ: «أَمَّا عُثْمَانُ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِيْنُ مِنْ رَبِّهِ<sup>(١)</sup> أَيْ: أَتَاهُ مَا وَعَدَهُ، وَهُوَ الْيَقِيْنُ . . . . .

(١) رواه البخاري في «صحيحة» (برقم: ١٢٤٣).

## حكم تارك الصلاة

= فَأَمَّا أَن يُظْنَ أَنَّ الْمَرَادَ: أَعْيَدْهُ حَتَّى يَحْصُلَ لَكَ إِيقَانٌ، ثُمَّ لَا عِبَادَةً عَلَيْكَ؛ فَهَذَا كُفْرٌ باتفاق أئمة المسلمين، ولهذا لما ذكر للجبيذ بن محمد: إن قوماً يزعمون أنهم يصلون من طريق البر إلى ترك العبادات؟ فقال: الزنا، والسرقة، وشرب الخمر خير من قول هؤلاء.. «أهـ، باختصار».

قلتُ: أضفت إلى هذا: أن يقال لهم: اليقينُ الذي زعمتموه هل حصلَ للنبي ﷺ وأصحابه أم لا؟ فإن قلتُ: حصل؛ فنقول لكم: بما أنه قد حصل لهم اليقينُ، وأنتم قد حصل لكم - أيضاً -، فلم ترکتم العبادات مع أنهم لم يتركوها؟ وإن قلتُ: لم يحصل لهم اليقين، فمقتضاه أنكم أحسنَّ منهم إيماناً وأفضلُّ منهم إسلاماً، وهذا هو الكفرُ بعينه. «سُبِّحَنَكَ هَذَا مَهْنَ عَظِيمٌ»، «كَبَرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبَا»، «وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةً الْكُفَرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ».

ثم وقفتُ على كلام جيد للإمام أبي إسحاق الشاطبي في «الاعتصام» (١٣١٣-ط: الهلالي)، رأيتُ من إتمام الفائدة نقله هنا، قال - رحمه الله -: «إن الشريعة قد وردَ طلبُها على المكلفين على الإطلاق والعموم، لا يرفعها عذرٌ إلا العذر الرافع للخطاب رأساً - وهو زوال العقل -، فلو بلغ المكلف في مراتب الفضائل الدينية إلى أي رتبة بلغ بقي التكليف عليه كذلك إلى الموت، ولا رتبة لأحد يبلغها في الدين كرتبة رسول الله ﷺ، ثم رتبة أصحابه البررة، ولم يسقط عنهم من التكليف مثقال ذرة إلا ما كان يطلب من تكليف ما لا يطاق بالنسبة إلى الأحاديـ، كالرَّمن؛ لا يطالب بالجهاد، والمُقْعَد؛ لا يطالب في الصلاة بالقيام، والعائض لا تطالب بالصلاحة المخاطب بها في حال حيسها، ولا ما أشبه ذلك».

فمن رأى أن التكليف قد يرفعه البلوغ إلى مرتبة ما من مراتب الدين - كما يقوله أهل الإباحة -؛ كان قوله بُدْعَةً مخرجةً عن الدين» اهـ.

وقال - أيضاً - (٥٢٥-٥٢٦): «ويحكى عن الشيعة أنها تزعم أن النبي ﷺ أسقط عن أهل بيته ومن دان بجهنم جميعَ الأفعال، وأنهم غير مكلفين إلا بما تطوعوا به، وأن المحظورات لهم مباحة.. . ومن هؤلاء: العبيدية، الذين ملكوا مصر وإفريقية.. . كما التزمت الإباحية خرقَ هذا الحجاب بإطلاق، وزعمت أن الأحكام الشرعية إنما هي خاصة بالعوام، وأما الخواص منهم فقد ترقوا عن تلك المرتبة، «فَنَلَّهُمُ اللَّهُ أَفَ يُؤْفَكُونَ»، فصاروا أضر على الدين من متبعهم إيليس، [وكان الشاعر إنما كنى عنهم] - لعنهم الله - بقوله:

فإن قيل: إنهم مُرتدون عن الإسلام، فالمرتد إذا أسلم لا يقضي ما تركه حَال الرِّدَّة عند جمهور العلماء، كما لا يقضي الكافر إذا أسلم ما ترك حَال الكُفر باتفاق العلماء، و[هو]<sup>(١)</sup> مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه، والأخر يقضي المرتد. كقول الشافعي، والأول أظهر؛ فإن الذين ارتدوا على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كالحارث بن قيس، وطائفة معه أنزل الله فيهم: «كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَنِهِمْ» الآية والتي بعدها [آل عمران: ٨٧-٨٦]<sup>(٢)</sup> وكعبد الله بن أبي سرح، والذين خَرَجُوا مع الْكُفَّارِ يَوْمَ بَدْرٍ،

= و كنت امرأً منْ جُنْدِ إِبْلِيسَ فَانْتَهَى  
= بي الفِسْقُ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي  
فلو ماتَ قَبْلِي كُنْتُ أَحْسِنُ بَعْدَهُ طرائقَ فِسْقٍ لِيسَ يُخْسِنُهَا بَعْدِي»  
قلت: وانظر - لزاماً: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (١٤٢٠/١٦٦١-١٦٧١).

(١) ما بين المعقوفتين إضافة مني؛ يقتضيها السياق.

(٢) إسناده صحيح:

رواه أحمد في «مسنده» (رقم: ٢٢١٨-شاكر)، والنسياني في «سننه» (١٠٧/٧)،  
وابن جرير في «تفسيره» (٣٤٠/٣)، وابن حبان- كما في «الموارد» (ص: ٤٢٧)،  
و«الدر المتشور» (٤٩/٢)-، والحاكم في «المستدرك» (٤١٤٢/٤)،  
والبيهقي في «ال السنن الكبرى» (١٩٧/٨) من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: «كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِالشَّرِكِ،  
ثُمَّ نَدَمَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ قَوْمُهُ [أَنْ] سَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ لِي مِنْ تُوبَةٍ؟ فَجَاءَ قَوْمُهُ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: إِنْ فَلَانًا قد نَدَمَ، وَإِنَّا أَمْرَنَا أَنْ نَسْأَلَكَ: هَلْ لَهُ مِنْ تُوبَةٍ؟ فَنَزَّلَتْ  
«كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَنِهِمْ وَشَهَدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ» إِلَى  
قوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ» [آل عمران:  
٨٦-٨٩]، فأرسل إليه [قومه]، فأسلم [وفي رواية: فرجع تائباً، فقبل النبي ﷺ منه،  
وخلّ عنده].

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وصحح إسناده الشيخُ أحمد شاكر- رحمه الله-، وشيخُنا الألباني- حفظه الله-  
في «صحيح سنن النسائي» (رقم: ٣٧٩٢)، وأودعهُ الشيخُ الفاضلُ مُقْبِلُ بن هادي =

وأنزلَ فيهم: «ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فِتَنُوا شَمَّ جَهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ» [النحل: ١١٠]<sup>(١)</sup>

= حفظه الله- في كتابه «ال الصحيح المسند من أسباب النزول» (ص: ٢٦)، وقال: «رجاله رجال الصحيح».

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٢٥/١) عن جعفر بن سليمان عن حميد الأعرج عن مجاهد قال: «جَاءَ الْحَارِثُ بْنُ سُوِيدٍ، فَأَسْلَمَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ كَفَرَ الْحَارِثُ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْقُرْآنَ: «كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ» [آل عمران: ٨٦-٨٩]، فَحَمَلَهَا إِلَيْهِ رَجُلٌ مِّنْ قَوْمِهِ، فَقَرَأَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ الْحَارِثُ: وَاللَّهِ! إِنَّكَ مَا عَلِمْتُ لَصِدُوقٌ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَأَصْدُقُ مِنْكَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَأَصْدُقُ الْمُلَائِكَةَ. فَرَجَعَ الْحَارِثُ، فَأَسْلَمَ، فَحَسِّنَ إِسْلَامُهُ».

قلتُ: جعفر بن سليمان فيه كلام يسير من قبل حفظه، فلا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، والله أعلم.

(١) إسناده صحيح:

فقد روى الطبراني في «التفسير» (١٨٤/١٤)، وعبد الرزاق في «تفسيره» من طريق عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كَانَ قَوْمٌ مِّنْ أَهْلَ مَكَّةَ أَسْلَمُوا، وَكَانُوا يَسْتَحْفُونَ بِالْإِسْلَامِ، فَأَخْرَجَهُمُ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ بَدْرٍ مَعَهُمْ، فَأُصْبِيَ بَعْضُهُمْ، وَقُتِّلَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: كَانَ أَصْحَابُنَا هُؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ، وَأَكْرَهُوهُمْ، فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ، فَنَزَّلَتْ: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمُلَائِكَةُ طَالِبِيَ أَنفُسِهِمْ قَاتِلُوْنَاهُمْ كُنْتُمْ قَاتِلُوْنَا كُنْتُمْ مُسْتَقْبَعِينَ فِي الْأَرْضِ قَاتِلُوْا أَمَّلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَنَهَاجُرُوا فِيهَا قَاتِلُوكُمْ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمْ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» [النساء: ٩٧].

قال: وكتب إلى من بقي بمكة من المسلمين هذه الآية [أن] لا عذر لهم.

قال: فخر جروا، فلَحِقُوهُمُ الْمُشْرِكُونَ، فَأَعْطُوهُمُ الْفِتْنَةَ، فَنَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَذَابَ اللَّهِ وَلِئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِّنْ رَبِّكَ لَيَقُولَنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْ لَيَسَ اللَّهُ بِأَعْلَمُ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ» [العنكبوت: ١٠]، فكتب المسلمين إليهم بذلك، فخر جروا، وأيسروا من كل خير، ثم نزلت فيهم: «ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فِتَنُوا شَمَّ جَهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ» [النحل: ١١٠]، فكتب إليهم بذلك: أنَّ الله قد جعل لكم مخرجًا، فخر جروا، فأدرَكُوهُمُ الْمُشْرِكُونَ، فقاتلوهم، ثُمَّ نَجَا مِنْ نَجَا، وُقْتِلَ مِنْ قُتِلَ».

فهؤلاء عادوا إلى الإسلام، وعبد الله بن أبي سرح عاد إلى الإسلام عام الفتح، وبايته النبي عليه السلام؛ ولم يأمر أحداً منهم بإعادة ما ترك حال الكفر في الردة، كما لم يكن يأمر سائر الكفار إذا أسلموا.

وقد ارتد في حياته [عليه السلام] خلق كثير اتبعوا الأسود العنسي الذي تبأّ بصنعاء اليمن، ثم قتلَه الله، وعاد أولئك إلى الإسلام، ولم يؤمنوا بالإعادة.

وتباً مُسَيْلِمَةُ الْكَذَابُ، واتبعه خلق كثير، قاتلهم الصديق والصحابة بعد موته [عليه السلام] حتى أعادوا من بقي منهم إلى الإسلام، ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء، وكذلك سائر المرتدين بعد موته.

وكان أكثر البوادي قد ارتدوا ثم عادوا إلى الإسلام، ولم يأمر أحداً منهم بقضاء ما ترك من الصلاة. وقوله تعالى: «**قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغَفَّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ**» [الأنفال: ٣٨] يتناول كل كافر.

وإن قيل: إن هؤلاء لم يكونوا مرتدون، بل جهالاً بالوجوب، وقد تقدم أن الأظهر في حق هؤلاء أنهم يستأنفون الصلاة على الوجه المأمور، ولا قضاء عليهم؛ فهذا حكم من تركها غير معتقد لوجوبها<sup>(١)</sup>.

= قلت: وهذا إسناد صحيح - إن شاء الله -، رجاله رجال «ال الصحيح» كما قال الهشمي في «المجمع» (١٠/٧)، وقد أودعه العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - حفظه الله - في كتابه «ال الصحيح المستند من أسباب التزول» (ص: ٩٠-٩١).

(١) وقد قال - رحمة الله - في «المجموع» (٤٣٤/١٠): «فَمَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجْوَبَهَا عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ بِالْعَلِيِّ غَيْرِ حَائِضٍ وَنِسَاءٍ؛ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌ بِانْتِفَاقِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ اعْتَقَدْ أَنَّهَا عَمَلٌ صَالِحٌ، وَأَنَّ اللَّهَ يَحْبُبُهَا وَيُتَبِّعُهَا، وَصَلَّى مَعَ ذَلِكَ، وَقَامَ اللَّيْلَ، وَصَامَ النَّهَارَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُ وَجْوَبَهَا عَلَى كُلِّ بَالِغٍ فَهُوَ - أَيْضًا - كَافِرٌ مُرْتَدٌ، حَتَّى يَعْتَقَدْ أَنَّهَا فَرِضٌ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ».

وأمّا من اعتقدَ وجوبَها مع إصرارِه على الترَكِ: فقد ذكرَ عليهِ المُقرّعونَ مِنَ الفقهاءِ فُروعاً:

أحدُها: هذا، فقيلَ عند جمهورهم - مالك والشافعي وأحمد -: وإذا صبرَ حتى يُقتلَ؛ فهل يُقتلُ كافراً مرتدًا، أو فاسقاً كفساقِ المسلمين؟ على قولَينْ مشهورَينْ. حُكِيَا روايتَينْ عن أحمد.

وهذه الفروعُ لم تُنقلْ عن الصحابةِ، وهي فروعٌ فاسدةٌ، فإنَّ كانَ مُقرّاً بالصلةِ في الباطنِ، معتقداً لوجوبِها، يمتنعُ أن يُصرَّ على تركِها حتّى يُقتلَ، وهو لا يُصلّى! هذا لا يُعرفُ مِنْ بني آدمَ وعادتهم؛ ولهذا لم يقعْ هذا قطُّ في الإسلام<sup>(١)</sup>، ولا يعرفُ أنَّ أحداً يعتقدُ وجوبَها، ويقالُ له: إنَّ لم تُصلِّ إلَّا قتلناك<sup>(٢)</sup>، وهو يُصرُّ على تركِها، مع إصرارِه بالوجوبِ، فهذا لم يقعْ قطُّ في الإسلام<sup>(٣)</sup>.

(١) قال شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» تحت الحديث (رقم: ٣٣٣): إنَّ التارك للصلاة كسلأ إنما يصحُّ الحكم بإسلامه ما دام لا يوجد هناك ما يكشفُ عن مكُونِ قلبه، أو يدلُّ عليه، وماتَ على ذلك قبلَ أن يُستَتاب؛ كما هو الواقعُ في هذا الزمان، أما لو خُيرَ بين القتْل والتوبَة بالرجوع إلى المحافظة على الصلاة، فاختار القتْلَ عليها، فقتُلَ؛ فهو في هذه الحالة يموتُ كافراً، ولا يُدفنُ في مقابر المسلمين، ولا تجري عليه أحكامُهم؛ لأنَّه لا يعقلُ - لو كان غيرَ جاهِل لها في قلبه - أن يختار القتْلَ عليها! هذا أمرٌ مستحيلٌ! معروفٌ بالضرورة من طبيعة الإنسان، لا يحتاج إثباته إلى برهان».

وقد قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في «كتاب الصلاة» (ص: ٦٢-٦٣): «ومن العجبِ أن يقع الشكُ في كُفرِ من أصرَّ على تركها، ودُعى إلى فعلِها على رؤوسِ الملا، وهو يرى بارقة السيفِ على رأسه، ويسدُّ للقتل، وعصِبت عيناه، وقيل له: تُصلِّي، وإلَّا قتلناك؟! فيقول: أقتلوني، ولا أصلِّي أبداً!» أهـ.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: «إنْ تُصلِّي، وإلَّا؛ قتلناك» أو: «إنْ لم تُصلِّي قتلناك»، والله أعلم.

(٣) قال - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (١٥٦/٣٥): «وأكثرُ العلماء يقولون:

ومتَ امتنعَ الرَّجُلُ مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقْتَلَ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَاطِنِ مُقْرَأً بِوْجُوبِهَا، وَلَا مُلْتَزِمًا بِفِعْلِهَا، وَهَذَا كَافِرٌ بِاِتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>، كَمَا اسْتَفَاضَتِ الْآثَارُ عَنْ

= يُؤْمِنُ بالصلوة، فإن لم يُصلِّ وَإِلَّا قُتِلَ<sup>(٤)</sup>، فإذا أَصَرَّ عَلَى الجُحُودِ حَتَّى قُتِلَ؛ كَانَ كَافِرًا بِاِتِّفَاقِ الْأَئمَّةِ، لَا يُغْسِلُ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقابرِ الْمُسْلِمِينَ».

قلتُ : وانظر ما نقلته عن شيخنا الألباني - حفظه الله - قبل قليل .

(١) قال - رحمه الله - في «المجموع» (٦١٥-٦١٦ / ١٠) : «وَلَا يَتَصَوَّرُ فِي العَادَةِ أَنْ رجلاً يَكُونَ مُؤْمِنًا بِقَبْلِهِ، مُقْرَأً بِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ، مُلْتَزِمًا بِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا جَاءَ بِهِ، يَأْمُرُهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَعِنُ حَتَّى يُقْتَلَ، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ قَطُّ، لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا» . ولو قال : أنا مُقرٌ بوجوبها غير أني لا أفعلها؛ كان هذا القول مع هذه الحال كذباً منه، كما لو أخذَ يلقي المصحفَ في الحشْ و يقول : أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتلنبياً من الأنبياء ويقول : أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تُنافي إيمان القلب، فإذا قال : أنا مُؤْمِنٌ بقلبي مع هذه الحال؛ كان كاذباً فيما أظهرهُ من القول، فهذا الموضعُ ينبعي تدبُّرهُ، فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشُّبُهَةُ في هذا الباب، وعلم أنَّ من قال من الفقهاء : «إِنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ بِالْوَجْهِ وَامْتَنَعَ عَنِ الْفَعْلِ لَا يُقْتَلُ» ، أو «يُقْتَلُ مَعَ إِسْلَامِهِ» فإنه دخلَتْ عَلَيْهِ الشُّبُهَةُ التي دخلَتْ عَلَيْهِ المرجنةُ والجهميةُ، والتي دخلَتْ عَلَيْهِ مَنْ جَعَلَ الإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ مَعَ الْقُدرَةِ التَّامَّةِ لَا يَكُونُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَعْلِ» .

وقال - رحمه الله - فيها (٧/٢١٩) : «فَإِنَّهُ يَمْتَعِنُ فِي الْفَطَرَةِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ فَرِضَهَا عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يَعَاقِبُ عَلَى تِرْكِهَا، وَيَصْبِرُ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَا يَسْجُدُ اللَّهُ سَجْدَةً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَهُ فِي ذَلِكَ» . هذا لَا يَفْعَلُ بَشَرٌ قَطُّ . بل وَلَا يُصْرِبُ أَحَدٌ مِنْ يَقْرَأُ بِوْجُوبِ الصَّلَاةِ إِلَّا صَلَّى، لَا يَتَهَيَّأُ الْأَمْرُ بِهِ إِلَى الْقَتْلِ، وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ لَا يُصْبِرُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِأَمْرٍ عَظِيمٍ، مَثَلُ : لِزُومِهِ لِدِينِ يَعْقُدُ أَنَّهُ إِنْ فَارَقَهُ هَلْكَ فَيُصْبِرُ عَلَيْهِ حَتَّى يُقْتَلَ، وَسَوَاءَ كَانَ الدِّينُ حَقًا أَوْ باطِلًا، إِمَّا مَعَ اِعْتِقَادِهِ أَنَّ الْفَعْلَ يَجُبُ عَلَيْهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، فَلَا يَكُونُ فِعْلُ الصَّلَاةِ أَصْعَبَ عَلَيْهِ مِنْ احْتِمَالِ الْقَتْلِ قَطُّ .

ونظير هذا : لُوْ قَبِيلٌ : إِنْ رجلاً مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ قَبِيلَ لَهُ : تَرَضَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ . فَامْتَنَعَ عَنِ ذَلِكَ حَتَّى قُتَلَ مَعَ مَحْبَبِهِ لَهُمَا وَاعْتِقَادِهِ فَضَلَّهُمَا، وَمَعَ دُمُّ الْأَعْذَارِ الْمَانِعِ مِنَ التَّرْضِيِّ عَنْهُمَا، فَهَذَا لَا يَقُولُ قَطُّ .

(٤) كذا الأصل، والصواب : «فَإِنَّمَا أَنْ يُصَلِّي، وَإِلَّا؛ قُتِلَ» أو : «فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ؛ قُتِلَ» . والله أعلم .

## حكم تارك الصلاة

الصحابية بُكْفَرْ هذا، ودللت عليه التصوّصُ الصَّحِيحَةُ، كقوله ﷺ: **«لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ إِلَّا تَرَكَ الصَّلَاةَ»** رواه مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وقوله: **«الْعَهْدُ الَّذِي بَيَّنَتَا وَبَيَّنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»**<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لو قيل: إن رجلاً يشهد أن محمداً رسول الله باطنًا وظاهرًا، وقد طلب منه ذلك، وليس هناك رهبة ولا رغبة يمتنع لأجلها، فامتنع منها حتى قُتل، فهذا يمتنع أن يكون في الباطن يشهد أن محمداً رسول الله.

وانظر: **«المجموع»** (٢٨/٣٠٨)، وما سبق قبل قليل والتعليق عليه.

(١) في **«صحيحة»** (رقم: ١٣٤)، وغيره من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -.

(٢) **حَدِيثُ صَحِيحٍ:**

رواه أحمد في **«مسند»** (٥/٣٤٦، ٣٥٥)، والترمذى في **«جامعه»** (رقم: ٢٦٢١)، والنسائي في **«سننه»** (١/٢٣١)، وابن ماجه في **«سننه»** (رقم: ١٠٧٩) وابن أبي شيبة في **«المصنف»** (١١/٣٤)، و**«الإيمان»** (رقم: ٤٦)، والآجري في **«الشريعة»** (ص: ١٣٣)، وابن نصر في **«تعظيم قدر الصلاة»** (رقم: ٨٩٤-٨٩٦)، واللالكائى في **«شرح أصول الاعتقاد»** (رقم: ١٥١٨-١٥٢٠)، وابن حبان في **«صحيحة»** (رقم: ١٤٥٤)، والدارقطنى في **«سننه»** (٢/٥٢)، والحاكم في **«المستدرك»** (١/٦-٧)، والبيهقي في **«ال السنن الكبرى»** (٣٦٦/٣)، وابن عبدالبر في **«التمهيد»** (٤/٢٣٠)، وغيرهم من طرق عن الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . (فذكره).

قال الترمذى: **«حَدِيثُ حَسْنٌ صَحِيقٌ غَرِيبٌ».**

وقال الحاكم: **«هذا حديث صحيح الإسناد، لا تعرف له علة بوجه من الوجوه، ووافقه الذهبي، وكذا شيخنا الألبانى في **«صحيحة الترغيب والترهيب»** (٢٩٩/١).**

قلت: وهو كما قالوا؛ والحسين بن واقد- وإن كان له أوهام؛ فإنه- ثقة من رجال مسلم؛ كما في **«التقريب»** (١/١٨٠)، وقد توبع:

تابعه خالد بن عبيد الله عن عبدالله بن بريدة به.

آخرجه الدارقطنى في **«السنن»** (٢/٥٢-٥٣)، وابن عدي في **«الكامل»** (٣/٨٩٦)، وغيرهما.

وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ كُفُرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى تَرْكِهَا حَتَّىٰ يَمُوتَ لَا يَسْجُدُ اللَّهُ

= وسنده ضعيف؛ لضعف خالد، فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» = (٣٤٢/١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ووثقه ابن حبان.

وفي الباب عن أنس، وابن عباس - رضي الله عنهم - .

(١) أَتَرَ صَحِيحٌ :

آخرجه الترمذى في «الجامع» (١٤/٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (رقم: ١٣٧)، وابن نصر المروزى في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٨/٩٠٤/٢) من طريق الجريراوى عنه به .

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ كما قال النووي في «المجموع» (١٩/٣)؛ الجريراوى - هو سعيد بن إياس - ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين؛ كما في «التفريغ» (٢٨٣/١)، إلا أن الرواى عنه عند ابن أبي شيبة هو عبد الأعلى، وسماعه منه قد يقبل اختلاته .

وقد خولف الترمذى في إسناده، فشاركه عن قتيبة عن بشر بن المفضل عن الجريراوى عن عبدالله بن شقيق قيس بن أنيف، إلا أنه زاد في آخره: عن أبي هريرة .

رواه الحاكم في «المستدرك» (١/٧): ثنا أحمد بن سهل الفقيه بخارى: ثنا قيس به .

قال الذهبي: «إسناده صالح!» .

قلت: وفيه نظر؛ إذ قيس بن أنيف: لم أقف له على ترجمة، ثم إنه قد خالَف الإمام الترمذى، والترمذى إماماً، حافظ، جبل، فروايته هي الصواب .

ويشهد له: ما رواه ابن نصر المروزى في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم: ٩٤٧)، واللالكائى في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/٨٢٩-٨٢٨) من طريق زهير بن حرب عن أبي الزبير قال: سمعت جابرأ - رضي الله عنه - وسألته رجُلٌ: أكتُم تعلُّون الذنبَ فيكم شركا؟ قال: لا . قال: وسائل: ما بين العبد وبين الكفر؟ قال: ترك الصلاة .

قلت: وإنساده جيد، أبو الزبير - واسمه محمد بن مسلم بن تدرُّس - مشهور بالتدليس، ووصفه النسائي وغيره به؛ لكنه صرخ بالتحذير ههنا، والحمد لله .

وعند اللالكائى في «شرح أصول الاعتقاد» (رقم: ١٥٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٦٧٢-٨٧٦) من طريق آخر عن مجاهد بن جبر أبي الحجاج عن جابر به نحوه، وسنده حسن .

## حكم تارك الصلاة

سجدة قط، فهذا لا يكون قط مسلماً مقرًا بوجوبها، فإن اعتقاد الوجوب، واعتقاد أن تاركها يستحق القتل هذا داع تمام إلى فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور، فإذا كان قادراً ولم يفعل قط علم أن الداعي في حقه لم يوجد. والاعتقاد التام لعقاب التارك باعث على الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحياناً أمور توجب تأخيرها وترك بعض واجباتها، وتقويتها أحياناً<sup>(١)</sup>. فأماماً من كان مصراً على تركها لا يصلى قط، ويموت على هذا الإصرار والترك فهذا لا يكون مسلماً.

لكن أكثر الناس يصلون نارة، ويترونها نارة، فهو لا يحافظون عليها.

**وهؤلاء تحت الوعيد<sup>(٢)</sup> وهُم الذين جاءَ فيهم الحديثُ الذي في السنن:**

ويشهد له - أيضاً - ما رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/٦٧٣/٦٧٧) بسنده صحيح عن الحسن قال: «بلغني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون: بين العبد وبين أن يشرك فيكفر أن يدع الصلاة من غير عذر».

(تبنيه هام): انظر معي - رحمك الله - على أي شيء حمل شيخ الإسلام - رحمه الله - حرج القاتلين بتكفير تارك الصلاة مطلقاً... إنه حملها على من ترك الصلاة دائماً أبداً حتى يقتل. وهذا محمل ثالث ينضم إلى جانب ما ذكرت في المقدمة (ص: ٧٠-٧٤)، فراجعواها.

وastحسن شيئاً هذا الحمل والجمع في رسالته «حكم تارك الصلاة» (ص: ٤٣)، فقال: «وعلى مثل هذا المتصر على الترک والامتناع عن الصلاة، مع تهديد الحاكم له بالقتل: يجب أن تُحمل كل أدلة الفريق المُكفر للتارك للصلاحة. وبذلك تجتمع أدلةهم مع أدلة المخالفين، ويلتقطون على كلمة سواء؛ أن مجرد الترك لا يكفر؛ لأن كفر عمليٌّ، لا اعتقادٍ؛ كما قال ابن القيم» أهـ. بتصريف.

(١) بل وتجعله تاركاً لها دائمًا، كأنشغاله، وكسله، ورجائه رحمة رب الواسعة، وغير ذلك من الأمور التي بها قد لبس عليه، وهذا واقع، وقد رأينا من ذلك الصنف من رأينا.

(٢) قاعدة الوعيد والوعيد مهمة جدًا، وهي عند أهل الشنة فيما قررها شيخ الإسلام -

حديث عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة، من حافظ عليهنَّ كان له عهدٌ عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهنَّ لم يكن له عهدٌ عند الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له»<sup>(١)</sup>.

فالمحافظ عليها: الذي يصلّيها في مواقتها، كما أمر الله تعالى.

والذي يؤخرها<sup>(٢)</sup> أحياناً عن وقتها، أو يترك واجباتها، فهذا تحت مشيئة الله تعالى<sup>(٣)</sup> وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه،

= رحمة الله - في موضع عدة من كتبه؛ كـ«مجموع الفتاوى» (٤/٤٨٤ و ٢٧٠) و (١١/٦٤٨ و ٣٠٥) وغيره: «أن نصوص الوعيد داخلة تحت مشيئة الله سبحانه إما عفواً وإما تنفيذاً، وأما نصوص الوعيد فإن الله منفذها؛ كما كتب سبحانه على نفسه». هذه خلاصتها.

وأصل هذه القاعدة مبنيٌ على مثلٍ ما قيل:

ولاني وإن أوعدتهُ أو وعدهُهُ لمحلفٍ إيعادي ومُنجِزٌ مَوْعِدِي  
وقد ورد في ذلك حديث نبوىٰ صحيحه شيخنا الألبانىٰ في «الأحاديث الصحيحة»  
(رقم: ٢٤٦٣) عن أنس أن النبي ﷺ قال: «من وعده الله على عملٍ ثواباً؛ فهو مُنجِزٌ له،  
ومَنْ وَعَدَهُ عَلَى عَمَلٍ عِقَابًا؛ فهو فيه بالخيار».

[وقد قال الإمام مالك - رحمة الله -: «إن العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد أن لا يشرك بالله شيئاً رجوت له أرفع المنازل؛ لأن كل ذنب بين العبد وربه هو منه على رجاء»].

وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص: ٣١٨). انظر: مقدمة «حكم تارك الصلاة» (ص: ١٩-٢٠) للشيخ علي الحلبي - حفظه الله -. وانظر ما تقدم (ص: ٤٣).  
(١) حديث صحيح، سبق تحريره (ص: ٥٣-٥٦).

(٢) في المطبوع: «والذي ليس يؤخرها! ولعل الصواب ما أثبته».

(٣) وقد قال - رحمة الله - في «المجموع» (٧/٦١٥، ٦١٦، ٦١٧):

«فالنبي ﷺ إنما أدخل تحت المشيئة من لم يحافظ عليها، لا من ترك، ونفي المحافظة يقتضي أنهم صلوا، ولم يحافظوا عليها». ثم قال:  
«وحينئذ، فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها؛ كان معه من =

## حكم تارك الصلاة

---

= الإيمان بحسب ما فعله. والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق؛ كما ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «أربع من كُنَّ فيه كان مُنافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلةٌ منهاً كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدعها: إذا حدثَ كذبَ، وإذا اتَّمِنَ خانَ، وإذا عاهدَ غدرَ، وإذا خاصَّمَ فَجَرَ»<sup>(١)</sup>. وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب.

فإن كثيراً من الناس، بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس، ولا هُم تاركها بالجملة، بل يصلُّون أحياناً، ويدعون أحياناً، فهو لاءٌ فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرَّت على المنافق المحسِّن - كابن أبي وأمثاله من المنافقين -؛ فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى».

قلت: وهذا كلام قويٌّ ومتيقِّنٌ، إلا أن قوله: «ونفي المحافظة يقتضي أنهم صلوا ولم يحافظوا عليها» فيه بَحْثٌ؛ إذ نفي المحافظة يشمل - أيضاً - مطلق الترك؛ دليل ذلك: قوله ﷺ في بعض روایات الحديث: «مَنْ أَتَى بِهِنَّ... وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ»، وفي غيرها: «وَمَنْ أَتَى بِهِنَّ وَقَدْ انتَقَصَ مِنْهُ شَيْئاً»، والحكم واحد فيها [وانظر الحديث (رقم: ٤، ص: ٥٣-٥٨) من المقدمة، وجوابنا عليه].

فدللَ هذا على أن نفي المحافظة يعني: إما أنهم صلوا ولم يحافظوا، أو تركوا بالكُلِّية. لا فرق.

أضِفْ إلى ذلك أنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّداً؛ فَقَدْ بَرِئَتِ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ». انظر تخریجه في المقدمة (ص: ٢٩-٣٠).

وثبت عنه ﷺ - أيضاً - أنه قال: «من تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّداً؛ فَقَدْ بَرِئَتِ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

(أ) متفقٌ عليه:

رواه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٣٤)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ٥٨) من حديث عبد الله ابن عمرو -رضي الله عنهما-.

[ورد ذلك من حديث أبي الدرداء عند البخاري في «الأدب المفرد» وابن ماجه والبيهقي وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» واللالكائي في «السنة»، وعن معاذ عند أحمد والطبراني، وعن أميمة مولاة رسول الله ﷺ عند ابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثناني» والحاكم وابن نصر المروزي والطبراني وغيرهم. وصحح الأول شيخنا الألباني في «صحيح الترغيب» (رقم: ٥٦٤)، وحسن الثاني والثالث فيه (يرقمي: ٥٦٧، ٥٦٨)].

ومن هذين الحديثين يظهر لنا بوضوح جليًّا، وببيان ساطع، أن العقاب المترتب على ترك الصلاة بالكلية هو نفسه العقاب المترتب على ترك صلاة واحدة، ونحن متلقون على أنَّ مَنْ ترك صلاة واحدة داخلاً تحت المشيئة الإلهية، فكذلك مَنْ ترك الصلاة بالكلية؛ إذ حكمُهما واحدٌ، لا فرق. وهذا كله بالطبع مقيدٌ بعدم العجود، وانظر ما تقدم (ص: ٥٨).

وحتى لو لم يكن عندنا ما يبرهن على أن نفي المحافظة يشمل الأمرين، فعقلاً ولغة يفهم كلا الأمرين منها [أي: مِنْ نفي المحافظة]، وكان يؤيدُه - أيضاً - ما هو ثابت عند الأثريين من أهل العلم ان حُكْمَ البعض يجري على الكل ما لم يعارض نصاً.

وانظر ما كتبه الأخُ الشیخ عطاء عبد اللطيف في كتابه (ص: ٨١-٨٢).

هذا وقد رأيت كلاماً لأحد العلماء المعاصرين - حفظه الله، ونفعنا بعلومنه - يرى التفريق بين مَنْ ترك صلاةً ما، وبين مَنْ ترك الصلاة بالكلية، واستدل - حفظه الله - لرأيه هذا بأن النبي ﷺ قال: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(١)</sup> فقال: «فمن تركها» أي: ترك الصلاة، ولم يقل: فمن ترك صلاة».

والجواب بِعَوْنَ الْمَلِكِ الْوَهَابِ على هذا الاستدلال بأن يقال له: إنكم تفرقون معنا - وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بين كلمتي «كُفر» نكارة و«كُفر»، وبين كلمة «الْكُفر» المعرفة بـ [آل]؛ فالكلمتان الأولىان تدلان على أن هذان مِنَ الكُفر، أو أنه كَفَرَ في هذه الفعلة، بخلاف الكلمة الأخيرة [الْكُفر]؛ فإنها دالة على أن المراد بالكُفر حقيقة الكُفر - وهو الكُفر المطلق المُخرج عن الإسلام -.

وعليه: فليس في هذا الحديث أنَّ مَنْ ترك الصلاة فقد خرجَ عن الملة، حتى نفَرَّقَ هذا التفريق، لكن يستفاد منه فقط أنَّ ترك الصلاة كُفرٌ، سواء تركها بالكلية أو ترك بعضها، فهو كُفرٌ أصغر.

(١) حديث صحيح، سبق تخرجه (ص: ١١٠-١١١).

## حكم تارك الصلاة

كما جاءَ في الحديث<sup>(١)</sup>.

وَسُئلَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - : عَمَّن يُؤْمِرُ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَنَعُ ، وَمَاذَا يَحْبُّ عَلَيْهِ؟  
وَمَنْ اعْتَدَرَ بِقَوْلِهِ : «أُمِرْتُ أَنْ أُفَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>

=  
بل قد يقول قائل - على تفريغكم هذا - : إِنَّ تَرْكَ صَلَاةً وَاحِدَةً لِيْسَ بِكُفْرٍ ، لَكِنْ  
تَرْكُهَا بِالْكُلِّيَّةِ !

فإن قال قائل: إذن نستدل على التفريق بالحديث الآخر الذي رواه مسلم في  
«صحيحه»: إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ: تَرْكُ الصَّلَاةِ؛ فمن جهة أنه بِعَيْلَةِ قال:  
«ترك الصلاة» ولم يقل: «ترك صلاة»! ومن جهة أخرى قال: «والشَّرِكِ وَالْكُفْرِ»،  
فعبر بـ[أَل] الدالة على حقيقة الكفر - وهو المخرج عن الملة - كما ذكرتم آنفاً،  
فما جوابكم؟ .

قلنا: أما جوابنا على التفريق، فما ذكرته الآن في هذا التعليق يرده، وأما جوابنا  
على الحديث فقد سبق في المقدمة (ص: ٧٠-٧٤)، فراجعه.

**فالصواب** - والله تعالى أعلم - أنَّ الذي يُؤخِّر الصلاة عن وقتها أو يترك بعض  
واجباتها والذي يتركها بالكليه - غير جاحد لها - داخلان تحت مشيئة الله تعالى، كُلُّ  
بحسيبه، وكُلُّ على قدر جُرمِه وفُجُورِه ومعصيَّه . . .

(١) يشير - رحمه الله - إلى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَحْسَبُ النَّاسُ بِهِ يوْمَ الْقِيَامَةِ  
مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَاةُ». يقول ربنا عز وجل لملاكته - وهو أعلم -: انظروا في صلاة عبدي،  
أتَمَّها أم نقصها؟ فإن كانت تامة؛ كُتُبَتْ له تامة، وإن كان انتقص منها شيئاً؛ قال: انظروا:  
هل لعدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع؛ قال: أَنْمُوا لعبدي فريضته من تطوعه ثم  
تُؤخَذُ الأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكُمْ».

وهذا حديث صحيح لغيره؛ سبق تخريرجه (ص: ٦٠-٦٣).

وبهذا التفصيل الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - مع تعليقي  
عليه يتضح حُكْمُ تارك الصلاة وضوح الشمس في رابعة النهار، لا يبقى معه - إن شاء الله -  
أدنى شُكْ، والحمد لله على توفيقه وتسديده.

(٢) مُتَفَقُّ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «صحيحه» (٣/١٢٦٢ و ١٣٢٧٥ و ٢٥٠-فتح)، ومسلم في  
«صحيحه» (١/٥١٢٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال:

هل يكون له عذر في أنه لا يعاقب على ترك الصلاة، أم لا؟ وماذا يجب على الأمراء وولاة الأمور في حق من تحت أيديهم إذا تركوا الصلاة؟ وهل قيامهم في ذلك من أعظم الجهاد وأكبر أبواب البر؟

فأجاب: الحمد لله، من يمتنع عن الصلاة المفروضة فإنه يستحق العقوبة الغليظة باتفاق أئمة المسلمين، بل يجب عند جمهور الأمة - كمالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم - أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

بل تارك الصلاة شرٌّ من السارق والزاني، وشارب الخمر، وأكل الحشيشة. ويجب على كل مطاع أن يأمر من يطيعه بالصلاحة، حتى الصغار الذين لم يبلغوا؛ قال النبي ﷺ: «مُرُوهُم بالصلَاة لَسْبِعٍ، وَاضْرِبُوهُم عَلَيْهَا لِعَشْرٍ، وَفَرَّقُوهُم بَيْنُهُمْ فِي الْمَضَاجِع»<sup>(١)</sup>.

«لما توفي النبي ﷺ، واستخلف أبو بكرٍ بعده، وكفرَ من العرب؛ قال عمرُ بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقْاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: عَصَمَ مِنِي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ! لَا أَقْاتَلُنَّ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حُرُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ! لَوْ مَنْعَنِي عَقَالًا كَانُوا يَؤْدُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتَلَتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا. قَالَ عُمَرٌ: فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدَرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقَتَالِ، فَعْرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ». =

وال الحديث طرق كثيرة عنه. وقد ورد - أيضاً - من حديث ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وطارق بن أشيم الأشعري، وأوس بن أبي أوس الشفقي، والعمان بن بشير، وأنس بن مالك، بالألفاظ متقاربة، تجدها مخرججة بالتفصيل في «السلسلة الصحيحة» (رقم: ٣٠٣، ٤٠٧، ٤١١)، وسيذكره المصنف بعد قليل، لذا؛ حكم عليه السيوطي وغيره بالتواتر، وكذلك شيخنا في المصدر الآنف الذكر، ثم قال - حفظه الله -. .

«وفي هذه الأحاديث دلالة ظاهرة على وجوب القتال في سبيل نشر الدعوة، خلافاً لما يذهب إليه بعض الكتاب في هذا العصر».

(١) حديث صحيح لغيره - دون الجملة الأخيرة منه؛ فإسنادها حسن.

رواه أحمد في «مسنده» (٢/١٨٧)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٤٩٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/٣٤٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/١٦٧-١٦٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٦)، والدولابي في «الكتني» (١/١٥٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/٢٧٨)، والدارقطني في «سننه» (١/٢٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/١٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٧٨٤ و ٣/٩٤) من طرق عن سوار بن داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ سوار هذا وثقة ابن معين، وابن حبان، وقال أحمد: «شيخ بصري، لا بأس به»، وقال الدارقطني: «يعتبر به»، وقال الحافظ في «التقريب» (١/٣٢٦): «صحيح، له أوهام». وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الصواب فيه أنه حسن الحديث، وقد احتاج به أحمد، وإسحاق بن راهويه، وابن المديني، والبخاري، وغيرهم. انظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/٢٥٧٨)، و«الضعفاء الصغير» (٢٦١)، و«تهذيب الكمال» (٢/٦٤-٧٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٥)، و«الميزان» (٣/٦٣٨٣)، و«منْ روى عن أبيه عن جده» لابن قططوبغا (ص: ٤٨٩-٤٩٢) مع حاشيته للدكتور باسم الجوابرة - حفظه الله -.

وللحديث شاهد آخر من حديث سبرة بن عبد الله، دون الجملة الأخيرة.

رواه أحمد في «مسنده» (٣/٢٠١)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٤٩٤)، والترمذى في «جامعه» (٢/٢٥٩)، والدارمي في «سننه» (١/٢٣٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣٤٧)، والطحاوى في «المشكل» (٣/٢٣١)، وابن الجارود في «المتنقى» (رقم: ١٤٧)، والدارقطني في «سننه» (١/٢٣٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/١٦٩-١٧٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/٢٠١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٨٣-٨٤ و ٣/١٤)، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده به.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي!!».

قلت: وفي هذا نظر؛ عبد الملك هذا لم يحتاج به مسلم، إنما روى له متابعة، وقال فيه الذهبي: «صحيح إن شاء الله».

(فائدة): كنت قد استشكلتُ الأمراً بالضرب في هذا الحديث مع أن الصبي دون البلوغ لا تجب عليه الصلاة، فسألتُ شيخنا الألبانى - حفظه الله - عن ذلك، فأجاب بتأصيل جيدٍ متين، رأيتُ من الفائدة نقله، وهكذا نصّه: «المسلم يجب أن يكون موقفه

ومن كان عنده صغير ممْلوك أو يَتِيم أو ولد فلم يأْمُر بالصَّلاة فإنَّه يعاقبُ الكَبِير إذا لم يأْمُر الصَّغِير، ويُعَذَّرُ الْكَبِيرُ على ذلك تَعْزِيزاً بِلِيغاً؛ لأنَّه عَصَى الله ورسوله، وكذلك منْ عنده مَمَالِيكَ كبارٌ، أو غُلَامَانُ الْخَيْلِ والجَمَالِ والبَرَّاء<sup>(١)</sup>، أو فَرَّاشُونَ أو بَابِيَّةٍ يغسلون الأبدانَ والثيابَ، أو خَدَمْ، أو زوجةٌ، أو سُرِّيَّةٌ، أو إِمَاءَ، فعليه أن يأْمُرَ جمِيعَ هؤُلَاءِ بالصَّلاة، فإنَّه لم يفْعَلْ كأنَّه عَاصِيَ الله ورسوله، ولم يستحقَّ هذا أن يكون مِنْ جُنُدِ المسلمينَ، بل مِنْ جُنُدِ التَّارِ، فإنَّ التَّارِ يتكلَّمُونَ بالشهادتينِ، ومع هذا فقتالُهُمْ واجبٌ بإجماعِ المسلمينَ.

وكذلك كُلُّ طائفةٍ ممتَنعةٍ عن شَريعةِ واحدةٍ مِنْ شَرَائِعِ الإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، أو الْبَاطِنَةِ الْمَعْلُومَةِ، فإِنَّه يجُبُ قتالُهُا، فلو قالوا: نَشَهُدُ وَلَا نُصَلِّي؛ قُوتلُوا حَتَّى يُصَلُّوا، ولو قالوا: نُصَلِّي وَلَا نُزَكِّي؛ قُوتلُوا حتَّى يُرَكُّوا، ولو قالوا:

=تجاه الأحكام الشرعية كما جاء في القرآن الكريم: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِيَنْهُمْ ثُمَّ لَا يَحْدُوْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا» [النساء: ٦٥]. أما «كيف» و«لِمَ»؛ فهذا سُؤال لا يَرِدُ فيما جاء فيه نصٌّ من الكتاب أو السنة، لكن على العكس من ذلك: لو أن رجلاً عالِمًا سأله سؤالاً، وأجابك بجواب من عنده؛ فلك أن تقول: «لِمَ» و«كيف». أما رسول الله هو الذي يتكلَّمُ، فما ينبغي للمُسْلِمِ أبداً أن يقول: «لِمَ» و«كيف»؛ هذا أولاً.

وثانياً: هذا الأمرُ لِوَلَيِّ الصَّبِيِّ أو الصَّبِيِّ- أن يَصْرِبَ ابْنَهُ أو ابْنَتَهِ- إذا بلَغَ السَّنَّ هذه؛ تأدِيباً، وليس لأنَّها واجبةٌ عليهما، وإنما فرضٌ عليه أن يؤذِيهُما». انتهى باختصار وتصريف يسير.

قلتُ: ثم وقفتُ على كلام للخطيب البغدادي- رحمه الله- في «الكافية» (ص: ٦٣) بهذا المعنى، فقال: «الأَمْرُ بِالصَّلَاةِ وَالضَّرْبُ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى وَجْهِ الْرِّيَاضَةِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ . . .».

(١) البرأة: ضربٌ من الصقور، مفردتها: باز، انظر: «السان العربي» (٧٢/١٤)، و«مختار الصحاح» (ص: ٥١)، و«القاموس المحيط» (ص: ١٠٧).

## حكم تارك الصلاة

مُنْزَكٌ ولا نَصُومُ وَلَا نَحْجُجُ؛ فُوتلوا حتَّى يَصُومُوا رَمَضَانَ، وَيَحْجُجُوا الْبَيْتَ، وَلَوْ  
قَالُوا: نَعْلَمُ هَذَا لَكُنْ لَا نَدْعُ الرَّبِّيَا، وَلَا شُرْبَ الْخَمْرِ، وَلَا الْفَوَاحِشُ، وَلَا  
نُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا نَصْرِبُ الْجَزِيرَةَ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَنَحْوُ ذَلِكَ؟  
فُوتلُوا حتَّى يَفْعَلُوا ذَلِكَ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَقَاتَلُوكُمْ حَقًّا لَا تَكُونُونَ فِتنَةً وَلَا يَكُونُونَ  
الَّذِينَ لِلَّهِ» [البقرة: ١٩٣].

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «يَتَأْيَهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا أَتَقْوَا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقَى مِنَ الْرِّبَا إِنْ  
كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» [البقرة: ٢٧٩-٢٨٠].  
وَالرَّبَا آخِرٌ مَا حَرَمَ اللَّهُ، وَكَانَ أَهْلُ الطَّائِفِ أَسْلَمُوا وَصَلَّوْا وَجَاهَدُوا، فَبَيْنَ اللَّهِ  
أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَنْتَهُوا عَنِ الْرِّبَا، كَانُوا مِنَ حَارِبَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَفِي «الصَّحِيفَتَيْنِ» أَنَّهُ لَمَّا تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ،  
قَالَ عَمْرُ لَأْبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ  
النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا  
مِنِ دِمَاءِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِحَقْهَا»؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَمْ يَقُلْ: «إِلَّا بِحَقْهَا»؟!  
وَاللَّهُ! لَوْ مَنْعَنِي عِقَالًا كَانُوا يُؤْدُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتَلَتُهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ عَمْرُ:  
فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صِدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقَتَالِ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ<sup>(١)</sup>.

وَفِي «الصَّحِيفَةِ الْمُبَارَكَةِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: «يَحْقِرُ أَهْدُوكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ  
صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِرُ  
حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيمَةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ  
فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَاتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيفَتِهِ» (رَقْمٌ: ٣٦١١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيفَتِهِ»  
(رَقْمٌ: ١٠٦٦)، وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَلَيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «إِذَا حَذَّنَكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ =

فإذا كانَ الَّذِينَ يَقُولُونَ اللَّيْلَ، وَيَصُومُونَ النَّهَارَ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بقتالِهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ فَارَقُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، فَكِيفَ بِالظَّوَافِعِ الَّذِينَ لَا يَلْتَزِمُونَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ بِ(يَسَاقٍ) <sup>(١)</sup> مُلْوِكِهِمْ، وَأَمْثَالُ ذَلِكِ! وَاللهُ أَعْلَمُ.

□ وَسْئَلَ - رَحْمَةُ اللهِ - :

عَنْ رَجُلٍ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يُصَلِّ، فَمَا الَّذِي يَجِدُ عَلَيْهِ؟ .

فَأَجَابَ: إِذَا لَمْ يُصَلِّ فَإِنَّهُ يُسْتَكَبُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ <sup>(٢)</sup>، وَاللهُ أَعْلَمُ .

□ وَسْئَلَ - رَحْمَةُ اللهِ - :

عَمَّنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عَمْدًا بِنِيَّةً أَنْ يَفْعَلُهَا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا قَضَاءً، فَهُلْ يَكُونُ فَعْلُهُ كَبِيرًا مِنَ الْكَبَائِرِ؟

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِللهِ. نَعَمْ، تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا <sup>(٣)</sup> الَّذِي يَجِدُ فَعْلُهَا فِيهِ عَمْدًا مِنَ الْكَبَائِرِ، بَلْ قَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ مِنَ الْكَبَائِرِ <sup>(٤)</sup>. وَقَدْ رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا

= حديثاً؛ فلأنَّ أَخْرَى مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ؛ فَإِنَّ الْحَرْبَ خِذْعَةً، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ :

«يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَّثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُّونَ مِنَ الرَّمَيْةِ، لَا يَجَاوِرُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَاللفظ للبخاري.

(١) وقع في المطبوع: «بياساق»!

وهي كلمة تركية، يعبر بها عن وضع قانون المعاملة، وربما قيل: (يَسَاق)، بحذف الألف. فانظر: «تاج العروس» للمرتضى الرَّبِيدِي (٩٨/٧).

(٢) كافراً مرتداً عن الإسلام؛ لما سبق بيانه قريباً (ص: ١٠٨-١١٠).

(٣) نص المطبوع: «عن غير وقتها» !

(٤) أَثْرٌ صَحِيحٌ :

## حكم تارك الصلاة

---

= أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٥٩/٢) من طريق هشام بن حسان عن رجل عن أبي العالية عن عمر به.

قلت: وسنته ضعيف؛ لإبهام شيخ هشام.

لكته توبع؛ تابعه قتادة عن أبي العالية به بنحوه.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٥٢/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٩/٣).

ونقل البيهقي عقبه إعلال الشافعي - رحمه الله - له بالإرسال، ثم قال: «هو كما قال الشافعي، والإسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا، وهو مرسلاً؛ أبو العالية لم يسمع من عمر - رضي الله عنه -».

قلت: وهذا فيه نظر؛ إذ قد ثبتَ سماعُ أبي العالية من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، فعند أحمد في «الزهد» (ص: ١١٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٣٢٢-٣٢٣) بالسند الصحيح عنه أنه قال: «أكثر ما كنتُ أسمع من عمر بن الخطاب : اللهمَّ عافِنَا، واغْفُّ عَنَّا».

فالعملة الحقيقة لهذا الإسناد هي عدم سماع قتادة هذا الحديث بعينه من أبي العالية؛ فقد ذكر الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في «شرح علل الترمذى» (ص: ٤٩٦-٤٩٧) عن شعبة أن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا أربعة أحاديث فقط، ليس هذا منها.

وعليه: فكلُّ من الطريقين السابقين يقوِّي الآخر، فالتأثر بهما حَسْنٌ.

وله طريق ثانية: أخرجهما مسدد - كما في «المطالب العالية» (١٧٩/١) - عن بكر ابن عبد الله المزن尼 أن عمر كتب إلى أبي موسى . . (فذكر نحوه).

قلت: وسنته ضعيفٌ - أيضاً -؛ فإنه منقطعٌ كما قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عقبه.

وئمَ طریق أخرى: أخرجهما ابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» (٤٥٨/١) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٩/٣) من طريق حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي قال: قُرِئَ عَلَيْنَا كِتَابٌ عَمَرٌ: «مِنَ الْكَبَائِرِ: الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - يعني: بغير عذرٍ -، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ، وَالنَّهَبَةِ».

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: «وهذا إسنادٌ صَحِيحٌ». وهو كما قال.

عَنْ أَبْنَى عَبَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكَبَائِرِ»<sup>(١)</sup>.

ورُقِعُ هذا إلى النبي ﷺ وإن كان فيه نَظَرٌ، فإنَّ الترمذِيَّ قالَ: «الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ»، وَالْأَئْمَرُ مَعْرُوفٌ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ ذَكَرُوا ذَلِكَ مُقْرِنِينَ لَهُ، لَا مُنْكِرِينَ لَهُ.

(١) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جِدًّا:

رواه الترمذِيَّ في «جامعه» (رقم: ١٨٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٦/٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٢٦)، وابن حبان في «المجوهرين» (١/٢٤٣)، والبزار في «مسنده» (١٣٥٦)، والديلمي كما في «الفردوس» (٤/١٢٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/٢٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١٦٩)، وابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» (٤٥٨/١) - من طريق حنش عن عكرمة عن ابن عباس به.

زاد الديلمي: «وَمَنْ شَرَبَ شَرَابًا حَتَّى يَذَهَبَ بِعْقَلِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ؛ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكَبَائِرِ».

قال الترمذِيَّ: «وَحَنْشٌ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيِ الرَّجَبِيُّ - وَهُوَ حَسِينُ بْنُ قَيْسٍ -، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ».

وقال الحاكم: «حنش بن قيس الرَّجَبِيُّ، يقال له: أبو علي، من أهل اليمن، سكن الكوفة، ثقة»!

ورده الذهبي بقوله: «بل ضعفوه».

وقال البيهقي: «تفرد به حسين بن قيس - أبو علي الرَّجَبِيُّ، المعروف بحنش -، وهو ضعيف عند أهل النقل، لا يحتاج بخبره».

قلت: وقد ضعفه - أيضاً -: ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن المديني، وغيرهم، وقال البخاري: «أحاديثه منكرة جداً». وتركه النسائي، والدارقطني، وغيرهما. وقال ابن حبان في «المجوهرين»: «كان يقلب الأخبار ويلزق رواية الضعفاء، كذبه أحمد، وتركه ابن معين». انظر: «تهذيب الكمال» (٦/٤٦٥-٤٦٨)، و«التقريب» (رقم: ١٤٧٧)، وقال في «تهذيب التهذيب» (٢/٣٦٥): «حديث «من جمع بين الصالاتين...» لا يتبع عليه، ولا يعرف إلا به، ولا أصل له».

والحديث قال عنه شيخُنا الألباني في «ضعف الجامع الصغير» (رقم: ٥٥٤٦): «ضعف جداً».

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ قال: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُه»<sup>(١)</sup>، وحبوط العمل لا يتوعد به إلا على ما هو من أعظم الكبائر. وكذلك تفويت العصر أعظم من تفويت غيرها، فإنها الصلاة الوسطى المخصوصة بالأمر بالمحافظة عليها، وهي التي فرضت على من كان قبلنا فصيغوها، فمن حافظ عليها فله الأجر مرتين، وهي التي لمّا فاتت سليمان فعل بالخييل ما فعل.

وفي «ال الصحيح» عن النبي ﷺ أيضاً أنه قال: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأْنَمَا وَرِثَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»<sup>(٢)</sup>، والمورث أهله وماليه يبقى مسليوباً ليس له ما يتتفق به من الأهل والمال، وهو بمنزلة الذي حبط عمله.

وأيضاً؛ فإن الله تعالى يقول: «فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [الماعون: ٥-٤]، فتوعّد بالويل لمن يسهو عن الصلاة حتى يخرج وقتها وإن صلّاها بعد ذلك، وكذلك قوله تعالى: «فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَأَتَبَعُوا الشَّهَوَةَ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيَّباً» [مريم: ٥٩]، وقد سألوا ابن مسعود عن إصاعتها فقال: هُوَ تَأْخِيرُهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، فقالوا: مَا كُنَّا نَرَى ذَلِكَ إِلَّا تَرَكَهَا، فقال: لَوْ تَرَكُوهَا لَكَانُوا كُفَّارًا<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٥٥٣) عن بريدة - رضي الله عنه -.  
 (٢) متفق عليه:

رواية البخاري في «صحيحه» (رقم: ٥٥٢)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ٦٢٦)، وغيرهم عن ابن عمر - رضي الله عنهم -.  
 (٣) أثر حسن:

آخرجه بلفظه عبد بن حميد - كما في «الدر المنشور» (٥/٥٢٦).

وقد كان ابن مسعود يقول عن بعض أمراء الكوفة في زمانه: ما فعل خلفكم؟ لكونهم كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها<sup>(١)</sup>.

= وأخرجه ابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم: ٩٣٨، ٦٢)، وابن جرير الطبرى في «تفسيره» (٩٩/١٦) من طريق وكيع عن المسعودى عن القاسم والحسن بن سعد عن ابن مسعود نحوه.

قلت: المسعودى - وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود - صدوق، اختلط قبل موته؛ قال العجلى في «تاريخ الثقات» (٢٩٤): «ثقة، إلا أنه تغير بأخره» أهـ.

وضابطه: أن من سمع منه ببغداد وبعد الاختلاط. كذا في «التقريب» (٤٥٣/١).

أقول: وسماع وكيع منه قديم، قبل اختلاطه، لكن شيخيه لم يسمعا من ابن مسعود؛ كما قال الهيثمى في «المجمع» (١٢٩/٧).

وآخرجه الطبرانى في «الكبير» (٢١٤/٩)، واللالكائى في «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٣٢/٨٢٧) من طريقين عن المسعودى عن القاسم عن ابن مسعود به.

وآخرجه الطبرانى في «الكبير» (٢١٤/٩)، واللالكائى في «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٣٣/٨٢٨-١٥٣٤/٨٢٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/٢٣) من طريقين عن المسعودى عن الحسن بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابن مسعود به.

قلت: وفي سمع عبد الرحمن من أبيه خلاف، والراجح -عندى- أن سماعه ثابت؛ بشهادة جمـع من الأئمة: كـسفـيـانـ الثـورـيـ، وـابـنـ معـينـ، وـأبـوـ حـاتـمـ، وـالـبـخارـيـ، وـغـيـرـهـ، كـماـ فـيـ «ـتـهـذـيـبـ التـهـذـيـبـ» (٦/٢١٥-٢١٦) لـلـعـسـقـلـانـيـ، فـمـنـ نـفـىـ سـمـاعـهـ مـنـهـ لـاـ حـجـةـ لـهـ، وـمـنـ عـلـمـ حـجـةـ عـلـىـ مـنـ لـمـ يـعـلـمـ.

والأثر عزاه السيوطي في «الدر المشور» (٨/٢٨٤) لابن أبي شيبة في «مصنفه».

(١) لم أعثر عليه.

وقوله: «وَاتَّبِعُوا الشَّهْوَاتِ» يتناول كلَّ من استعملَ ما يشتهيه عن المحافظة عليها في وقتها، سواء كان المُشتهي من جنس المحرمات: كالماكولات المحرّم، والمشرب المحرّم، والمنكوح المحرّم، والمسنّموع المحرّم، أو كانَ من جنس المباحات لكن الإسراف فيه يلهي عنه، أو غير ذلك، فمَن اشتغلَ عن فعلِها في الوقت بلغ أو لهُ أو حديثٍ مع أصحابه، أو ترثَّ في بستانه، أو عمارة عقاره، أو سعيًّا في تجارته، أو غير ذلك؛ فقد أضاع تلك الصلاة، واتبعَ ما يشتهيه.

وقد قال تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُنْهِكُنَّ أَنْوَالَكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّاهِرُونَ» [المنافقون: ٩]، ومن الألهاء مالهُ وولدهُ عن فعلِ المكتوبة في وقتها دخلَ في ذلك، فيكون خاسراً. وقال تعالى في ضدّ هؤلاء: «يُسَيِّخُ لَهُ فِيهَا بِالْفُدُودِ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ لَا نُلَهِّيهِمْ بِحَدْرَةٍ وَلَا يَعْنَى ذِكْرُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيَّاهُ الرَّزْكُونَ» [النور: ٣٧-٣٦].

إِذَا كَانَ سِبْحَانَهُ قَدْ تَوَعَّدَ بِلُقْيِي الغَيِّ مَنْ يُضَيِّعُ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا وَيَتَبَعُ الشَّهْوَاتِ، وَالْمُؤْخَرُ لَهَا عَنْ وَقْتِهَا مُشْتَغِلًا بِمَا يُشَتَّهِيَّهُ هُوَ مُضَيِّعٌ لَهَا مُتَبَعٌ لِشَهْوَتِهِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ؛ إِذْ هَذَا الْوَعِيدُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرٍ، وَيَؤَيِّدُ ذَلِكَ جَعْلُهُ خَاسِرًا، وَالخَسْرَانُ لَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِ الصَّغَائِرِ الْمُكَفَّرَةِ باجتنابِ الكَبَائِرِ.

وأيضاً؛ فلا خِلَافَ فِي<sup>(١)</sup> مَنْ صَلَّى بِلَا طَهَارَةٍ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ عَمْدًا، وَتَرَكَ الرِّكْوَعَ وَالسُّجُودَ أَوْ الْقِرَاءَةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا، أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ بِذَلِكَ كَبِيرًا، بَلْ قَدْ يُتَوَرَّعُ فِي كُفْرِهِ إِنْ لَمْ يَسْتَحْلِمْ ذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا اسْتَحْلَمَ فَهُوَ كَافِرٌ بِلَا رِيبٍ.

(١) نص المطبوع: «وأيضاً فلا أحداً»! وعلق في الهاامش بقوله: «يا ياض بالأصل» أهد.

ومَعْلُومٌ أَنَّ الْوَقْتَ لِلصَّلَاةِ مَقْدَمٌ عَلَى هَذِهِ الْفُرُوضِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ لَا نِزَاعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ إِذَا عَلِمَ الْمُسَافِرُ الْعَادِمُ لِلْمَاءِ أَنَّهُ يَجْدُهُ بَعْدَ الْوَقْتِ لَمْ يَجُزْ لَهُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِيُصْلِيهَا بَعْدَ الْوَقْتِ بِوُضُوءٍ، أَوْ غَسْلٍ؛ بَلْ ذَلِكُ هُوَ الْفَرْضُ، وَكَذَلِكَ الْعاجِزُ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالقراءَةِ إِذَا اسْتَحَلَّ فَهُوَ كَافِرٌ بِلَا رِيبٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ الْوَقْتِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَصْلِيَ بِإِتَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالقراءَةِ كَانَ الواجبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلِيَ فِي الْوَقْتِ لِإِمْكَانِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا إِلَّا لِنَاوِ لِجَمْعِهَا أَوْ مُشْتَغِلٍ بِشَرْطِهَا، فَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ قَبْلَهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، بَلْ وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَائِرِ طَوَافِ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ فَهَذَا أَشَكُّ فِيهِ! وَلَا رِيبَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ وَإِطْلَاقِهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا فِيهِ صُورَةٌ مَعْرُوفَةٌ، كَمَا إِذَا أَمْكَنَ الْوَاصِلُ إِلَى الْبَئْرِ أَنْ يَضْعَ حَبْلًا يَسْتَقِي، وَلَا يَفْرُغُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ؛ وَإِذَا أَمْكَنَ الْعُرَيَانُ أَنْ يَخْيِطَ لَهُ ثُوبًا وَلَا يَفْرُغُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ، وَنَحْوُ هَذِهِ الصُّورِ، وَمَعَ هَذَا فَالَّذِي قَالَهُ فِي ذَلِكَ خَلَفُ الْمَذَهَبِ الْمُعْرُوفِ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ، وَخَلَفُ قَوْلِ جَمَاعَةِ عَلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْحَنِيفَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَمَا أَعْلَمُ مَنْ يَوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ مَحْجُوحٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ مَجْرِدَ الْاِشْتِغَالُ بِالشَّرْطِ لَا يُبْيِحُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا الْمَحْدُودِ شَرْعًا، فَإِنَّهُ لَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَأَمْكَنَهُ أَنْ يَطْلَبَ الْمَاءَ وَهُوَ لَا يَجْدُهُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّأْخِيرُ بِاِتْفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ مُشْتَغِلًا بِالشَّرْطِ.

وَكَذَلِكَ الْعُرَيَانُ لَوْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَدْهَبَ إِلَى قَرْيَةِ لِيَشْتَرِي لَهُ مِنْهَا ثُوبًا، وَهُوَ لَا يُصْلِي إِلَّا بَعْدَ خَرْوَجِ الْوَقْتِ لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّأْخِيرُ بِلَا نِزَاعٍ.

وكذلك الأُمِيَّ<sup>(١)</sup> إذا أَمْكَنَه تَعْلُمُ الفاتحة وَهُوَ لَا يَتَعْلَمُهَا حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلِي فِي الْوَقْتِ.

وكذلك العَاجِزُ عَنْ تَعْلُمِ التَّكْبِيرِ وَالشَّهادَةِ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى بِحَسْبِ الْإِمْكَانِ، وَلَمْ يَتَسْتَطِرْ.

وكذلك الْمُسْتَحَاضَةُ لَوْ كَانَ دَمَهَا يَنْقَطِعُ بَعْدِ الْوَقْتِ لَمْ يَجُزْ لَهَا أَنْ تَؤْخُرَ الصَّلَاةَ لِتَصْلِي بِطَهَارَةِ بَعْدِ الْوَقْتِ؛ بَلْ تُصَلِّي فِي الْوَقْتِ بِحَسْبِ الْإِمْكَانِ.

وَأَمَّا حِيثُ جَازَ الْجَمْعُ فَالْوَقْتُ وَاحِدٌ، وَالْمُؤَخِّرُ لَيْسَ بِمُؤَخِّرٍ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فَعْلُهَا فِيهِ؛ بَلْ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ الْجَمْعُ إِلَى النِّيَّةِ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ. وَكَذَلِكَ الْقَصْرُ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْجُمْهُورِ؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ.

وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْخَوْفِ تَجُبُ فِي الْوَقْتِ، مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَؤْخُرَهَا، فَلَا يَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةُ، وَلَا يَعْمَلُ عَمَلًا كثِيرًا فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الْإِمَامِ بِرَكْعَةٍ، وَلَا يَفَارِقُ الْإِمَامَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَلَا يَقْضِي مَا سَبَقَ بَهِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مَمَّا يَفْعَلُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَجْلِ الْوَقْتِ، وَإِلَّا؛ فَقِعْلُهَا بَعْدَ الْوَقْتِ وَلَوْ بِاللَّيلِ مُمْكِنٌ عَلَى الإِكْمَالِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ، وَأَمْكَنَه تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَأْتِي مِصْرًا يَعْلَمُ فِيهِ الْقِبْلَةَ لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكُ؛ وَإِنَّمَا نَازَعَ مَنْ نَازَعَ إِذَا أَمْكَنَه تَعْلُمُ دَلَائِلُ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَتَعْلَمُهَا حَتَّى يَحْرُجَ الْوَقْتَ. وَهَذَا التَّرَاعُ هُوَ القَوْلُ الْمُحَدَّثُ الشَّادُّ الَّذِي تَقْدَمَ ذِكْرُهُ.

(١) في المطبوع: «الأمي كذلك».

وأما النزاع المعروف بين الأئمة في مثل ما إذا استيقظ النائم في آخر الوقت ولم يمكنه أن يصل إلى قبل الطلع<sup>(١)</sup> بوضوء: هل يصل إلى بيتم؟ أو يتوضأ ويصل إلى بعد الطلع<sup>(٢)</sup>؟ على قولين مشهورين:

الأول: قول مالك؛ مراعاة للوقت<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: طلوع الشمس.

(٢) قال شيخنا في «تمام المنة» (ص: ١٣٣-١٣٢):

«والذي يتبين لي خلافه؛ ذلك لأنه من الثابت في الشريعة أن التيتم إنما يشرع عند عدم وجود الماء بنص القرآن الكريم، وتوسعت في ذلك السنة المطهرة، فأجازته لمرض أو برد شديد كما ذكره المؤلف [أي: السيد سابق]، فأين الدليل على جوازه مع قدرته على استعمال الماء؟ فإن قيل: هو خشية خروج الوقت؛ قلت: هذا وحده لا يصلح دليلاً؛ لأن هذا الذي خشي خروج الوقت له حالتان لا ثالث لهما:  
 - إما أن يكون ضاق عليه الوقت بكثيره وتکاسله.  
 - أو بسبب لا يملكه، مثل النوم والنسيان.

ففي هذه الحالة الثانية فالوقت يتدبر من حين الاستيقاظ أو التذكر بقدر ما يمكن من أداء الصلاة فيه كما أمر؛ بدليل قوله ﷺ: «من نسي صلاة أو نام عنها؛ فكفارتها أن يصلحها إذا ذكرها». أخرجه الشیخان وغيرهما، وللهذه لفظ لمسلم؛ فقد جعل الشارع الحكيم لهذا المعدور وقتاً خاصاً به، فهو إذا صلى كما أمر، يستعمل الماء لغسله أو وضوئه، فليس يخشى عليه خروج الوقت، فثبت أنه لا يجوز له أن يتيمم، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «الاختيارات» (ص: ١٢)، وذكر في «المسائل الماردنية» (ص: ٦٥) أنه مذهب الجمهور.

وأما في الحالة الأولى؛ فمن المسلم أنه في الأصل مأمور باستعمال الماء، وأنه لا يتيمم، فكذلك يجب عليه في هذه الحالة أن يستعمل الماء؛ فإن أدرك الصلاة فيها، وإن فاتته فلا يلومن إلا نفسه؛ لأنه هو الذي سعى إلى هذه النتيجة.

هذا هو الذي اطمأن إليه نفسي، وانشرح له صدري... والله أعلم.

ثم رأيت الشوكاني كأنه مال إلى هذا الذي ذكرته، فراجع «السائل الجرار» (١٢٦-١٢٧) أهـ.

الثاني: قولُ الأَكْثَرِينَ - كَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبِي حَنِيفَةَ -<sup>(١)</sup>.

وَهُذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ الَّتِي تُؤْهِمُ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الشَّرْطَ مَقْدَمًّا عَلَى الْوَقْتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْوَقْتَ فِي حَقِّ النَّائِمِ هُوَ مِنْ حِينِ يَسْتَيقِظُ. كَمَا ثَبَّتَ فِي «الصَّحِيفَةِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلَيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»

(١) قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٣٦):

«والصحيح: قولُ الْجَمْهُورِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ فِي حَقِّ النَّائِمِ هُوَ مِنْ حِينِ يَسْتَيقِظُ: كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا؛ فَلَيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ [فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتَهَا]»؛ فَالْوَقْتُ فِي حَقِّ النَّائِمِ هُوَ مِنْ حِينِ يَسْتَيقِظُ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَقْتًا فِي حَقِّهِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِذَا اسْتَيقَظَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلَمْ يَمْكُنْهُ الْأَغْتَسَالُ وَالصَّلَاةُ إِلَّا بَعْدَ طَلُوعِهَا فَقَدْ صَلَّى الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا وَلَمْ يَفْوِتْهَا؛ بِخَلْفِهِ مِنْ اسْتِيقَاظِهِ فِي أُولَى الْوَقْتِ؛ فَإِنَّ الْوَقْتَ فِي حَقِّهِ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ، فَلَيُسَمِّنَ لِهِ أَنْ يَفْوِتَ الصَّلَاةَ، وَكَذَلِكَ مِنْ نَسِيِّ صَلَاةَ وَذَكْرِهَا؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَغْتَسِلُ وَيَصْلِي فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ، وَهَذَا هُوَ الْوَقْتُ فِي حَقِّهِ، فَإِذَا لَمْ يَسْتِيقَظْ إِلَّا بَعْدَ طَلُوعِ الشَّمْسِ، كَمَا اسْتِيقَاظُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَا نَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ عَامَ خَيْرٍ؛ فَإِنَّهُ يَصْلِي بِالطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ، وَإِنَّ أَخْرَهَا إِلَى حِينِ الرَّوَالِ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ كَانَ جُبْنًا، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ الْحَمَامَ وَيَغْتَسِلُ، وَإِنَّ أَخْرَهَا إِلَى قَرْبِ الرَّوَالِ، وَلَا يَصْلِي هُنَا بِالْتَّيْمِ...».

.....  
(أ) هذه الزيادة لا تصح .

فقد أخرجهما الدارقطني في «السنن» (٤٢٣/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٩/٢) من طريق حفص بن أبي العطاف عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَوَقَّطَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

قال البيهقي عقبه: «كذا رواه حفص بن عمر بن أبي العطاف، وقد قيل: عنه عن أبي الزناد عن القعاع بن حكيم أو عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وهو منكر الحديث.

قال البخاري وغيره: «والصحيح عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ ما ذكرنا، ليس فيه [فوقتها إذا ذكرها]» اهـ.

قلت: ويعني عنه ما سبق، أما الحديث نفسه فمتافق عليه، وهو الآتي .

[فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا] <sup>(١)</sup> فجعلَ الْوَقْتَ الَّذِي أوجَبَ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِيهِ هُوَ وَقْتُ الذِّكْرِ وَالاِنْتِهَا، وَحِيتَنِدِ فَمَنْ فَعَلَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ بحسبِ مَا يُمْكِنُهُ مِنَ الطَّهَارَةِ الْوَاجِبَةِ فَقَدْ فَعَلَهَا فِي الْوَقْتِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُفْرِطٍ وَلَا مُضِيِّعٍ لَهَا؛ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ؛ إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقْظَةِ» <sup>(٢)</sup>.

### (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

رواه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٥٩٧)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ٦٨٤)، وغيرهما من حديث أنس - رضي الله عنه -.

ولفظ البخاري: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ لَا كَفَارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ؛ وَأَقِمْ الصَّلَاةَ لِذَكْرِي».

ولفظ مسلم: «إِذَا رَأَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «أَقِمْ الصَّلَاةَ لِذَكْرِي» [طه: ١٤].»

وفي لفظ آخر له: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا؛ فَكَفَارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

أما الزيادة التي عند المصنف، فضعيفة كما بيَّنتُ في التعليق السابق.

(فائدة): استشكلَ البعضُ قولَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث: «لَا كَفَارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» مع أنَّ النائمَ أو الناسيَ لا إِثْمَ عَلَيْهِ أَصْلًا؛ كما هو معلوم.

والجوابُ أنَّ يقالَ: إنَّ الْكُفَّارَةَ كَمَا تَكُونُ عَنِ الْعَمَدِ؛ فَقَدْ تَكُونُ عَنِ الْخَطَا - والخطأ أَصْلًا مغفُورٌ عَنْهُ -؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى [في سورة النساء، الآية: ٩٢]: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحِيرُ رَقْبَةً مُؤْمِنَةً وَدِيَةً مُسْكَنَةً إِلَّا أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ يَصْدُقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحِيرُ رَقْبَةً مُؤْمِنَةً وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيقَاتٌ فَدِيَةً مُسْكَنَةً إِلَى أَهْلِهِ، وَتَحْتِرُ رَقْبَةً مُؤْمِنَةً فَمَنْ لَمْ يَحْدُدْ فَصَيَّامُ شَهْرَيْنِ مُسْكَنَاتِيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا».

قال ابن القيم - رحمه الله - في «إعلام الموقعين» (٤/٨٥): «وقد رفعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ المُؤْاخِذَةَ عَمَّنْ قَتَلَ الْمُسْلِمَ الْمَعْصُومَ بِيَدِهِ مُبَاشِرَةً إِذَا لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ، بَلْ قَتْلَهُ خَطَأً» أَهـ. قلت: ومع هَذَا فَلَمْ تَسْقُطِ الْكَفَارَةُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (رقم: ٦٨١)، وأبو داود في «سننه» (رقم: ٤٤١) - واللفظ له -، وغيرهما من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - مطولاً.

بخلاف المتنبه من أول الوقت: فإنه مأمور أن يفعلها في ذلك الوقت، بحيث لو أخرها عنه عمداً كان مضيئاً مفترطاً، فإذا اشتغل عنها بشرطها وكان قد أخرها عن الوقت الذي أمر أن يفعلها فيه، ولو لا أنه مأمور بفعلها في ذلك الوقت لجاز تأخيرها عن الوقت، إذا كان مستغلاً بتحصيل ماء الطهارة، أو ثوب الاستعارة، بالذهب إلى مكانه ونحو ذلك، وهذا خلاف إجماع المسلمين، بل المستيقظ في آخر الوقت إنما عليه أن يتوضأ كما يتوضأ المستيقظ في الوقت، فلو أخرها لأنّه يجد الماء عند الزوال ونحو ذلك: لم يجز له ذلك.

وأيضاً فقد نصّ العلماء على أنه إذا جاء وقت الصلاة ولم يصل فإنه يقتل، وإن قال: أنا أصلّيها قضاء-؛ كما يقتل إذا قال: أصلّى بغير وضوء، أو: إلى غير القبلة. وكل فرض من فرائض الصلاة المجمع عليها إذا تركه عمداً فإنه يقتل بتركه. كما أنه يقتل بتراكي الصلاة<sup>(١)</sup>.

فإن قلنا: يقتل بضيق الثانية والرابعة، فالامر كذلك، وكذلك إذا قلنا: يقتل بضيق الأولى، وهو الصحيح، أو الثالثة، فإن ذلك مبني على أنه: هل يقتل بتراكي صلاة، أو بثلاث؟ على روایتين.

وإذا قيل بتراكي صلاة: فهل يشترط وقت التي بعدها، أو يكفي ضيق وقتها؟ على وجهين. وفيها وجہ ثالث: وهو الفرق بين صلاتي الجمعة وغيرها. ولا يعارض ما ذكرناه أنه يصح بعد الوقت؛ بخلاف بقية الفرائض؛ لأن الوقت إذا فات لم يمكن استدراكه، فلا يمكنه أن يفعلها إلا فائتة، ويقى إثم التأخير من

(١) انظر: «المبدع» (١/٣٠٦)، و«المغني» (٣/٣٥٣-٣٥٩)، و«الإفصاح» (١/١٠١-١٠٢)، و«الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام (ص: ٦٣-٦٢)، و«مجموع الفتاوى» له (٦-٥/٢٢)، و«الفروع» لابن مفلح (١/٢٩٥)، و«كتاف القناع» للبهوتى (١/٢٢٩)، و«المجموع» للنووى (٣/١٨)، و«شرح صحيح مسلم» (٢/٧٠-٧٢)، و«الصلاه» لابن القيم (ص: ٢٥، ٢٠، ٣٠)، وما تقدم (ص: ٥٧-٥٨).

باب الكبائر التي تمحوها التوبه ونحوها<sup>(١)</sup>، وأما بقية الفرائض فيمكن استدرأكها بالقضاء<sup>(٢)</sup>.

وأما الأمراء الذين كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها، ونهى النبي ﷺ عن قتالهم<sup>(٣)</sup>، فإن قيل: إنهم يؤخرون الصلاة إلى آخر الوقت؛ فلا كلام، وإن قيل - وهو الصحيح -: إنهم كانوا يقوتونها؛ فقد أمر النبي ﷺ الأمة بالصلاه في الوقت. وقال: «اجعلوا صلاتكم معهم نافلة»<sup>(٤)</sup>، ونهى عن قتالهم، كما نهى عن قتال الأئمه إذا استأثروا وظلموا الناس حقوقهم، واعتدوا عليهم<sup>(٥)</sup>،

(١) من فوتها متعمداً؛ فقد أتى كثيرة من أعظم الكبائر، وعليه القضاء عند جمهور العلماء، وعند بعضهم لا يصح فعلها قضاء أصلأ، ومع القضاء عليه لا تبرأ ذمته من جميع الواجب، ولا يقبلها الله منه بحيث يرتفع عنه العقاب، ويستوجب الثواب، بل يحفظ عنه العذاب بما فعله من القضاء، وببقى عليه إثم التفويت، وهو من الذنوب التي تحتاج إلى مُسقط آخر، بمنزلة من عليه حفان: فعل أحدهما، وترك الآخر، قال تعالى: «فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [الماعون: ٤-٥]، وتأخيرها عن وقتها من السهو عنها باتفاق العلماء.

وقال تعالى: «فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفَ أَصَاغِعُهُمْ أَصْبَلَةً وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَيْنًا» [مريم: ٥٩] قال غير واحد من السلف: إصاغتها: تأخيرها عن وقتها. أهـ. من «مجموع الفتاوى» (٤٠-٣٩/٢٢).

(٢) قارن هذا بـ «حكم تارك الصلاة» للإمام ابن القيم -رحمه الله- (ص: ٢٦-٢٧).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» (رقم: ٦٤٨) عن أبي العالية البراء قال: قلت لعبد الله ابن الصامت: نصلى يوم الجمعة خلف أمراء، فيؤخرون الصلاه؟! قال: فضرب فخذني ضربة أوجعتني. وقال: سألت أبا ذر عن ذلك، فضرب فخذني، وقال: سالت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال:

«صلوا الصلاه لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة».

(٤) - كما في حديثي أم سلمة، وعوف بن مالك<sup>(٦)</sup>.

(أ) تقدم تخرجهما (ص: ٤٠-٤١).

وإن كان يقع من الكبائر في أثناء ذلك ما يقع.

ومؤخرها عن وقتها فاسق، والآئمة لا يقاتلون بمجرد الفسق، وإن كان الواحد المقدور قد يقتل لبعض أنواع الفسق، كالزنا وغيره، فليس كل ما جاز

- وكما في حديث ابن مسعود: قال لنا رسول الله ﷺ: «إنكم سترؤنَّ بعدي أثرةً وأموراً تُنكرُونَها». قالوا: فما تأمورنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حَقَّهُمْ، وسلوا الله حَقَّكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥٢/٨): «أثره -بضم الهمزة، وسكون المثلثة، وبفتحتين، ويجوز كسر أوله مع الإسكان- أي: الانفراد بشيء المشترك دون من يشركه فيه».

- وكما في حديث علقة بن وايل الحضرمي عن أبيه قال: سأَلَ سلمةً بنُ يزيد الجعفي رسول الله ﷺ قال: نبي الله! أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حَقَّهم ويمنعونا حَقَّنا! فَمَا تأمورنا؟ فأعرض عنهم، ثم سأله، فأعرض عنهم، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة، فجذبه الأشعث بن قيس، وقال: اسمعوا، وأطِيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلُوا، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ».

وفي رواية: «فجذبه الأشعث بن قيس، فقال رسول الله ﷺ:

«اسمعوا، وأطِيعوا؛ فإنما عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ»<sup>(ب)</sup>.

- وكما في حديث حذيفة قال: قلت: يا رسول الله! إننا كُنَّا بِشَرٍ، فجاءَ اللهُ بِخَيْرٍ، فنحْنُ فِيهِ، فهل مِنْ ورَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌ؟ قال: «نعم». قلت: هل وراء ذلك الشَّرُّ خَيْرٌ؟ قال: «نعم». قلت: فهل وراء ذلك الخير شَرٌ؟ قال: «نعم». قلت: كيف؟ قال: «يُكَوِّنُ بعدي آئمَّةٌ لا يهتدون بِهُدَائِي، وَلَا يَسْتَنْتَوْنَ بِسُتُّنِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُنُمَانِ إِنْسٍ». قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمعُ وتُطِيعُ لِلأَمْرِ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهِيرَكَ وَأَخْذَ مَالَكَ؛ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»<sup>(ج)</sup>.

.....  
(أ) مُتَّفَقُ عَلَيْهِ:

آخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم: ٧٠٥٢)، ومسلم في «صحيحه» (رقم: ١٨٤٢).

(ب) آخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم: ١٨٤٦).

(ج) آخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم: ١٨٤٧).

فيه القتْلُ جازَ أنْ يُقَاتِلَ الْأَئِمَّةَ لِفَعْلِهِمْ إِيَّاهُ؛ إِذْ فَسَادُ الْقَتَالِ أَعْظَمُ مِنْ كَبِيرَةٍ يرتكبُهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ.

ولهذا نَصَّ مَنْ نَصَّ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّ النَّافِلَةَ تُصْلَى خَلْفَ الْفُسَاقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ الْأَمْرَاءِ الَّذِينَ يَؤْخِرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا<sup>(١)</sup>، وَهُوَ لِإِلَيْهِمْ فُسَاقٌ، وَقَدْ أَمَرَ بِفَعْلِهِمْ خَلْفَهُمْ نَافِلَةً.

والمقصودُ أَنَّ الْفِسْقَ بِتَفْوِيتِ الصَّلَاةِ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْفَقَهَاءِ.

لَكُنْ لَوْ قَالَ قَائِلُ: الْكَبِيرَةُ تَفْوِيتُهَا دَائِمًا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِصرَارٌ عَلَى الصَّغِيرَةِ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ تَقْدَمَ مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْوَعِيدَ يُلْحَقُ بِتَفْوِيتِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ.

وَأَيْضًاً: فَإِنَّ الإِصرَارَ هُوَ العَزْمُ عَلَى الْعَوْدِ، وَمَنْ أَتَى صَغِيرَةً وَتَابَ مِنْهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا؛ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَى كَبِيرَةً.

وَأَيْضًاً: فَمَنْ اشْتَرَطَ الْمُدَارَمَةَ عَلَى التَّفْوِيتِ مُحْتَاجٌ إِلَى ضَابِطٍ، فَإِنَّ أَرَادَ بِذَلِكَ الْمُدَارَمَةَ عَلَى<sup>(٢)</sup> طُولِ عُمُرِهِ؛ لَمْ يَكُنْ المذُكُورُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ أَرَادَ مَقْدَارًا مَحْدُودًا طُولِبَ بِدَلِيلٍ عَلَيْهِ.

وَأَيْضًاً: فَالْقَتْلُ بِتَرْكِ وَاحِدَةٍ أَبْلَغُ مِنْ جَعْلِ ذَلِكَ كَبِيرَةً، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر التخريج قبل السابق.

(٢) لعل «على» زائدة، أو أنها: «عليه»، أي: على التفويت، والله أعلم.

□ وَسُئلَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - :

عَنْ مُسْلِمٍ تَرَاهُ لِلصَّلَاةِ، وَيُصَلِّيُ الْجُمُعَةَ. فَهَلْ تَجُبُ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ؟

فأجاب: الحمد لله، هذا استوجب العقوبة باتفاق المسلمين، والواجب عند جمهور العلماء - كمالك والشافعي وأحمد - أن يستتاب، فإن تاب وإن قُتل، ولعن تارك الصلاة على وجه العموم جائز، وأماماً لعنة المعين فالأولى تركها؛ لأنها يمكن أن يتوب، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) قال - رحمة الله - في «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٢٩): «لَعْنُ الْمُطْلَقِ لَا يَسْتَلِزِمُ لَعْنَ الْمُعَيْنِ الَّذِي قَامَ بِهِ مَا يَمْنَعُ لِحَقْوَ الْلَّعْنَةِ بِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ التَّكْفِيرُ الْمُطْلَقُ وَالْوَعِيدُ الْمُطْلَقُ، وَلِهَذَا كَانَ الْوَعِيدُ الْمُطْلَقُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُشْرُوطًا بِثَبَوتِ شُرُوطِ وَاتِّفَاءِ مَوَانِعِهِ». [\[المزيد\]](#)

وقال في «رفع الملام» (ص: ٦٣): «وَذُلِكَ أَنْ حَقِيقَةَ الْوَعِيدِ: بَيَانُ أَنَّ هَذَا الْعَمَلُ سَبِيلٌ فِي هَذَا الْعَذَابِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ تَحْرِيمُ الْفَعْلِ وَفِيْهِ، أَمَّا أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ قَدْ قَامَ بِهِ ذَلِكَ السَّبِيلِ يَجِبُ وَقْعَ ذَلِكَ الْمُسَبِّبِ بِهِ؛ فَهُذَا باطِلٌ قَطْعًا؛ لِتَوْقِفِ ذَلِكَ الْمُسَبِّبِ عَلَى وَجْهِ الْشُّرُطِ وَزِوالِ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ». [\[المزيد\]](#)

وقال فيه - أيضاً: «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُتَضَمِّنَةَ لِلْوَعِيدِ يَجِبُ الْعَمَلُ فِي مَقْتَضَاهَا بِاعْتِقَادِ أَنَّ فَاعِلَّ ذَلِكَ الْفَعْلِ مَتَوَعِّدٌ بِذَلِكَ الْوَعِيدِ، لَكِنَّ لِحَقِيقَةِ الْوَعِيدِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى شُرُوطِهِ، وَلِهِ مَوَانِعٌ» ثُمَّ قال: «فَبَثَتَ أَنَّ لَعْنَ الْمَوْصُوفِ لَا يَسْتَلِزِمُ إِصَابَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْ أَفْرَادِهِ إِلَّا إِذَا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ وَارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ». [\[المزيد\]](#)

وقال - أيضاً: «إِنَّ نَصَوْصَ الْوَعِيدِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَالقول بِمُوجِبِهَا واجب على وجْهِ العموم والإطلاق، من غير أن يعيَّنَ شَخْصٌ مِّنَ الْأَشْخَاصِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَلُوْنٌ، أَوْ...؛ لِمَا تَقْدَمَ أَنَّ مُوجِبَ الذَّنْبِ يَتَخَلَّفُ عَنْهِ بِتَوْبَةِ، أَوْ اسْتغْفَارِ، أَوْ حَسَنَاتِ مَاحِيَّةِ، أَوْ مَصَائِبِ مَكْفَرَةِ، أَوْ شَفَاعَةِ، أَوْ بِمَخْضِ مَشِيَّةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، انتهٰى». [\[المزيد\]](#)

قلت: وانظر في التفريق بين لعنة الموصوف ولعنة المعين كتاب «الملعونون في السنة الصحيحة» للأخ الدكتور باسم فيصل الجوابرة - حفظه الله - (ص: ١٠-١٦). [\[المزيد\]](#)

والى هنا ينتهي ما عندي من التعلیقات على هذه الرسالة المباركة بعد

صلاة العشاء من يوم الأحد الموافق ٢٩ من ذي الحجة ١٤١٨ هـ،

۲۶ من اپریل ۱۹۹۸م.

الاردن - عمان.

فَخَالِصَةٌ أَجْعَلْنَا لِوَجْهِكَ رَيْنَا  
أَجِبْ وَاسْتَجِبْ جَمْعَ دُعَائِنَا  
وَصَلَّ إِلَهِي كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

والحمد لله أولاً وآخر

وکت

أبو عبد الله النعmani الأثرى

فؤاد بن الشستاوي

-عفا الله عنه-



## **الفهارس العلمية**

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الأحاديث.
- ٣ - فهرس الآثار.
- ٤ - فهرس الرواة.
- ٥ - الفوائد والنكت.
- ٦ - الموضوعات والمحويات.



# فهرس الآيات



## فهرس الآيات

- |        |           |  |
|--------|-----------|--|
| ٧٢     | [٣٥]      | ﴿أَنْجُلُ الْمُتَّلِّينَ كَالْمُغْرِبِينَ﴾   |
| ٦٦     | [٧٤]      | ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾                                       |
| ٦٩     | [٨٨]      | ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زَدَتْهُمْ عَذَابًا﴾                      |
| ١٠٥    | [٨٦-٨٩]   | ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَأْبُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ |
| ٦٠، ٣٩ | [٦٠]      | ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾  |
| ٦٧     | [٧٠]      | ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا﴾  |
| ٢٦     | [١٩-٢٣]   | ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ خُلِقَ هَلُوْعًا إِذَا...﴾  |
| ٤٢     | [٦٤-٦٥]   | ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكُفَّارِ وَأَعْدَهُمْ سَعِيرًا﴾                                     |
| ٤٤     | [٤٠]      | ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنَّ تَكُ حَسَنَةً...﴾                      |
| ٤٢     | [٤٨]      | ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ...﴾  |
| ٤٢     | [١٣٧]     | ﴿إِنَّ الَّذِينَ إِمَامُ أُمَّةٍ كَفَرُوا ثُمَّ أَمْمَوْأَمَّةً كَفَرُوا ثُمَّ...﴾           |
| ١٠٦    | [٩٧]      | ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلائِكَةُ طَالِعَيْ أَنْفُسِهِمْ قَاتُلُوا...﴾              |
| ٤٢     | [٦]       | ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ...﴾                        |
| ٣٤     | [١٥٩]     | ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهَدَى...﴾               |
| ١٩     | [١٤]      | ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ إِلَّا إِنَّمَا فَاعْبُدُنِي...﴾                                       |
| ١٢     | [١٦]      | ﴿تَسْجَافُ جُنُوْبِهِمْ عَنِ الْمَصَاصِعِ...﴾  |
| ١٠٦    | [١١٠]     | ﴿ثُمَّ إِذْ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا...﴾                                 |
| ٢٢     | [٢٣٨-٢٣٩] | ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوةِ وَالصَّلَاةُ الْوَسْطَى وَقُومُوا...﴾                             |
| ٢٥     | [١-٧]     | ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...﴾   |
| ٩١     | [١٨٧]     | ﴿الْيَقِيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْيَقِيْطِ الْأَسْوَدِ﴾                                       |
| ١٩     | [٤٠]      | ﴿رَبَّ أَجْعَلَنِي مُقِيمَ الْصَّلَاةَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي...﴾                                |
| ١٩     | [٣٧]      | ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَعْ...﴾                     |

## حكم تارك الصلاة

- ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بِهِنْ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]
- ﴿فَأَنْقَوْا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]
- ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبه: ١١]
- ﴿فَإِذَا أَسْلَخْتُمُ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ...﴾ [التوبه: ٥]
- ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]
- ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَذَكُرُوا اللَّهَ...﴾ [البقرة: ٢٠٠]
- ﴿فَإِنَّ تَابُوا وَأَفَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَوَةَ...﴾ [التوبه: ١١]
- ﴿فَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِآمِرِهِ﴾ [التوبه: ٢٤]
- ﴿فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ خَفْ أَصْاعُدُوا الصَّلَاةَ...﴾ [مريم: ٥٩]
- ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَعْزِرْ﴾ [الکوثر: ٢]
- ﴿فَفَضَّلُّهُنَّ سَبْعَ سَنَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُعْصِلِينَ. الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ...﴾ [الماعون: ٧-٤]
- ﴿فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ...﴾ [النساء: ٦٥]
- ﴿فَنَذَلَهُمُ اللَّهُ أَفَلَيُوفَكُونَ...﴾ [التوبه: ٣٠]
- ﴿فَدَأْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي...﴾ [المؤمنون: ١١-١]
- ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَسُكُونِي وَحْيَانِي وَمَمَاقِيفِ اللَّهِ...﴾ [الأنعام: ١٦٢]
- ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعَذَّبُهُمْ مَا فَدَسَلَّ﴾ [الأనفال: ٣٨]
- ﴿قُلْ لِيَعْبَادُوا اللَّهُ أَنْسَرَهُمْ أَنْفُسُهُمْ لَا يَنْتَهُوا...﴾ [ال Zimmerman: ٥٣-٥٤]
- ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةُ تَصْرُّجٍ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]
- ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينَةٌ . إِلَّا أَنْحَبَ اللَّهُ أَنْهَى...﴾ [المدثر: ٤٨-٣٨]
- ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ...﴾ [آل عمران: ٨٦-٨٩]
- ﴿لَا أَنْدِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]

- ﴿إِنَّا لَيَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى الْلَّهِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]
- ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَالِثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]
- ﴿مَا سَأَكَكُرْ فِي سَقَرَٰ فَالْوَازِنُكُمْ مِنَ الْمُصْلَنَ...﴾ [المدثر: ٤٢-٤٣]
- ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ [مريم: ٥٩]
- ﴿وَإِذَا خَذَنَا مِيقَاتَنَا إِشْرَاعِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ...﴾ [البقرة: ٨٣]
- ﴿وَاسْتَعْيَنُوا بِالصَّبَرِ وَالصَّلَاةِ...﴾ [البقرة: ٤٥]
- ﴿وَاعْبُدُ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيَكَ الْيَقِيرُ﴾ [الحجر: ٩٩]
- ﴿وَأَقِيمِ الصَّلَاةُ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ...﴾ [العنكبوت: ٤٥]
- ﴿وَأَقِيمِ الصَّلَاةَ طَرَقِ النَّهَارِ وَذَلِفَانِ الْأَيَّلِ...﴾ [هود: ١١٤]
- ﴿وَأَقِيمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأُتُوا الْزَكُوْهُ﴾ [البقرة: ١١٠]
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأُتُوا الْزَكُوْهُ وَأَرْكَعُوا...﴾ [البقرة: ٤٣]
- ﴿وَأَمْرَ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا...﴾ [طه: ١٣٢]
- ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوْا أَصْبِعَهُمْ...﴾ [نوح: ٧]
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضِعَةً...﴾ [المائدة: ٦]
- ﴿وَأَرْجِيْنَا إِلَى مُوسَىٰ وَلَخِيدَ أَنْ تَبُوءَ الْقَوْمُكُمَا بِعَصْرَ مُبُوتَا...﴾ [يونس: ٨٧]
- ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيهِ أَفِ لَكُمَا أَعْدَانِي أَنِ...﴾ [الأحقاف: ١٧]
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا آفَقُوْلَمْ يُسْرِفُوْلَمْ يَقْرُوْلَمْ...﴾ [الفرقان: ٦٧-٧٠]
- ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَبِ وَأَفَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا...﴾ [الأعراف: ١٧٠]
- ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ...﴾ [البقرة: ٤]
- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةَ يَهْدُوْنَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا...﴾ [الأنباء: ٧٣]
- ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارِكًا إِنَّمَا كَثُنَتْ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ...﴾ [مريم: ٣١]
- ﴿وَقَنِيلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِنْتَهُ وَيَكُونَ الْدِينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]
- ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكُوْهُ وَكَانَ...﴾ [مريم: ٥٥]
- ﴿وَكُلُوا وَشَرِبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِكُمُ الْخَيْرُ الْأَبْيَضُ مِنَ...﴾ [البقرة: ١٨٧]

## حكم تارك الصلاة

---

- ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ نُخْرُجُ مَعَ الْمُنَاهِضِينَ . وَكَانُوكُنَّا كُذَّابِيْنَ ... ﴾ [المدثر: ٤٥-٤٧]
- ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا لِكُلِّمَةِ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ... ﴾ [التوبه: ٧٤]
- ﴿ وَمَا أَذْرَكَ مَا سَقَرُ . لَا يُنْبَقِي وَلَا يَنْذَرُ ... ﴾ [المدثر: ٢٧-٣٠]
- ﴿ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخَلِّصِينَ لَهُ الَّذِينَ حَنَّفَاهُ ... ﴾ [البينة: ٥]
- ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ فَلَّ ... ﴾ [النساء: ٩٢]
- ﴿ وَمَا كَانَ مُعَذَّبِينَ حَتَّىٰ بَعَثْتَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]
- ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ مَا مَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ ... ﴾ [العنكبوت: ١٠]
- ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْتَئِمُ كُتُبُ تُرْبَاهُ﴾ [النبا: ٤٠]
- ﴿ وَيَوْمَ يَعْظِمُ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدِيهِ يَكْفُلُ ... ﴾ [الفرقان: ٢٧]
- ﴿ لَا يَكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ ... ﴾ [النساء: ١٣٦]
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقْوَ اللَّهَ حَقَّ تُقَالِيهِ ... ﴾ [آل عمران: ١٠٢]
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقْوَ اللَّهَ وَقُولُوا قُولًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقْوَ اللَّهَ وَذَرُوا مَا يَقْنِي ... ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُنْهَكُ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أُولَئِكُمْ ... ﴾ [المنافقون: ٩]
- ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آتَقْوَارِيْكُمُ الَّذِي خَلَقْكُمْ مِنْ ... ﴾ [النساء: ١]
- ﴿ يَتَشَبَّهُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمِلُكَ أَنْ تَنْزَكَ مَا يَعْبُدُمْ أَبَا ذَرَّا ... ﴾ [هود: ٨٧]
- ﴿ يَتَمْرِيدُ أَفْنَتِي لَيْكِ وَأَسْجُدُكِي وَأَرْكَعُكِي مَعَ الرَّكِعَيْتِ ... ﴾ [آل عمران: ٤٣]
- ﴿ يُخَلِّفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا لِكُلِّمَةِ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا ... ﴾ [التوبه: ٧٤]
- ﴿ يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا يَالْغُدُوِّ وَالآصَالِ . يَرْجَالُ لَا تَلْهِيمِنَ ... ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]
- ﴿ يَوْمَ يُبَيِّنُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾ [الطارق: ٩]
- ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨]
- ﴿ يَوْمَ يَرْثُ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧]

# فهرس الأحاديث



## فهرس الأحاديث

٩٢	صحيح	أبو ذر ! ثكلتك أملك يا أبا ذر . . .
١٣٣	مسلم	اجعلوا صلاتكم معهم نافلة
٢٦-٢٥	متفق عليه	رأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم . . .
١١٤	متفق عليه	أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن
٦٨	البخاري	أنسلم ثم قاتلْ
١٣٤	مسلم	اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليكم ما . . .
٧٩، ٧٧، ٤١	متفق عليه	إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم . . .
٢٣	متفق عليه	اللهم ! الرفيق الأعلى . . .
١٢٠	متفق عليه	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن . . .
١١٧، ١١٦	متفق عليه	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله . . .
١٠٣	البخاري	أما عثمان فقد جاءه اليقين من ربه
١٠٠	ضعيف	إن جاء رجل فلم يجد أحداً، فليختلج إليه . . .
٩٦	متفق عليه	انزع عنك جبتك، واغسل عنك أثر . . .
٩٤	حسن	أنعت لك الكرسف؛ فإنه يذهب الدم . . .
٩	صحيح	إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره . . .
٥٤	صحيح لغيره	إن الله عز وجل قال: من صلى الصلاة لوقتها . . .
٢، ٦٠-٥٩	صحيح لغيره	إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيمة من . . .
١١٦، ٦		
١١٦، ٦٩، ٣٩، ٢٨	مسلم	إن بين الرجل وبين الشرك والكفر . . .
٩٥	مسلم	إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام . . .
٩٥	مسلم	إن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من . . .
٩١	متفق عليه	إن وسادك لعریض، إنما هو سواد الليل و . . .

## حكم تارك الصلاة

---

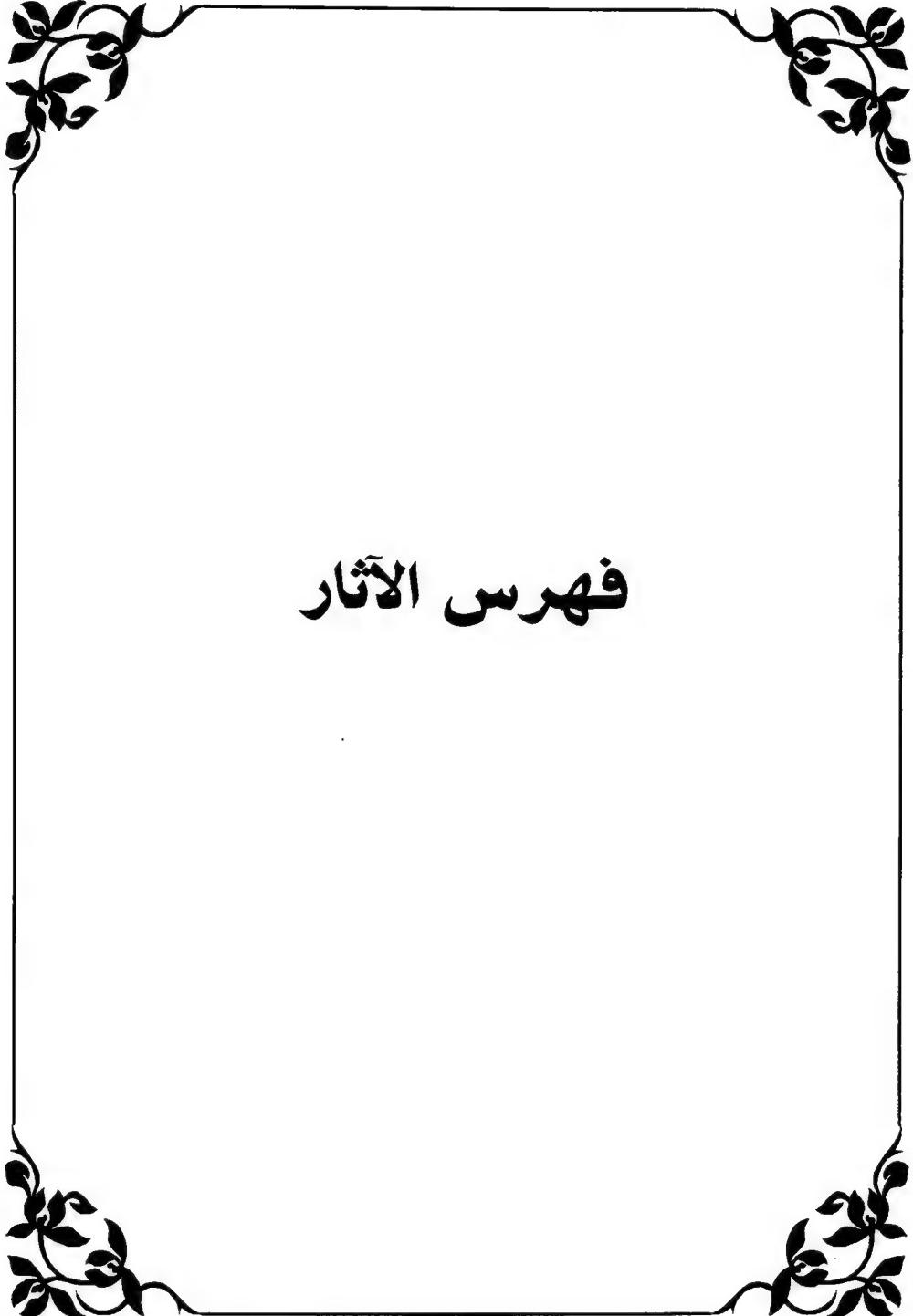
٤٩	صحيح	إن للإسلام صوئ ومناراً بينا كمنار الطريق . . .
١٣٤	متفق عليه	إنكم سترون بعدي أثرة وأموراً تنكرونها . . .
٩١	متفق عليه	إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض، ثم . . .
٩٢	متفق عليه	إنما كان يكفيك أن تقول بيديك . . .
٦٩	متفق عليه	إنه في ضحاضح من النار، ولو لا أنا . . .
٦٩	مسلم	أهون أهل النار عذاباً أبو طالب وهو متتعل . . .
٦١	صحيح لغيره	أول ما افترض الله على هذه الأمة من . . .
٦٢	متفق عليه	أول ما يقضى بين الناس يوم القيمة في . . .
٦٢	صحيح	أول ما يحاسب به العبد؛ الصلاة . . .
٧٥	مسلم	أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى . . .
٤٧	متفق عليه	بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه
١١	متفق عليه	بني الإسلام على خمس: شهادة أن . . .
٧١، ٣٨	مسلم	ثم يُرئى سبيلاً إما إلى الجنة وإما إلى النار . . .
٤٧	صحيح لغيره	ثلاث أحلف عليهم: لا يجعل الله مَنْ له . . .
١٧	ضعيف	الجهاد عمود الإسلام، وذروة سنامه . . .
٤٤-٤٣	متفق عليه	حتى إذا خلَّصَ المؤمنون من النار، فوالذي . . .
٢١	متفق عليه	خمس صلوات في اليوم والليلة . . .
١١٣، ٥٣	صحيح	خمس صلوات كتبهن الله على العباد . . .
٤١-٤٠	مسلم	خيار أئمتك الذين تحبونهم ويحبونكم . . .
١١	صحيح	رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة . . .
٩٩-٩٨	صحيح	رأى <small>رسول الله</small> رجلاً يصلي خلف الصف وحله . . .
١٠٢	حسن صحيح	رأى <small>رسول الله</small> في رجل رجُل لم يُصبها الماء . . .
٩٤	حسن	سَأَمِرُكَ بِأَمْرَيْنِ، أَيْهُمَا صنعتِ أَجْزَاً عَنِّكِ . . .
٢٢	متفق عليه	سَتَأْتِيَ قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلَيَكُنْ أَوْلَى مَا تَدْعُوهُمْ . . .
٤٠	مسلم	سَتَكُونُ أَمْرَاءَ، فَتَعْرَفُونَ وَتَنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ . . .

٩٢	صحيح	الصعيد الطيب وضوء المؤمن ولو إلى عشر سنين
١٠٢، ٩٧	متفق عليه	صلٌّ ؛ فإنك لم تصلّ . . .
٢٢	البخاري	صلٌّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم . . .
١٣٣	مسلم	صلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم . . .
٢٦	مسلم	الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، و . . .
٢٣	صحيح	الصلاوة الصلاة، وما ملكت أيمانكم
٧٦، ٧٤، ٧٣، ٤٠	صحيح	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر
١١٥، ١١٠		
٤٦	متفق عليه	فأقول : يا رب ! ائذن لي فيمن يقول . . .
١٠١	حسن صحيح	فأمره ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاحة
٣١، ١٣٠	ضعف	إِنْ ذَلِكَ وَقْتُهَا
٦٢، ٦١	صحيح	إِنْ لَمْ تَكُمِّلْ فَرِيضَةَ صَلَاتِكَ . . .
٥٥	صحيح لغيره	فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه . . .
١٠٠	متفق عليه	فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلَوَاتِكُمْ . . . وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمْوَاهُ
٥٥	صحيح لغيره	قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : افْتَرَضْتَ عَلَى أَمْتَكَ خَمْسَ . . .
٢٥	مسلم	قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي . . .
٥٤	صحيح لغيره	قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : وَعَزِّيْ وَجَلَالِي ! لَا يَصْلِحُهَا عَبْدٌ . . .
٩٦	حسن	قَدْ كُنْتَ عَلَى قَبْلَةِ نَبِيِّنَا . . . لَوْ صَبَرْتَ عَلَيْهَا
١١	صحيح	لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لِي سَيِّرٌ عَلَى مِنْ . . .
٤٦	صحيح	لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطْ غَيْرَ التَّوْحِيدِ
٤٦	متفق عليه	لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطْ
١١٠	مسلم	لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ إِلَّا تَرَكَ الصَّلَاةَ
١٣١	مسلم	لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقْظَةِ
٧٤	متفق عليه	لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ أَدْعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ . . .
٢١	متفق عليه	مَا يَبْدِلُ الْقَوْلَ لِدِي وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ (قَدِيسِي)

١١	متفق عليه	ماذا معك من القرآن؟
٣٠	صحيح لغيره	مُروا أولادكم بالصلاحة وهم أبناء سبع . . .
١١٨-١١٧	صحيح لغيره	مروهم بالصلاحة لسبع، واضربوهم عليها لعاشر . . .
٧٥	صحيح	من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً . . .
٥٦	صحيح	من أحسن وضعهن، وصلاحهن لوقتهن . . .
١١٤، ٢٩	صحيح لغيره	من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه . . .
١١٥-١١٤	صحيح	من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه . . .
٧٦	صحيح	من تشبه بقوم فهو منهم
١٢٣	ضعيف جداً	من جمع بين الصالاتين من غير عذر، فقد أتى . . .
٢٧	حسن	من حافظ على الصلاة كانت له نوراً وبرهاناً . . .
٣٠	حسن	من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة . . .
٧٥	صحيح	من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك
٣٥-٣٤	صحيح	من سئل عن علم فكتمه، <b>اللّجّم يوم القيمة . . .</b>
١٢٤	البخاري	من فاته صلاة العصر فقد حبط عمله
١٢٤	متفق عليه	من فاته صلاة العصر فكانما وتر أهله وماليه
١٨	حسن	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو . . .
٧٠	صحيح	من مس ذكره فليتوضاً
١٣٠	متفق عليه	من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها
١٣١، ١٢٩	متفق عليه	من نسي صلاة أو نام عنها، فكفارتها أن . . .
١٣٠	ضعيف	من نسي صلاة فوقتها إذا ذكرها
١١٣	صحيح	من وعده الله على عمل ثواباً؛ فهو منجزه له . . .
٨٤	صحيح	من لا يشكر الناس لا يشكر الله
١٣٤	مسلم	نعم، يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا . . .
٧١	صحيح	هل هو إلا بَصْرَهُ مِنْكَ؟!
٤٨	صحيح لغيره	وسهام الإسلام ثلاثة: الصلاة، و . . .

- |         |           |   |
|---------|-----------|---|
| ٩٧      | متفق عليه | وعليك السلام، ارجع، فصل؟ فإنك لم تصل... .         |
| ١٠٣     | البخاري   | وما يُدرِيك؟ إني والله! وأنا رسول الله... .       |
| ١١٤، ٥٦ | صحيح      | ومن أتى بهن وقد انتقص منها شيئاً                  |
| ٥١      | صحيح      | ومن انتقص منها شيئاً                              |
| ١٠٢     | متفق عليه | ويل للأعذاب من النار                              |
| ١٣١     | البخاري   | لا كفارة لها إلا ذلك                              |
| ٧٨      | مكرر      | لا، ما أقاموا فيكم الصلاة                         |
| ٩٢      | صحيح      | يا أبا ذر! ابدُ فيها... .                         |
| ٤٥      | متفق عليه | يا رب! ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله          |
| ٦٥، ٢٥  | مسلم      | يا عبادي إني حرمت الظم على نفسي (قدسي)            |
| ١٢١     | متفق عليه | يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء... .  |
| ١٢٠     | متفق عليه | يحرق أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع... .        |
| ٤٦      | متفق عليه | يقول الله تعالى: وعزتي وجلالي وكبرائي وعظمتي... . |
| ٤٢      | البخاري   | يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيمة... .             |





## فهرس الآثار



## فهرس الآثار

٩١	عمر بن الخطاب	اتقِ اللهَ يا عمار !
٥٩	صحابي	أتى النبيَ ﷺ رجلٌ، فأسلم على أن لا . . .
٩٢	أبوذر	اجتمعْتْ غنيمة عند رسول الله ﷺ، فقال: . . .
٢٣	عائشة	آخر كلمة تكلم بها: اللهم ! الرفيق الأعلى . . .
١٢١	علي بن أبي طالب	إذا حدثكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فلأن . . .
١٣٤	الأشعث بن قيس	اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليهم ما حمّلوا، وعليكم . . .
٤٠	بعض الصحابة	أفلا تقاتلهم ؟
١٢٢	أبو العالية	أكثر ما كنت أسمع من عمر بن الخطاب . . .
١٢٢	عمر بن الخطاب	اللهُمَّ ! عافنا، واعف عننا
١٢٠	أبو بكر الصديق	ألم يقل: إلا بحقها ؟! والله ! لو متنعني عقالاً . . .
٩١	عمار بن ياسر	أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية، . . .
١١٣	مالك بن أنس	إن العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد أن لا يشرك . . .
١٠٥	بعض الصحابة	إن فلاناً ندم، وإنه أمرنا أن نسألك : هل . . .
١٠٣	الحسن البصري	إن الله لم يجعل لعمل المؤمنين أجلاً دون الموت
٩٦	البراء بن معروف	إنني خرجت في سفري هذا، وقد هداني الله للإسلام . . .
	أحمد بن حنبل	إياك أن تقول قولًا ليس لك فيه إمام
٧٧	عبادة بن الصامت	بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة . . .
٩٢	عمار بن ياسر	بعثني رسول الله ﷺ في حاجة، فأجبتُ، . . .
١١٢	الحسن البصري	بلغني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون . . .
١١١	جابر بن عبد الله	بين العبد وبين الكفر: ترك الصلاة
٩٥	معاوية بن الحكم	يبنما أنا أصلبي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل . . .
١٠٦	مجاهد بن جبر	جاء الحارث بن سويد ، فأسلم مع النبي ﷺ . . .
٩١	عبد الرحمن بن أبيزى	جاء رجل إلى عمر بن الخطاب ، فقال: إنني أجبتُ . . .
١٢١	عمر بن الخطاب	الجمع بين الصالحين من غير عذر من الكبائر

## حكم تارك الصلاة

- دخل رسول الله ﷺ المسجد، فدخل رجل، فصلى . . . أبو هريرة
- دعانا رسول الله ﷺ، فبأينا، فكان فيما أخذ . . . عبادة بن الصامت
- ذكر رسول الله ﷺ الصلاة يوماً، فقال: من . . . عبد الله بن عمرو
- رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلّي خلف الصف . . . وابصنة بن معبد
- رأى النبي ﷺ رجلاً يصلّي وفي ظهر قدمه . . . بعض الصحابة
- علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة . . . ابن مسعود
- فحللتْ حُبوتي، وهمتُ أن أقول: أحق . . . عبد الله بن عمر
- قرئ علينا كتاب عمر: من الكبائر: الجمع بين . . . أبو قتادة العدوبي
- كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه . . . عبد الله بن شقيق
- كان رجلاً من الأنصار أسلم، ثم ارتد . . . ابن عباس
- كان قوم من أهل مكة أسلموا، وكانوا يستخفون . . . ابن عباس
- كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ . . . عمران بن حصين
- كنتُ أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتيت . . . حمنة بنت جحش
- كنت مع النبي ﷺ في سفر، فأصبحت . . . معاذ بن جبل
- كيف تقاتل الناس ! وقد قال رسول الله ﷺ . . . عمر بن الخطاب
- لما توفي النبي ﷺ، واستخلف أبو بكر بعده . . . أبو هريرة
- لما نزلت ﴿ حَقَّ يَبْيَنَ لِكُوَاخِيطَ الْأَبَيَضِ مِنَ . . . ﴾ ما فعل خلفكم ؟
- من كان يريد أن يتكلّم في هذا الأمر . . . عبد الله بن مسعود
- نبي الله ! أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا . . . معاوية بن أبي سفيان
- هو تأخيرها حتى يخرج وقتها
- والله ! إنك ما علمتُ لصدق، وإن رسول الله ﷺ . . . الحارث بن سويد
- والله ! لأقتلن بين من فرق بين الصلاة والزكاة . . . أبو بكر الصديق
- والذي يبعث بالحق ! ما أحسِنُ غير هذا
- يا رسول الله ! أفلأ ننذهم بالسيف ؟
- يا رسول الله ! إن لم يكن لك بها حاجة . . . صحابي
- يا رسول الله ! إنا كنا بِشَرٍّ، فجاء الله بُخِير . . . بعض الصحابة
- يا رسول الله ! إن لم يكن لك بها حاجة . . . صحابي
- يا رسول الله ! إنا كنا بِشَرٍّ، فجاء الله بُخِير . . . حذيفة بن اليمان

# فهرس الرواية



## فهرس الروا

١٢٢	أبو قتادة العدوي	١٤	أبان بن صالح
٩٣، ٩٢	أبو قلابة	٩٣	إبراهيم بن محمد بن طلحة
١٧	أبو معاوية (عمرو بن عبد الله)	١٣	إبراهيم بن نشيط
١٥	أبو المغيرة	٢٩	ابن صاعد
١٨	أبو هانئ (حميد بن هانئ)	١٨، ١٣	ابن وهب
١٢، ١١	أبو وائل (شقيق بن سلمة)	٣٦	ابن وهب الفسوبي
٤٩	أحمد بن حنبل	١٠	أبو الأحوص
١١١	أحمد بن سهل الفقيه	٥٤، ٣٠	أبو إدريس الخولاني
١٧	أحمد الزبيري	٥٩، ١٠	أبو إسحاق السبيبي
١٣	إسماعيل بن عياش	٦٠	أبو الأشهب (جعفر بن الحارث)
١٠	إسرائيل بن يونس	٣٠، ١٧	أبو بكر بن أبي مريم
١٣٠	الأعرج	٢٤	أبو الخليل
	الأعمش (سليمان بن	٤٦	أبو رافع
١٩، ١٦، ١٠	مهران)		أبو الزبير (محمد بن مسلم بن تدرُّس)
٥٤	الأغر (أبو الفضل) الكلابي	١١١	
٢٤	أم موسى (سريره علي)	١٣٠	أبو الزناد
٦٠	أنس بن حكيم الضبي	١٦	أبو سلمة
١٥، ١٤	أيوب بن كُرِيز	١٢٢	أبو العالية (رفيع بن مهران)
٩٢	أيوب السختياني	٣٥	أبو عبد الرحمن الجبلي
١٠١	بحير بن سعد	١٠	أبو عبيدة
٦١	بشر بن المفضل	٥٥	أبو عمران الجوني
١٠١، ٥٥، ٣٠، ٢٩	بقية بن الوليد	١٧	أبو عمرو الشيباني

## حكم تارك الصلاة

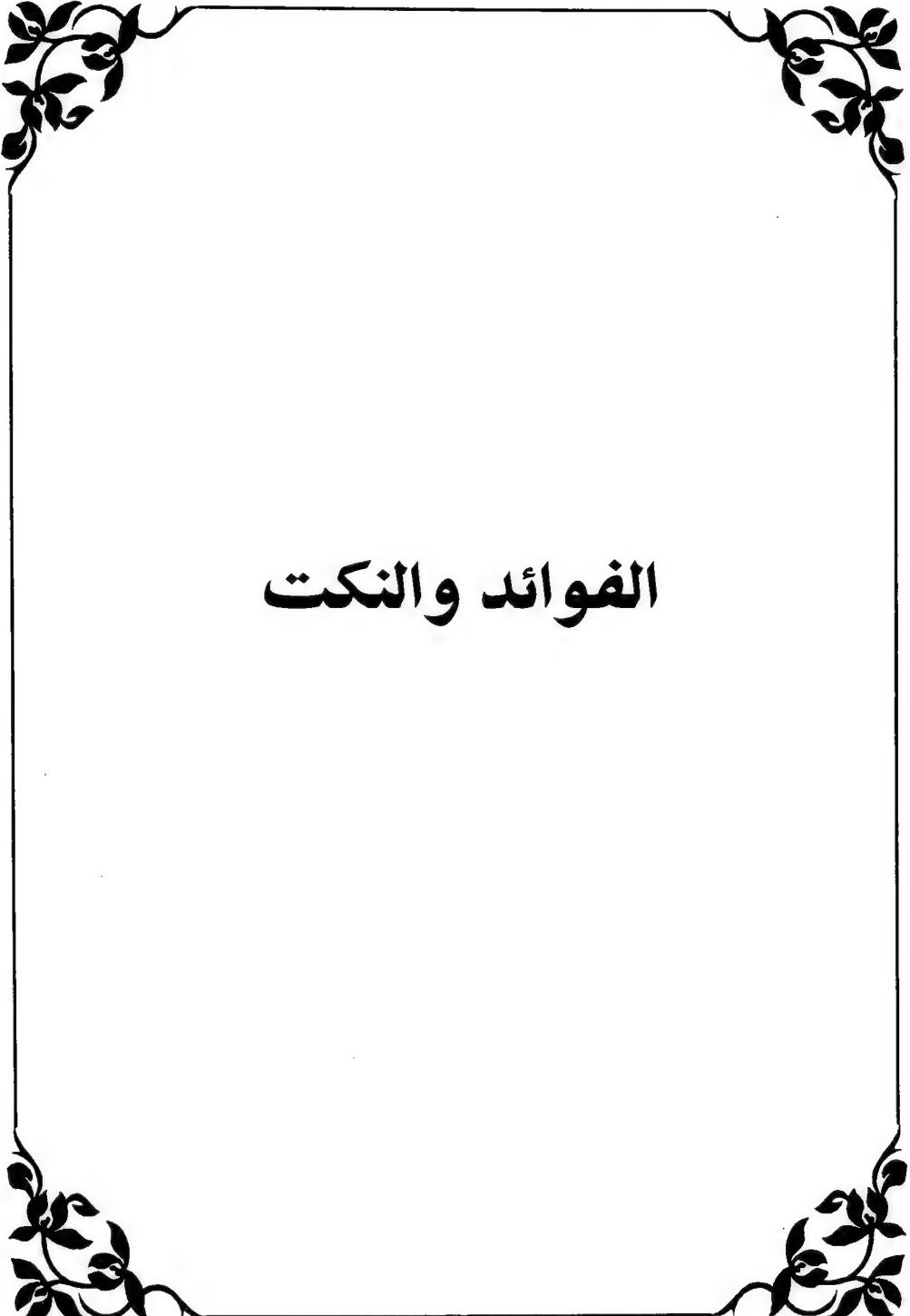
---

١٠٥، ٦١، ٦٠	داود بن أبي هند	١٢٢	بكر بن عبد الله المزن尼
٥٥	دويد بن نافع	١٦	ثابت بن ثوبان
١١٨	الربيع بن سبرة	٥٠، ٤٩	ثور بن يزيد
٨٤	الربيع بن صبيح بن مسلم	١١١	الجريري (سعيد بن إياس)
٥٠، ٤٩	روح بن عبادة	١٦	حبيب بن أبي ثابت
٦١، ٦٠	زراة بن أبي أوفى	١٠٠	الحجاج بن حسان
٥٥، ١٥، ١٠	الزهري	٣٠	حريث بن عمرو الحضرمي
١١١	زهير بن حرب	٦٠	حريث بن قبيصة
٢٧	سعيد بن أبي أيوب	١٢٥	الحسن بن سعد
٩٩	سعيد بن أبي سعيد المقبري	١٢٢، ٦٠	الحسن البصري
٢٩	سعيد بن عبد العزيز	٢٩	الحسين بن الحسن
١٤	سعيد بن مسروق	١١٠	الحسين بن واقد
٥٥	سعيد بن المسيب	٦٢	حصين بن مخارق
٢٩	سفيان بن عيينة	١٣٠	حفص بن عمر بن أبي العطاف
٦١، ٢٣	سفيان الثوري	٦١	حفص بن غياث
٢٤	سفينة مولى أم سلمة	١٦، ١٥	الحكم بن عتيبة
٢٣	سليمان التيمي	١٣	الحكم بن نافع
١١٨	سوار بن داود	٦١، ١٢	حماد بن سلمة
٥٩، ١٥	شعبة بن الحجاج	١٢٢	حميد بن هلال
٥٤	الشعبي (عامر بن شراحيل)	١٢٣	حنش (حسين بن قيس)
١٣	شعيب بن أبي حمزة	٦١	خالد بن عبد الله
١١٨	شعيب بن محمد	٩٢	خالد بن عبد الله الواسطي
١٥، ١٤، ١٣، ١٢	شهر بن حوشب	١١١، ١١٠	خالد بن عبيد الله
٥٥	صدقة بن موسى	١٠١، ٥٠، ٤٩	خالد بن معدان
٥٥	ضبارة بن عبد الله	٩٢	خالد الحذاء

١٥	عروة بن التزال	١١	عاصم بن أبي النجود
٣٥	عطاء بن أبي رياح المكي	١١١	عبد الأعلى
١٤	عطاء بن أبي مسلم الخراساني	١٣	عبد الكريم
١٧	عطية بن قيس	١٤، ١٣	عبد الحميد بن بهرام
١٠٦، ١٠٥	عكرمة	١٦، ١٥	عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان
١٥	علي بن الجعد	١٢٥	عبد الرحمن بن عبد الله
٦٠	علي بن زيد بن جدعان	٩٩	عبد الرحمن بن علي
٥٤	علي بن عبد العزيز	١٤، ١٣	عبد الرحمن بن غنم
٢٤	عمر بن الفضل	٥٤	عبد الرحمن بن النعمان
٩٣	عمران بن طلحة	١٥	عبد الرحمن بن يزيد بن تميم
٩٣، ٩٢	عمرو بن بجادان	٩٩	عبد الله بن بدر
١٠٦	عمرو بن دينار	١١٠	عبد الله بن بريدة
١١٨	عمرو بن شعيب	١٤، ١٣	عبد الله بن زياد بن سمعان
١٧	عمرو بن عبد الله النخعي	٥٠	عبد الله بن سليمان بن الأشعث
١٨	عمرو بن مالك الجنبي	١١١	عبد الله بن شقيق
٣٠	عمرو بن واقد		عبد الله بن عبد الرحمن بن
١٥	عمير بن هانيء	١٤، ١٣	أبي حسين
٥٤	عيسى بن المسيب البجلي	٣٥	عبد الله بن عيّاش
٢٧	عيسى بن هلال الصدفي	٩٥، ٩٤، ٩٣	عبد الله بن محمد بن عقيل
٥٠	عيسى بن يونس	٩٩	عبد الله بن محمد بن القاسم العبادي
٣٥	عياش بن عباس المصري	٥٣	عبد الله بن محيريز
١٨	فضالة بن عبيد	٣٥	عبد الله بن وهب
٥٤	الفضل الأغر الكلابي	٥٣	عبد الله الصنابحي
١٢٥	القاسم	١١٨	عبد الملك بن الريبع
	قتادة بن دعامة	٩٦	عبد الله بن كعب

## حكم تارك الصلاة

١٢، ١١	معمر بن راشد	١٢٢، ٦١، ٥٩، ٢٤، ٢٣	السلوسي
٢٤	المغيرة	١٣٠	القعاع بن حكيم
١٠٠	مقاتل بن حيان	١١١	قيس بن أنيف
١٩، ١٧	مكحول الشامي	٢٧	كعب بن علقة
٩٩	ملازم بن عمرو	١٥، ١٤	المبارك بن سعيد
١٦	ميمون بن أبي شبيب	١١١	مجاهد بن جبر
٥٩	نصر بن عاصم	٩٩، ٩٦، ٢٩	محمد بن إسحاق
٢٥، ٢٤	نعميم بن يزيد	٤٩	محمد بن بشار
٥٠	هارون بن محمد بن بكار	٨٤	محمد بن زياد
١٢٢	هشام بن حسان	١٤	محمد بن عجلان
٢٤	همام	١٦	محمد بن عمرو
١٢٥، ٢٣	وكيع بن الجراح	٥٠	محمد بن عيسى بن سميح
٥٠، ٤٩	يحيى بن سعيد العطار	٢٤	محمد بن الفضيل
٦٢، ٦١	يزيد بن أبان الرقاشي	٥٣	محمد بن يحيى بن حبان
٥٦، ٥٥	يزيد بن بابتوس	٤٩	محمد بن يونس الكلبي
٢٩	يزيد بن جابر	٥٣	المُخدِّجِيُّ (أبو رفيع)
٥٥، ٥٤	يزيد بن قتيبة		المسعودي (عبد الرحمن بن عبد الله)
٦٠	يزيد بن معاوية	١٢٥	
١٠٠، ٩٩، ٦٠، ٣٦	يزيد بن هارون	٥٤	مسلم بن إبراهيم
٣٠	يونس بن ميسرة بن حلبس	١٤، ١٣	مسلم بن خالد
		٩٦	معد بن كعب بن مالك



## الفوائد والنكت



## الفوائد والنكت

- بالرغم من أهمية الصلاة وعظم مكانتها إلا أن حكم تارك الصلاة معدود في الخلاف الفقهي ..... ٥
- هل القول بعدم كفر تارك الصلاة غير جاحد بباباً من أبواب الإرجاء ! ..... ٦
- شرط الترهيب من ترك الصلاة ..... ٦
- خطبة الحاجة وتخريرجها ..... ١٠-٩
- يسن البدء بخطبة الحاجة بين يدي كل حاجة ..... ١٠
- القول بالوجوب قول شاذ ..... ١٠
- بيان أهمية الصلاة ومتزتها في الإسلام ..... ٣٠-١١
- تخريرج حديث «رأس الأمر الإسلام...» تخريرجاً علمياً لا تراه في غير هذا الموضوع ..... ١٨-١١
- من طرق استدلال أهل الحديث على نفي سماع الرواة من بعضهم ..... ١٢
- متى لا تصلح طرق الحديث الغير شديد الضعف للتقوية ؟ ..... ١٧
- الإشارة إلى وهم بعض الأكابر من المحققين ..... ١٧
- تصحيح شيخنا الألباني - حفظه الله - للحديث بكاملة ..... ١٨
- حظ المرأة من دينه على قدر حظه من صلاته ..... ١٨
- الصلاة دعامة كل الأديان ..... ٢٠-١٨
- الصلاة أكثر الفرائض ذكرًا في القرآن الكريم ..... ٢٠
- الصلاة أول ما افترض الله من العبادات ..... ٢١
- الصلاة لا تسقط عن المريض ما دام عقله ثابتاً حتى الموت ..... ٢١
- ذكر شيء من عناية الإسلام بالصلاحة ..... ٢٢
- بيان صحة حديث «الصلاحة الصلاة، وما ملكت أيمانكم» ..... ٢٤-٢٣
- الصلاة صلة بين العبد وربه ..... ٢٥
- الصلاة ماحية للذنوب والخطايا كمحو الماء وسخّ الثوب ..... ٢٦-٢٥

## حكم تارك الصلاة

---

- الصلاة مُطَهِّرة من الأخلاق الدنيئة .....	٢٦.....
- الصلاة نور المسلم ونجاة له يوم القيمة .....	٢٧.....
- تخريج حديث «من حافظ على الصلاة كانت له نوراً...»، وبيان أنه حديث حسن صحيح .....	٢٧.....
- عاقبة من انشغل عن الصلاة بأمور الدنيا .....	٢٨-٢٧.....
- مدح الله تعالى المحافظين على الصلاة وذمه لمن ضيغها .....	٢٨.....
- تشديد النبي ﷺ في أمر الصلاة .....	٣٠-٢٨.....
- تخريج حديث «من ترك الصلاة متعمداً...»، وبيان أنه صحيح لغيره .....	٣٠-٢٩.....
- اختلاف العلماء في حكم تارك الصلاة نظراً لمكانتها ومتزالتها .....	٣١.....
- العلماء في هذه المسألة على قولين .....	٣١.....
- تارك الصلاة مع إقراره بفرضيتها يُخْسِنُ عليه من الكُفْر .....	٣١.....
- ذكر ابن قدامة أحوال تارك الصلاة .....	٣٢-٣١.....
- الأحكام الشرعية المترتبة على القول بتکفير تارك الصلاة .....	٣٢.....
- القول بالتفصيل في الحكم هو قول جماهير أهل العلم .....	٣٣-٣٢.....
- سبب خروج مثل هذه الرسالة في هذا الوقت .....	٣٣.....
- أسماء بعض الكتب التي ألفت أو تناولت هذه المسألة .....	٣٤-٣٣.....
- ثبوت نسبة رسالة «حكم تارك الصلاة» لشيخنا الألباني -حفظه الله- .....	٣٣.....
- اعتراض بعض الأفضلين على هذه الرسالة والرد عليهم .....	٣٧-٣٤.....
- تخريج حديث «من سئل عن علم فكتمه...» وبيان صحته .....	٣٦-٣٥.....
- التنبية على وهم وقع لابن الجوزي -رحمه الله- .....	٣٦.....
- عرض أقوى أدلة كل من القولين .....	٦٣-٣٨.....
- أولاً: أقوى أدلة القائلين بکفر تارك الصلاة مطلقاً .....	٤١-٣٨.....
- تارك الزكاة المقر بفرضيتها لا يکفر .....	٣٨.....
- الفرق بين كلمة «الکفر» المعرفة بـ«الـ» وبين كلمة «کُفْر» و«کَفَر» .....	٤٠-٣٩.....
- ما هو تعريف الکفر الباوح؟ .....	٤١.....

- ثانياً: أقوى أدلة القائلين بعدم كفر تارك الصلاة مطلقاً ..... ٦٣-٤٢
- أهل السنة والجماعة يقذون بجواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة، خلافاً لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم ..... ٤٣
- كل ذنب بين العبد وربه هو منه على رجاء إلا الشرك ..... ٤٣
- المراد بالخير المنفي في حديث الشفاعة ..... ٤٦-٤٥
- صفة عتقاء الرحمن عز وجل ..... ٤٥
- بماذا يخرج عصاة الموحدين من النار؟ ..... ٤٦
- تخريج حديث «إن للإسلام صوئ ومناراً...»، وبيان صحته ..... ٥٠-٤٩
- التنبية على تحريف وقع في «أمالى بن بشران» ..... ٥٠
- تعريف الصوئ ..... ٥٠
- لا يُصار إلى الترجيح إلا بعد تعدد الجمع ..... ٥٢
- العمل بالخاص لا يلزم منه إبطال العلم مطلقاً ..... ٥٢
- تخريج حديث «خمس صلوات كتبهن...» وبيان صحته ..... ٥٦-٥٣
- ما معنى قول الحافظ في راوٍ ما: «مقبول»؟ ..... ٥٣
- متى يقبل حديث بقية بن الوليد؟ ..... ٥٥
- 
- ترك الشرط أو الركن المجمع عليه كترك الصلاة، وكذا المختلف فيه الذي يعتقد وجوديه ..... ٥٧
- لا يخرج الإنسان من الإسلام إلا بالشرك أو برد فريضة جحوداً ..... ٥٨
- تخريج حديث الرجل الذي أسلم على أن لا يصلي إلا صلاتين، وبيان أنه حديث صحيح جداً ..... ٥٩
- تشدد شعبة في الرجال، وحال روایته عن الأعمش وأبي إسحاق وقتادة ..... ٥٩
- الصحابة كلهم عدول، ولا تضر جهالتهم ..... ٥٩
- تخريج حديث «إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيمة من أعمالهم الصلاة...»، وبيان أنه حديث صحيح لغيره ..... ٦١-٦٠

## حكم تارك الصلاة

---

- متى يكون الموقوف لفظاً مرفوع حُكماً؟ ..... ٦١
- التوفيق بين حديثين ظاهريهما التعارض ! ..... ٦٢
- الترجيح في مسألة حكم تارك الصلاة، ومناقشة الرأي المخالف ..... ٨١-٦٤
- حكاية بعض الأئمة الإجماع على عدم كفره مالم يكن جاحداً ..... ٦٤
- إلزام المخالف إما بالقول بتكفير تارك الزكاة أو بالترابع عن تكبير تارك الصلاة ..... ٦٥
- شرط الإخوه الصحيح في آية سورة التوبه هو التوبه فقط ..... ٦٥
- ما المراد بالإيمان والتوبه في آياتي سورة مریم؟ ..... ٦٧-٦٦
- التوبه من الكفر تستلزم الإيمان، والإيمان من الكافر يستلزم التوبه ..... ٦٨
- تعذيب تارك الصلاة في مكان من أمكنه الكفار لا يستلزم أن يكون تعذيبه نفس تعذيبهم في درجة واحدة، فضلاً عن أن يكون كافراً !! ..... ٦٩
- تقيد بعض النصوص بوصف ما ليس هو إلغاء ما اعتبره الشارع وعلق الحكم به، أو أنه اعتبار وصف لم يجعله الشارع مناطاً للحكم ..... ٧٠
- إلزامهم من خلال بعض المسائل التي ألغوا فيها ظاهر الأحاديث أن يلغوا ظاهر أحاديث التكفير في حق تارك الصلاة؛ لأن في كل مسألة أدلة أوجبت ذلك ..... ٧٢-٧٠
- إلغاء ظواهر نصوص لنصوص أخرى هو القول في كل مسألة فيها نصوص عامة مخصصة بأخرى، ومطلقة مقيدة بنصوص أخرى ..... ٧١
- الفرق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي ..... ٧٢
- كلمة قوية لشيخنا الألباني -حفظه الله- بمعنى ما فهمتُ وذكرتُ ..... ٧٢
- الكفر إذا أطلق ولم يوجد له معارض؛ فهو الكفر الأكبر ..... ٧٢
- ترك الصلاة من الكفر العملي قطعاً كما قال ابن القيم والشوکانی ..... ٧٣
- الأحاديث التي فيها الحكم بـكفر تارك الصلاة حملها بعض العلماء على من امتنع من الصلاة حتى يقتل ..... ٧٣
- هل يطلق اسم الفاعل من (كَفَرَ) على من أتى كفراً أصغر؟ ..... ٧٣
- ليس كل لفظ (كفر) ورد في الشرع قُصد به الكفر الأكبر ..... ٧٤
- الرد على أثر عبد الله بن شقيق ..... ٧٤

- إلزامات للمخالفِ لا مفر له منها ..... ٧٦
- تفسير (العهد) الوارد في قوله ﷺ «العهد الذي بيننا وبينهم ...» ..... ٧٧-٧٦
- الرد على استدلالهم بأحاديث المقاتلة والمنازعة ..... ٧٨-٧٧
- كلام طيب لأحد إخواننا السلفيين في الرد على هذا الاستدلال ..... ٨٠-٧٨
- الرد على حكايتهم إجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة مطلقاً دون تفصيل ..... ٨١
- الإجماع السكوتى ومدى الاحتجاج به ..... ٨٢-٨١
- الإشارة إلى الأسئلة التي سُئلها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في هذه الرسالة، والتذويه بأهميتها ..... ٨٣
- الكتابة في هذه المسألة وغيرها ليس طعناً على علمائنا، ما دام نقاشاً علمياً هادئاً مع معرفة قدر الكاتب نفسه بالنسبة إليهم ..... ٨٤
- التنبية على كثرة الأخطاء التي وقعت في إحدى طبعات «التقريب» لابن حجر العسقلاني - رحمه الله - ..... ٨٤
- تخريج حديث «من لا يشكر الناس لا يشكّر الله»، وبيان صحته وأنه على شرط الإمام مسلم - رحمه الله - ..... ٨٤
- تارك الصلاة غير معتقد وجوبها كافر بالنص والإجماع ..... ٨٩
- متى يعذر تارك الصلاة الغير معتقد وجوبها؟ ..... ٨٩
- قضاء الصلاة لمن كان معدوراً ..... ٨٩
- الصائم إذا فعل ما يفطر به جهلاً بتحريم ذلك، هل عليه الإعادة؟ ..... ٨٩
- هل الخطاب يثبت في حق المكلَّف قبل أن يبلغه؟ ..... ٩٠
- الخطاب لا يثبت إلا بعد البلاغ وذكر الأدلة على ذلك ..... ١٠٢-٩٠
- رد الإمام ابن القيم على من ضعف حديث حمنة في الاستحاضة ..... ٩٥-٩٤
- ذكر رسالة قوية للشيخ علي الحليبي في ترجمة عبد الله ابن عقيل ..... ٩٥
- لو بلغ صبي ، أو أسلم كافر ، أو ظهرت حائض ، أو أفاق مجنون ، والوقت باقي؛ لزمتهم الصلاة أداءً لا قضاءً ..... ٩٧
- الفرق بين لفظي (القضاء) و(الأداء) فرق اصطلاحي فقط ..... ٩٨-٩٧

## حكم تارك الصلاة

- تخريج حديث من صلّى خلف الصف وأمر الرسول ﷺ له بالإعادة، وبيان  
صحته ..... ٩٩-٩٨
- ملازم بن عمرو ثقة، خلافاً للحافظ في «التفريب» ..... ٩٩
- اختلاف العلماء في حكم صلاة من صلّى خلف الصف وحده، وبيان الحق في  
هذه المسألة ..... ١٠١-١٠٠
- الحديث المروي في جذب وجراً الرجل من الصف ليصلّي مع المنفرد ضعيف ..... ١٠٠
- استنباط قوي لابن القيم في المسألة ..... ١٠١
- تخريج حديث من ترك لمعة من قدمه لم يصبها الماء وأمر الرسول له أن يعيد  
الوضوء والصلاحة ..... ١٠٢-١٠١
- الصحابة كلهم عدول، فجهالتهم لا تضر؛ كما سبق ..... ١٠٢
- بقاء الوقت في حقّ الجاهل يوجب إعادة الفعل مرة أخرى على الوجه  
الصحيح ..... ١٠٢
- الصلاة لا تسقط عن أحد مهما كان ما دام حيّاً، والرد على من يزعم سقوطها عن  
بعض الوافدين أو ما أشبه !! ..... ١٠٣-١٠٥
- الرد على استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُ رَبِّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِинُ﴾ ..... ١٠٣-١٠٤
- كلام جيد قوي للإمام أبي إسحاق الشاطبي في الرد عليهم ..... ١٠٤-١٠٥
- المرتد إذا أسلم لا يقضى ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء، وهو الصواب  
الذي استظهره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ..... ١٠٥
- سبب نزول قوله تعالى: ﴿كَفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ ..... ١٠٥-١٠٦
- سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِيْنَ أَنفُسِهِمْ﴾ وقوله تعالى:  
﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فَتَنَّا ثُمَّ﴾ ..... ١٠٦-١٠٧
- من لم يعتقد وجوب الصلاة على كل عاقل بالغ غير حائض ونساء؛ فهو كافر مرتد  
بالاتفاق ..... ١٠٧
- إذا صبر الرجل حتى يقتل لم يكن مقرأ بالصلاحة في الباطن ..... ١٠٨

- تارك الصلاة لا يصح الحكم بإسلامه ما دام لا يوجد هناك ما يكشف عن مكتون قلبه أو يدل عليه ومات على ذلك قبل أن يستتاب ..... ١٠٨
- من اختار القتل على الصلاة كان كافراً ..... ١٠٩، ١٠٨
- سبب دخول الشبهة على المرجئة وبعض الفقهاء في هذه المسألة ..... ١٠٩
- الدليل على كفر من اختار القتل على الصلاة ..... ١١١-١١٠
- تخريج حديث «العهد الذي بيننا وبينهم ...»، وبيان صحته ..... ١١١-١١٠
- تخريج أثر عبد الله بن شقيق العقيلي ، وبيان صحة إسناده ..... ١١٢-١١١
- حمل شيخ الإسلام الأحاديث التي استدل بها من قال بکفر تارك الصلاة مطلقاً على من اختار القتل على الصلاة، واستحسان العلامة الألباني هذا الحمل ..... ١١٢
- الحامل لبعض الناس على ترك الصلاة والتکاسل عنها ..... ١١٢
- قاعدة الوعد والوعيد عند أهل السنة والجماعة من الأدلة على صحة قول من فصل في حكم تارك الصلاة ..... ١١٣-١١٢
- هل تارك الصلاة بالكلية داخل تحت المشيئة؟ ..... ١١٤
- ذكر بعض ألفاظ الحديث التي تفصل القول في ذلك ..... ١١٤
- من ترك صلاة واحدة كمن ترك الصلاة كلها ..... ١١٥، ١١٤
- الرد على من يرى التفريق بين الحالتين ..... ١١٦-١١٥
- من يترك الصلاة متأنّاً، والواجب على ولاة الأمور تجاههم ..... ١١٧-١١٦
- تارك الصلاة شر من السارق والزاني وشارب الخمر وأكل الحشيشة ..... ١١٧
- حديث «أمرت أن أقاتل الناس ...» متواتر ..... ١١٧
- تخريج حديث «علموا أبناءكم الصلاة وهم أبناء سبع ...» وبيان صحته ..... ١١٨-١١٧
- سؤال المحقق الشيخ الألباني عن استشكال في الحديث السابق، وجوابُ الشيخ بتأصيل جيد ..... ١١٩-١١٨
- كل راعٍ مسئول عن تحت يديه وإمرته ..... ١١٩
- كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام المعلومة؛ يجب قتالها ..... ١١٩
- ما هي البراءة؟ ..... ١١٩

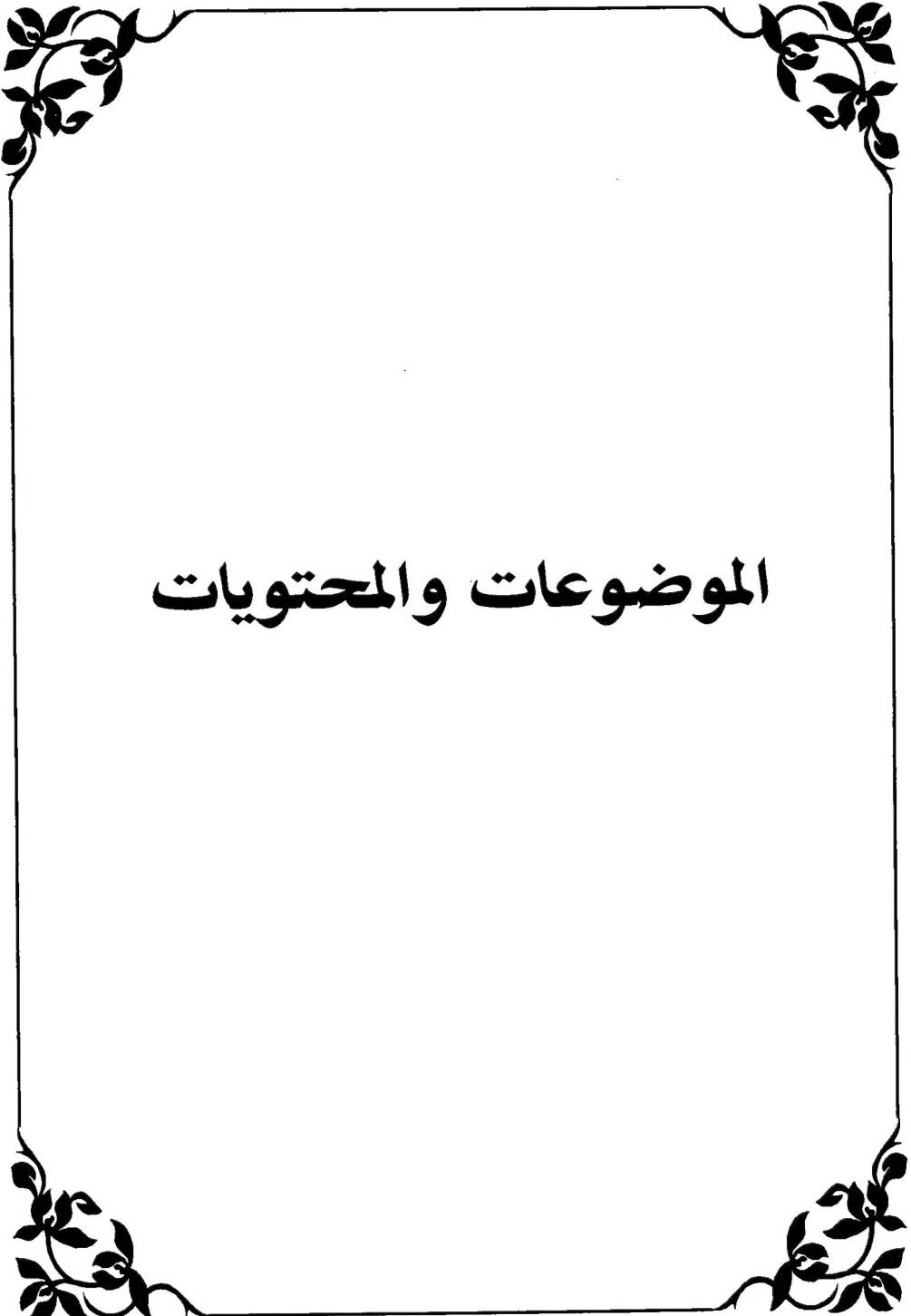
## حكم تارك الصلاة

---

- مفارقة طائفة ما السنة والجماعة توجب قتالهم ..... ١٢١
- من لم تلتزم شرائع الإسلام، وإنما تعمل بيساق ملوكهم وأمثال ذلك يجب قتالهم من باب أولى ..... ١٢١
- من أمر بالصلاوة ولم يصل فإنه يُستتاب، فإن تاب، وإلا قتل كافراً ..... ١٢١
- تأخير الصلاة عن وقتها الذي يجب فعلها فيه عمداً من الكبائر، ..... ١٢١
- معنى كلمة (يساق) ..... ١٢١
- تخريج أثر عمر «الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر»، وبيان صحته ..... ١٢٢-١٢١
- بيان ضعف أثر عمر هذا مرفوعاً ..... ١٢٣
- حبوط العمل لا يتوعد به إلا على ما هو من أعظم الكبائر ..... ١٢٤
- الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ..... ١٢٤
- المقصود بإضاعة الصلاة في آية سورة مريم هو تأخيرها عن وقتها فقط ..... ١٢٤
- بيان صحة أثر ابن مسعود في ذلك ..... ١٢٥-١٢٤
- متى اختلط عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود؟ ..... ١٢٥
- سمع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه ثابت ..... ١٢٥
- تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا الشَّهْوَتِ﴾ ..... ١٢٦
- بيان أن مضيغ الصلاة مرتكب كبيرة من الكبائر ..... ١٢٦
- قد يتورع في كفر من صلى بلا طهارة أو ترك ركناً عمداً ..... ١٢٦
- العاجز عن الركوع والسجود والقراءة إذا استحلّه فهو كافر بلا ريب ..... ١٢٧
- مجرد الاستغلال بالشرط لا يبيح تأخير الصلاة عن وقتها بالاتفاق، والرد على بعض الحنابلة في قولهم خلاف هذا ..... ١٢٧
- الجمع بين الصلاتين -وكذلك القصر- لا يحتاج إلى نية ..... ١٢٨
- مسألة؛ إذا استيقظ النائم في آخر الوقت ولم يمكنه أن يصلّي قبل الطلوع بوضوء، هل يصلّي بتيمم أو يتوضأ ويصلّي بعد الطلوع، وبيان الحق فيها ..... ١٣١-١٢٩
- الذي خشي خروج الوقت له حالتان، لا ثالث لهما ..... ١٢٩

- التنبية على ضعف زيادة: «إِنْ ذَلِكَ وَقْتُهَا» ..... ١٣١-١٣٠
- فائدة في الجواب عن استشكال البعض قوله ﷺ «لَا كَفَارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» مع أن النائم أو الناسي لا إثم عليه أصلًا ..... ١٣١
- كل فرض من فرائض الصلاة المجمع عليه إذا تركه عمداً فإنه يقتل بتركه، كما أنه يقتل بترك الصلاة ..... ١٣٢
- نهي النبي ﷺ عن قتال الأئمة الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها دفعاً للمفسدة الكبرى ..... ١٣٥-١٣٣
- الأئمة لا يقاتلون بمجرد الفسق وإن كان الواحد المقدور عليه قد يُقتل لبعض أنواع الفسق ..... ١٣٤
- تخریج بعض الأحاديث الآمرة بالسمع والطاعة لولاة الأمور ..... ١٣٣-١٣٣
- ليس كل ما جاز فيه القتل جاز أن يقاتل الأئمة لفعلهم إياه ..... ١٣٥-١٣٤
- دليل من أجاز الصلاة خلف الفساق ..... ١٣٥
- الإصرار: هو العزم على العود، أما من تاب ثم عاد لم يكن قد أتى كبيرة ..... ١٣٥
- من لا يصلني إلا الجمعة فقط يجوز لعنه على العموم دون التعين ..... ١٣٦-١٣٥
- التكبير المطلق وللعنة المطلق يجب القول به، لكنه لا يستلزم تكبير أو لعن المعين إلا بعد ثبوت شروط وانتفاء موانع ..... ١٣٦





## الموضوعات والمحفوبيات



## المواضيع والمحفوظات

- مقدمة فضيلة الشيخ علي الحلبي - حفظه الله -	٧-٥ .....
- مقدمة المحقق	٩ .....
- بيان منزلة الصلاة وأهميتها في الإسلام	٣١-١١ .....
- قول العلماء في حكم تارك الصلاة، والأحكام الشرعية المترتبة على القول بتكفيه	٣٢-٣١ .....
- اعتراض بعض العلماء على مثل هذه الرسالة وردُّه	٣٧-٣٤ .....
- أقوى أدلة القائلين بكفر تارك الصلاة مطلقاً	٤١-٣٨ .....
- أولاً: من القرآن الكريم	٣٩-٣٨ .....
- ثانياً: من السنة النبوية	٤١-٣٩ .....
- أقوى أدلة القائلين بعدم كفر تارك الصلاة مطلقاً	٤٢ .....
- أولاً: من القرآن الكريم	٤٣-٤٢ .....
- ثانياً: من السنة النبوية	٦٣-٤٣ .....
- الترجيح، ومناقشة الرأي المخالف	٨٢-٦٤ .....
- توجيه أدلة المخالفين من القرآن الكريم	٦٩-٦٤ .....
- توجيه أدلتهم من السنة النبوية	٨٢-٦٩ .....
- بعض من اطلع على الرسالة، وكلمة مهمة للمحقق	٨٣ .....
- بداية رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية	٨٧ .....
- السؤال عن تارك الصلاة من غير عذر، هل هو مسلم في تلك الحال؟ والجواب عنه	١١٦-٨٩ .....
- السؤال عمن يؤمر بالصلاحة فمتنع، وماذا يجب عليه، وعلى ولادة الأمور في حق من تحت أيديهم إذا تركوا الصلاة، وهل قيامهم في ذلك من أعظم الجهاد وأكبر أبواب البر؟ والجواب عنه	١٢١-١١٦ .....

## حكم تارك الصلاة

- السؤال عن رجل يأمره الناس بالصلاحة، ولم يصلّ، فما الذي يجب عليه؟	١٢١..
- السؤال عنمن ترك صلاة واحدة عمداً بنية أنه يفعلها بعد خروج وقتها قضاء، فهل يكون فعله كبيرة من الكبائر؟ والجواب عنه .. .	١٣٥-١٢١.....
- السؤال عن مسلم ترَاك للصلاحة ويصلِّي الجمعة، فهل تجب عليه اللعنة؟ والجواب عنه .. .	١٣٦-١٣٥.....
- نهاية الرسالة	١٣٧.....
- الفهرس العلمية	١٣٩.....
- فهرس الآيات	١٤١.....
- فهرس الأحاديث	١٤٧.....
- فهرس الآثار	١٥٥.....
- فهرس الرواة	١٥٩ .....
- الفوائد والنكت	١٦٤.....
- الموضوعات والمحفوظات	١٧٧.....

تمت الفهرسة  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات